أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
14 يوليو 2025
19 محرم 1447م
العدد 36

صراع الظلال والأفيال

مشهد سياسي غاية في الاضطراب.. يتزايد الاستقطاب فيه بين من يملكون النفوذ العسكري ومن يحتكرون أدوات التأثير الإعلامي والسياسي.. يكشف التعثر في إعلان الحكومة عن صراع محتدم بين نخب سياسية وعسكرية تتجاذب الحقائب الوزارية.. صراعات الكواليس والمحاصصات والتسريبات، تضع رئيس الوزراء المكلّف في زاوية حرجة يصعب الخروج منها دون تنازلات.. الصراع يضع رئيس الوزراء المكلف أمام خيارات صعبة.. وزارة المعادن تمثل قمة جبل الجليد.. مفتاح الثروة الذي يحوّل التشكيل الحكومي إلى ساحة نفوذ.. من كوتها تتبدى معالم تفكك التحالفات.. وفيما تتسع الهوة بين حسابات القوى السياسية والواقع الإنساني المتدهور في البلاد يبدو أن ولادة الحكومة لن تكون مجرد خطوة إجرائية بل معركة وجود.. في الأثناء يشخص السؤال: إلى متى يظل تشكيل «حكومة بورتسودان» رهين صراع الإرادات الخفية والمصالح المتقاطعة؟

في خيـانة الديــن والوطــن

لا أحد يطالب بالمثالية، ولا أحد يظن أن السياسة تُدار ببراءة

لكن ما بلغه الإسلاميون في السودان – سياسيًا وأخلاقيًا – لم يعد في خانة المراوغة أو البراغماتية، لقد بلغ مرتبة الخيانة الصريحة، خيانة للدين الذي يتحدثون باسمه، وخيانة للوطن الذي يُشعلون فيه النيران ثم يتباكون على رماده.

الزيارة التي كشفت عنها صحيفة «جيروزاليم بوست»، عبر تقرير للصحافي نيفيل تيلر فجر اليوم الاثنين لم تكن مفاجئة، لكنها كانت فاضحة وفضيحة، فالصحيفة قالت بشكل لا لبس فيه إن الفريق عبد الفتاح البرهان، أرسل مستشاره الأقرب الصادق إسماعيل إلى تل أبيب، برسائل صريحة تتضمن الاستعداد الكامل لإعادة توقيع اتفاق التطبيع علنًا، مقابل دعم سياسي وعسكري في صراعه مع قوات الدعم السريع، هذه القصة لم تكن مجرّد خبر عابر، لقد كانت مرآة كاملة تعكس وجه هذه السلطة، ووجه التيار الإسلامي الذي يدّعي احتكار الوطنية والدين.

لا داعي للمراوغة هنا

«جيروزاليم بوست» ليست صحيفة رأي مستقلة، بل هي النافذة الإعلامية التي تعبّر عن صوت الحكومة الإسرائيلية، وتُستخدم غالبًا لتسريب الرسائل من وإلى تل أبيب. وبالتالي، فإن ما ورد فيها ليس ترفًا صحفيًا، بل رسالة سياسية مدروسة خرجت من المطبخ الرسمي الإسرائيلي، لتقول ببساطة: من يرفعون في وجوه خصومهم راية العداء لإسرائيل، هم اليوم يطرقون أبوابها برجاءٍ وانكسار.

هل يجرؤ علي كرتي – الأمين العام للحركة الإسلامية، وعرّاب خطاب «الهوية» و«التمكين» و«استهداف المشروع الإسلامي» – أن يعلّق على هذه الفضيحة؟

هل يملك الشجاعة ليخرج أمام قواعده التي ضلّلها لسنوات، ويقول لهم إن الرجل الذي يدافعون عنه ليلًا ونهارًا، الذي تغنّوا بأنه حامي الشريعة وربما «الشريعة»، قد أرسل موفده إلى «الصهاينة» بطلبات واضحة: إعادة التطبيع، الدعم العسكري، الترويج السياسي في واشنطن، والوساطة مع الإمارات؟

الذين قالوا «هي لله»، هم من باعوا الدين ولم يبايعوا الله كما يدعون. والذين زعموا أنهم أهل الثبات على «الثوابت»، هم من كسروها أولاً، وخانوها أخيرًا، وخيانتهم لا يمكن تسويقها على أنها «مصلحة وطنية».

إن الخيانة لا تكمن في الذهاب إلى إسرائيل – فهذه خطوة سياسية يحكمها السياق والموقف والمصلحة الوطنية – بل في أن تكون قد قضيت ردحًا من الزمان تعبّئ الناس ضدها، وتحشد الشباب للجهاد ضدها، ثم تركع لها في لحظة انكسار، وتساوم باسمها على دم شعبك.

هؤلاء لا يؤمنون بالدين، بل يستخدمونه، ولا يؤمنون بالوطن، بل يُوظفونه، ولا يرون في الدولة إلا وسيلة، وفي الناس إلا أدوات، هم قومٌ يشترون بآيات الله ثمنًا قليلًا، ويقايضون القيم بالسلطة، ويقايضون المبادئ بالمناصب، ويصوغون أخطر جريمة سياسية باسم أنبل الكلمات.

وفي الوقت الذي تُزج فيه جموع الشباب إلى المحرقة في الخرطوم وكردفان ودارفور، ويُقال لهم إن «الدين مستهدف»، وإن «الهوية مهددة»، وإن «المشروع الإسلامي في خطر»، كان الكبار – كعادتهم – يُجرون المفاوضات في الخفاء، ويعرضون على «الصهاينة» صك براءة سياسية، ويمنحون واشنطن مفاتيح البلاد مقابل الإبقاء على كرسي هشّ لا يُسمن ولا يُغني من شرعية وببجاحة يحسدون عليها يتهمون غيرهم بالعمالة.

هذه ليست سياسة، بل وقاحة استراتيجية، وهذه ليست براغماتية، بل سقوط أخلاقي كامل، وما يزيد الجريمة فظاعة أن من يديرون هذه الصفقات هم أنفسهم الذين صادروا المجال السياسي طوال ثلاثة عقود، ثم عادوا اليوم عبر ثياب «الجيش» و«الوطن» و«الشريعة»، ليرتكبوا الجريمة نفسها: بيع البلاد، وقتل أبنائها، وتزوير وعيها.

البرهان، الذي يقدّم نفسه كواجهة «الشرعية» و«السيادة»، لم يكن يومًا مشروع دولة، بل كان – ومنذ أول انقلاب 25 أكتوبر – مجرّد وكيل لجماعة لا تؤمن بالدولة ولا بالمجتمع ولا بالوطن، وحين تشتد عليه الهزائم، لا يلجأ إلى الشعب، بل يلجأ إلى العواصم التي ظل يشتمها لسنوات، فإذا ما استجابوا له، صار «صاحب رؤية»، وإذا صدّوه، اقترب من طهران، وكل ذلك باسم «مصلحة السودان»، بينما السودان يُنهب، يُقسّم، يُفقر، ويُسحق كل يوم تحت آلة العسكرة والإسلاموية. أما علي كرتي، فهو لم يتغير، فهو ذات الخطاب الخشبي، وذات العقلية الأمنية، وذات الهروب من المساءلة، وذات اللعبة القديمة: استخدم الدين لتكميم الأفواه، واستخدم الوطنية لإقصاء الخصوم، وابقَ في الظلّ حتى تتعب الناس، ثم عد إليهم على صهوة «الخطر القادم»، لكن السودانيين ليسوا كما كانوا، والذاكرة لم تعد قابلة للمحو، ومن ماتوا في الجنوب باسم «الجهاد»، ومن قُتلوا في دارفور باسم «السيادة»، ومن يُدفنون اليوم بصمت باسم «الكرامة»، كلهم يعرفون الآن أن اللعبة كانت واحدة، وإن تغيّرت الأسماء، لكن القتلة بقوا كما هم، يغيّرون لافتاتهم فقط، لا أخلاقهم.

الآن، وأكثر من أي وقت مضى، لم تعد المواجهة مع هذا التيار مواجهة فكرية فقط، بل معركة وجود بين من يريد وطنًا عادلًا يعيش فيه الناس بكرامة، ومن يريد «سلطة مؤبدة» يحكم فيها باسم الله، ويفاوض فيها باسم الشيطان.

إن سكوتنا عن هذه الفضيحة يعني أننا نمنحهم ترخيصًا أخلاقيًا لمواصلة القتل، وإن ترددنا في فضح هذه الخيانات يفتح الباب لجولة جديدة من التضليل، وإن صمت قادة الرأي والدين والمجتمع عن خيانة الدين والوطن، يعني ببساطة: أننا رضينا أن نكون شهود زور في جنازة البلاد.

لكننا، في «أفق جديد»، نكتب لا لنُسجّل فقط، بل لنُعلن أن المعركة الحقيقية ليست بين الجيش والدعم السريع، بل بين الشعب وتلك النخبة التي باعت كل شيء، ثم ادّعت أنها المخلّص.

وأن من يبيعون الوطن باسم «الثوابت»، هم أول من يجب أن يُسقطهم الوعي، وأن تحاصرهم الذاكرة، ويكتب عنهم التاريخ لا كقادة، بل كجراحٍ مفتوحة في جسد السودان.

وجهات نظر

على حافة الافق
عقل الحرب (المجد البندقية) (5) إعادة البناء.. عقل ناقد
د. صلاح عمر
7-8

الدبلوماسية الخفية والحروب المعلنة السودان في عين عاصفة إقليمية
عثمان فضل الله
9-12

تفكك العملة السودانية في زمن الحرب: الجنيه ضحية مشروع دولة مفككة
عمر سيد أحمد
17-19

ترامب وإعادة تدوير الاستبداد في إفريقيا:
دبلوماسية الفرص السهلة على أنقاض الديمقراطية
لواء شرطة (م) د. عصام عباس
20-22

الإعلام السوداني في ظل الحرب
طاهر المعتصم
26-27

شرفاء السلطان.. شرفاء بزعمهم
حيدر المكاشفي
28-30

في ضفاف الحروف:
رسالة إلى حسن مصلوحي وفتحية دبّش
عثمان يوسف خليل
36-37

تجليات الأزمة السياسية السودانية:
نيالا ترمز لعاصمة موازية لبورتسودان
حاتم أيوب أبو الحسن
38-39

الغلاف

أزمات — معبر «أدري»... شريان حياة في قلب المجاعة والحرب — 13-16

متابعات — «صمود» يطرح رؤيته السياسية في القاهرة ويواجه أسئلة النقد والمراجعة — 23-25

تقرير — المصباح في القاهرة.. أريكة وثيرة ملطخة بدماء الأبرياء — 31-35

حلقة نقاش — السودان بين صراع البندقية وعجز السياسة.. محاولة أخيرة لفهم ما تبقى — 40-49

بيئة — حينما تبكي الأشجار.. غابة السنط تستغيث..! — 56-59

مقابلة — مع الناقد عبد اللطيف عبد اللطيف علي الفكي
تحكم السودان، الأسلحة الأكثر جلبا من الخارج — 60-64

بروفايل — المرأة التي زلزلت إسرائيل وأميركا — 67-69

مستنقع المليشيات — السر السيد — 81-83

غق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT: UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

ذكـــرى

في ذكرى رحيله الرابعة...
محمد طه القدّال: حنين لا ينضب
84-89

رياضة

جوزيف دينغ..
معجزة من جنوب السودان تُبهر عالم البيسبول
91-92

تعثّر ميلاد «حكومة بورتسودان»

صـــراع الأفيـــال والظـــلال

ملخص

في فندق «كورال» ببورتسودان، تتعقّد المشاورات حول تشكيل الحكومة الجديدة وسط تحالفات هشة وشخصيات مثيرة للجدل، وعلى رأسها نور الدائم طه، المرشح لوزارة المعادن، الذي أصبح محور خلافات بسبب ملاحظات أمنية واتهامات فساد، أبرزها زيارة مفترضة لإسرائيل، ما دفع البعض للتشكيك في دوافع ترشيحه وتمسّك حركة تحرير السودان به رغم الاعتراضات.

الصراع حول وزارة المعادن تجاوز مجرد حقيبة وزارية، ليصبح عنوانًا لمعركة نفوذ داخل الحكومة المرتقبة، خصوصًا أن الوزارة تمثّل بوابة للثروة والسيطرة في بلد منهك. البيان الذي أصدرته الحركة بتمسكها بنور الدائم زاد الضغط على رئيس الوزراء المكلّف، الذي يجد نفسه محاصرًا بين ضغوط الفصائل المسلحة واعتبارات مشروعية الحكم.

تتنازع أطراف المشهد بين المحاصصة والتكنوقراط، في ظل غياب مرجعية ضابطة للعملية السياسية. وتظهر خلافات مكتومة بين تحالف «الكرامة» وموقعي «إعلان بورتسودان»، وسط تسريبات واتهامات متبادلة، ما يحوّل المشهد إلى صراع كواليس أكثر منه تفاهمات لبناء سلطة مستقرة.

يتسع التناقض بين النخب المتصارعة على الحقائب، والواقع الإنساني المتدهور في مناطق مثل دارفور وكردفان. ويُخشى أن يؤدي التعثّر في التشكيل الحكومي إلى فشل المشروع برمّته، ما لم يرتبط بتصور شامل لإعادة بناء الدولة، يعيد الاعتبار للمواطن كأولوية وليس كخلفية.

في كواليس فندق «كورال» ببورتسودان، تتردّد الهمسات أكثر من التصريحات، وتُحاك التحالفات كأنها خيوط دخان لا تُرى بالعين المجرّدة. «حكومة بورتسودان»، التي أرادها البعض إعلانًا رسميًا لنهاية المركز وبداية لعهد جديد، باتت تتشكّل تحت ضغط القواعد، وانفراط الولاءات، وظهور شخصيات لا تاريخ مكتوب لها، كأنها خرجت من جوف الرمال.

وسط هذه الأجواء، تبرز شخصية نور الدائم طه، بوصفه العثرة الأكثر تعقيدًا في درب التشكيل الوزاري. فحين طُرح اسمه لتولي وزارة المعادن، لم تكن الاعتراضات صريحة، لكن الوجوه تغيّرت، وتحرك الهواء في الغرف المغلقة.

«لا أحد يعرف متى وأين وُلد»، كتب عنه الصحفي عبد الجليل سليمان، مضيفًا: «هو من أولئك الذين إذا نُطق اسمهم، ومضت صورة الذهب في الخيال. لا لأنه يسرقه، بل لأنه يعرف مكانه قبل أن تُرسم الخرائط».

هو رجل يبدو كأنه استُدعي من صحائف غامضة، يحضر على موائد التفاوض حين تفشل الكلمات، ويغيب حين تشتدّ الحاجة إلى الوضوح.

لكن ما كان يُعتبر «كاريزما غامضة» تحوّل فجأة إلى عبء سياسي. فالمعلومات المسرّبة عن عدم اجتيازه الفحص الأمني، بسبب زيارته المفترضة لإسرائيل وتورّطه في ملفات فساد قديمة، فجّرت أسئلة محرجة: من رشّحه؟ ومن يُصر عليه؟ ولماذا تصرّ «حركة تحرير السودان» بقيادة مني أركو مناوي على التمسّك به، رغم الإشارات الصريحة من شركائها بأن استمراره سيعني نسف التوافق الهشّ؟

شدّ الحزية

في رد بدا أشبه برمية في خاصرة الخصوم، سخر مصدر نافذ في حركة تحرير السودان من الربط بين زيارة إسرائيل وعدم اجتياز الفحص الأمني، قائلًا: «إذا كانت تل أبيب مشكلة، فالفريق الغالي والفريق ميرغني إدريس، عاملين الدرب ليها ساساقة رايح جاي».

العبارة كانت أكثر من مجرد تندّر، بل إشارة إلى أن «الحظوة» ليست حكرًا على من يُمسكون بوثائق الغير، وإنما أيضًا على من يعرفون خيوط اللعبة ومن يحركونها في العتمة.

أما مساعد رئيس الحركة ووزير المعادن المفترض أن يخلفه نور الدائم على مقعده محمد بشير أبو نمو، فلم يُخفِ ضيقه من الجدل، مؤكداً بلهجة قاطعة «أن سلطة الترشيح لأي حصة فى الحكومة هى من صلاحية مؤسسات الحركة - أو هكذا يجب أن تكون حسب النظام الأساسي - ويبتدرها رئيس الحركة». وقال في بيان نشره على حسابه في فيسبوك، إن هنالك لغطًا كثيفًا فى الميديا خلال اليومين الماضيين عن تعيين وزير المعادن، عن حصة حركة تحرير السودان بقيادة مناوي، كاشفًا أن رئيس الحركة أبلغه بأنه لن يتولى منصب وزير المعادن في الحكومة الجديدة، وأن نور الدائم هو من سيخلفه في الموقع، واتهم أبو نمو في بيانه جهات لم يسمها تسعى إلى ربط اسمه بما أسماه اللغط الدائر، في إشارة الى عدم اجتياز خليفته للفحص الأمني.

معركة المعادن: أكثر من حقيبة

ويقول المهندس صديق عبد الرحمن لـ» أفق جديد»: وزارة المعادن ليست مجرّد مقعد وزاري، بل أحد مفاتيح الثروة والسيطرة في واقع سوداني تتداخل فيه الجغرافيا بالمال، والجيولوجيا بالولاء. ويضيف: من هنا، فإن تمسّك حركة تحرير السودان بنور الدائم، بدا للآخرين وكأنه رسالة تتجاوز التعيين، إلى ترسيم حدود النفوذ داخل الحكومة المرتقبة .

ويمضي عبد الرحمن، وهو من شغل في وقت سابق منصب رفيع في وزارة المعادن، مؤكدًا أن البيان الذي أصدرته الحركة، ووصفت فيه مرشحها بأنه «الخيار الوحيد»، وضع رئيس الوزراء المكلف في معادلة صعبة القبول، يعني ابتلاع الطعم والرفض يهدد بانسلاخ الحركة من تحالف الكرامة، وربما تقويض المشروع من أساسه.

حكومة شدّ الحبل

منذ أن فُتح باب التشاور حول تشكيل الحكومة، برزت على السطح تناقضات لا تُدار في العلن، طرف يتمسّك بالمحاصصة المباشرة، وطرف آخر يدفع نحو تكنوقراط بمواصفات سياسية، وثالث يُدير معركته من الخلف، عبر الإعلام والتسريبات. ومع غياب مرجعية واضحة تضبط ميزان القوى بين الموقعين على «إعلان بورتسودان» وتحالف «الكرامة»، بدا واضحًا أن كل فصيل يسعى لحجز موقع متقدم قبل أن تُعلن خارطة الطريق، في هذا السياق أصبحت المعركة ليست فقط حول من يحكم؟ بل كيف يُدار الحكم؟ وهل هو امتداد لسلطة طارئة تستقوي بالسلاح؟ أم مقدمة لتحول سياسي حقيقي يتجاوز الشعارات؟

رئيس الوزراء في الزاوية

وبحسب مراقبين تمسك حركة تحرير السودان بمرشحها لوزارة المعادن وضع رئيس الوزراء - المعين حديثًا - نفسه بين سندان إصرار الحركة ومطرقة رفض من يديرون المشهد خلف الكواليس، فتمرير شخصية عليها ملاحظات أمنية ومالية قد يُقوّض مصداقية الحكومة قبل ميلادها، لكن رفضه قد يفجّر أزمة داخلية لا تحتملها بنية السلطة الهشة.

في النهاية، فإن مشهد «بورتسودان» اليوم لا يختلف كثيرًا عن مشاهد الخرطوم في أواخر عهد حكومة الرئيس المعزول عمر البشير الأكثر ضبابية: صراع مراكز، تغوّل مصالح، غموض في السيرة، مضاف إليه استقطاب حاد بين من يملكون السلاح ومن يملكون القلم.

نهايات مفتوحة

قد تولد حكومة بورتسودان خلال أيام، أو تنهار الفكرة برمتها تحت وطأة خلافات النخب، لكن ما هو واضح وفقًا لمصادر استنطقتها «أفق جديد» أن سياسة شدّ الحبل، أو «شدّ الحزية»، باتت هي السمة الغالبة، وأن النيات وحدها لا تكفي لبناء سلطة تُقنع الداخل، وتلقى القبول الخارجي، غير إن ذات المصادر تقول في ظل هذا المشهد المتداخل، بين المصالح السياسية، والضغوط الأمنية، والانقسامات داخل التحالفات، لا يبدو أن ولادة «حكومة بورتسودان» ستكون سهلة أو محكومة بتفاهمات مستقرة. فكل طرف يسعى لتعزيز موقعه ضمن سلطة تتشكل في ظروف استثنائية، وسط غياب مرجعيات واضحة لإدارة الخلاف، وتنامي مؤشرات التصدع داخل الكتلة التي تقود مشروع «الكرامة».

وتعتبر المصادر أن ترشيح نور الدائم طه، ورفضه ليس مجرد خلاف على اسم، بل يعكس حجم التباعد بين الفاعلين المدنيين والمسلحين، ويؤشر إلى معركة أكبر حول من يملك القرار داخل الحكومة المرتقبة. فبين من يتمسكون بالمحاصصة الصارمة، ومن يدفعون نحو التكنوقراط، ومن يتحركون في الخفاء لتأمين مكاسب مستقبلية، تصبح الحكومة القادمة – إن تشكّلت – ناتجة عن توازن هشّ أكثر منها استجابة فعلية لمتطلبات المرحلة.

وفي الوقت الذي ينشغل فيه الفرقاء بتوزيع الحقائب وتثبيت النفوذ في بورتسودان، تتعمق الفجوة بين المركز الجديد والواقع الإنساني في أطراف السودان. ففي دارفور وكردفان، لا تزال الحرب تسير بإيقاعها الثقيل، حاصدةً أرواح المدنيين ومُمزقةً للنسيج الاجتماعي، في مشهد موازٍ يعكس التناقض المؤلم بين معارك الكراسي الدائرة في القاعات، والموت العاري في الشوارع الترابية البعيدة.

إن تشكيل الحكومة وحده، لا يكفي لتثبيت سلطة ولا لتصحيح مسار. والمراهنة على الوقت أو الإنهاك قد تمنح بعض الأطراف مكاسب آنية، لكنها لن تُنتج حلاً سياسيًا دائمًا، ما لم يُربط تشكيل السلطة بمشروع حقيقي لإعادة بناء الدولة، يكون فيه المواطن، لا الموقع، هو نقطة البداية والنهاية.

أفق جديد

على حافة الافق

العقل السياسي السوداني
تفكيك الأسطورة وإعادة البناء(5)
إعادة البناء.. عقل ناقد

د. صلاح عمر

ملخص

دفعت الحرب ملايين السودانيين إلى النزوح واللجوء، فخلقت تجربة قاسية فتحت وعيًا جديدًا، حيث بدأ اللاجئون في تأمل وطنهم من الخارج، ومقارنته بالبلدان التي لجأوا إليها، المقارنات لم تكن بين الخدمات، بل بين منطق الدولة ومنطق الفوضى، ما ولّد أسئلة جذرية حول معنى الوطن والسياسة والتنمية.

يرى الكاتب أن اللجوء لم يُنتج فقط لاجئين، بل عقلًا جديدًا يرفض الحرب ويبحث عن السلام، عقلًا مقاومًا للهزيمة، يتجاوز الانكسار نحو الإيجابية.

يشير إلى أن الحرب فضحت عجز العقل السياسي السوداني الموروث عن الإدارة والحوار وبناء الدولة، هذا العقل، المشكّل من الطائفية والعسكرية والشمولية، لم يُنتج دولة، بل دوامة من الفشل والاقتتال، حيث تحولت السياسة إلى رصاص، والسلطة إلى غنيمة.

يؤكد أن إعادة البناء تبدأ بصياغة عقل سياسي مدني، تعددي، نقدي، عدلي، مؤسسي استراتيجي، ويجب أن تُدعم هذه الصياغة بخطاب جديد في الإعلام والتعليم، وتوثيق ذاكرة الحرب، وتمكين الوعي القاعدي، وإنتاج فكر سياسي واقتصادي جديد.

قبل أن نشرع في مقترحات لإعادة البناء، نتطرق لحالة اللجوء التي تسببت فيها الحرب ومآلاتها، فالنزوح واللجوء الذي تم للسودانيين وشمل الملايين منهم، تجربة قاسية تكشف عن هشاشة الدولة، وتجبر العقل على طرح أسئلة جذرية وسط غلبة من اللاجئين لم يشغلوا بالهم من قبل بالقضايا السياسية، وازدادت هذه الأسئلة وانداحت لقضايا أخرى، منها التنمية والاقتصاد، لما وجده هؤلاء اللاجئون من مفارقات عندما بدأوا في عقد المقارنات، والمقاربات بين وطنهم والدول التي لجأوا إليها. وجميعهم ظل يلعن (سلسفيك) السودان الذي ظل يراوح العشوائية والشغب العمراني ونمو المدن، ويعاني الفوضى الاجتماعية والمؤسسية، وينظر بحسرة للعقود التي أمضاها السودان في الحروب، والعالم من حوله ينهض وبقدر المستطاع يحاول جاهداً من جعل الاحتياجات الأساسية للإنسان ساهلة وميسورة.

اللجوء لم ينتج لاجئين، بل أنتج عقلاً يرفض الحرب، ويبحث عن السلام بمحبة، عقلاً امتلأ (بالغيرة الحميدة لوطنه).

عقل يحمل جراح المكان، ويؤسس لوعي لا يعرف الهزيمة، بل يتحول من الانكسار إلى البناء، عقل يتشكل نحو الإيجاب رغم المطبات التي يضعها عقل الحرب لإيغار الصدور بالانتقام.

بعد هذا الاستعراض يمكن أن نخلص إلى الآتي:

- العقل السياسي لا يورث، بل يُصنع، فالعقول السياسية بعد الاستقلال كانت مشوشة، إذ أنها مزجت الأبوية الطائفية، العقائدية، الشمولية، والانقلابية العسكرية، هذه التراكمات لم تنتج مشروع دولة، بل دائرة مغلقة من الاضطراب والفشل.
- الحرب كشفت انهيار هذا القعل، لم تكن الحرب فقط أزمة سلطوية، بل انكشافاً مريراً لعقل سياسي عاجز عن الإدارة، وعن الفهم، وعن الاعتراف، تحولت السياسة إلى رصاص، والاختلاف إلى مذابح، والسلطة إلى غنيمة.
- اللجوء قدم فرصة لبناء عقل جديد من وسط المحن، في الشتات، ومخيمات الإيواء والمدن الممزقة، نشأ عقل مقاوم، عقل اللجوء ليس مجرد رد فعل، بل تأمل في الوطن من بعيد، إذ حمل هذا العقل أسئلة عميقة عن معنى الوطن.

رفضاً واضحاً للسلاح والسيطرة، ميلاً نحو التنظيم القاعدي، وعياً جديداً بالمواطنة والعدالة والإنتماء.

ونحن نبحث عن سبل بناء عقل، يجدر بنا أن نصيغ ملامح عقل سياسي ننشده.

- مدني: يؤمن بالمؤسسات لا بالبندقية.
- تعددي: يقبل بالتنوع لا يقمعه.
- نقدي: لا يقدس الزعامات، بل يراجعها.
- استراتيجي: يبني على المدى الطويل.
- عدلي: لا يقفز على الجرائم بحجه التسويات.
- مؤسسي: يبني على القانون، لا على الولاء.

كيف نُعيد البناء؟

- بتأسيس خطاب جديد في الإعلام والتعليم والسياسة.
- بتوثيق الذاكرة الجماعية وتجارب الحرب.
- بتمكين العقل القاعدي.
- بإنتاج فكر سياسي سوداني جديد، خاصة فكر اقتصادي.

خاتمة الختام:

العقل السياسي ليس مجرد طريقة في التفكير، بل هو البنية التحتية لأي دولة ممكنة، وما لم نعيد بناء هذا القعل في الجذور، من تجربة الثورة، ومن مرارة الحرب، ومن عقل اللجوء – فإننا سنعيد تدوير النكبة في ثوب جديد.

العقل الجديد لا يولد من الخطابة، بل من التجربة، من النقد، من الغضب، من التعلم، وها نحن نملك كل ذلك.

الدبلوماسية الخفية والحروب المعلنة
السودان في عين عاصفة إقليمية

عثمان فضل الله

ملخص

يرى الكاتب أن حرب السودان لم تعد شأنًا داخليًا، بل تحوّلت إلى مركز صراع إقليمي تُدار فيه المعارك من غرف استخباراتية خارجية، ترسم فيها عواصم مثل تل أبيب وواشنطن وأديس أبابا خرائط النفوذ الجديدة، بينما يتراجع الدور السياسي المحلي لصالح تحالفات أمنية وتحركات خفية تعيد تشكيل ملامح ما بعد الحرب.

ويوضح أن محاولات قادة الحكم في بورتسودان، وعلى رأسهم عبد الفتاح البرهان، لكسب دعم تل أبيب فشلت أمام اشتراطات إسرائيلية صعبة، خصوصًا في ظل تحالفه مع الإسلاميين، في المقابل يحاول الإسلاميون عبر رموزهم، استعادة نفوذهم من بوابة علاقاتهم القديمة مع واشنطن، لكن دون جدوى تُذكر.

ويشير إلى أنه رغم غياب مبعوث أمريكي رسمي، تتحرك واشنطن عبر قنوات غير مباشرة لدعم مسار تفاوضي جديد تقوده قوى مدنية مثل تحالف «صمود»، بقيادة عبد الله حمدوك، في محاولة لتقديم رؤية مدنية بديلة لاتفاق جدة، وسط مشهد إقليمي مأزوم تغذيه أزمات متفاقمة في إثيوبيا وتشاد.

ويخلص الكاتب إلى أنه في ظل انقسامات الداخل وتكالب الخارج، تتضاءل فرص الحل السلمي الحقيقي ما لم تستثمر القوى المدنية اللحظة المتاحة. أما استمرار غياب المشروع الوطني، فسيترك الساحة مفتوحة لحروب إقليمية بالوكالة، وقد يكون التقسيم أحد السيناريوهات المطروحة إذا فشلت البنادق في الحسم.

حرب السودان لم تعد شأنًا سودانيًا صرفًا، لقد تجاوزت في وحشيتها، وامتداداتها، حدود الجغرافيا والدم، لتصبح مركز زلزال إقليمي صامت، تُرسم على هامشه تحالفات، وتُكسر فيه خرائط، وتُدار حروبه من عواصم لا تُسمع فيها أصوات المدافع، بل تُسمع همسات أجهزة المخابرات، وهي تعيد توزيع النفوذ وترسم خطوط ما بعد الحرب.

في الغرف المظلمة لعواصم الجوار، تحوّل الملف السوداني من ملف سياسي تُناقش فيه المسارات إلى ملف أمني تُرسم فيه السيناريوهات، لم يعد أحد يُعنى بما يجري الآن، بل بما قد يجري لاحقًا، حين تنفجر الشظايا خارج الحدود، وتبدأ ارتدادات الخراب في إصابة من ظنوا أنهم بمنأى.

ومع اشتداد تعقيدات الحرب وتراكم الفشل المحلي، تتكاثر التحركات الدولية من خلف الستار، تُدار بأدوات خفية، وتُقرأ بعيون لا تبحث عن الحل بل عن النجاة. في هذا السياق المحموم، تبرز إسرائيل، وواشنطن، وتشاد، وإثيوبيا، وغيرهم من البلدان كلاعبين فاعلين لا في إحلال السلام، بل في تشكيل مساراته بما يتوافق مع مصالحهم، لا مع آمال السودانيين.

بعيدًا عن الأضواء، ووفقًا لمصادر متطابقة طرق الفريق عبد الفتاح البرهان أبواب تل أبيب في محاولة لاسترضائها أو تحييدها على الأقل، عقب ضربة بورتسودان الجوية التي يُجمع المطلعون على أن إسرائيل تقف خلفها، ضمن رسائل أمنية لا

تقبل التأويل. أرسل البرهان وفودًا محمّلة برسائل سياسية وأمنية، لكنها عادت محمّلة بالخيبة، بعدما واجهت مطالب إسرائيلية لا يمكن لقائد الجيش تنفيذها دون تفكيك تحالفه الداخلي الهش، خاصة مع الإسلاميين الذين عادوا إلى قلب السلطة من بوابة الحرب.

علي كرتي، الزعيم الفعلي للتنظيم الإسلاموي، بدوره فعّل شبكاته في واشنطن، ونفخ في رماد علاقاته القديمة، يذكّرها بما قدمه النظام السابق للاستخبارات الأمريكية في ملف «الحرب على الإرهاب». لكن الزمن تغيّر، والذاكرة الأمريكية تحتفظ أكثر بما فعله الإسلاميون خلال فترة حكمهم، لا بما يعدون به بعد سقوطهم. الثقة معدومة، والصفقة غير مغرية.

في تطور لافت، نفى مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الأمريكية، وجود أي إعلانات وشيكة بشأن تعيين مبعوث خاص جديد للسودان، مؤكدًا أن الإدارة الأمريكية تواصل معالجة الأزمة السودانية من خلال أدوات دبلوماسية متعددة، دون اللجوء حاليًا إلى آلية المبعوثين الخاصين.

ويأتي التصريح الذي نقله موقع «سودان تريبون» ذي المصداقية الجيدة في أعقاب تقارير إعلامية تحدثت عن قرب إعلان تعيين مبعوث جديد خلال شهر يوليو، خلفًا لتوم بيرييلو، الذي انتهت فترته دون أن يُعلن عن بديل رسمي حتى الآن.

وأكد المسؤول الأمريكي أن واشنطن لا تزال تضع الملف السوداني ضمن أولوياتها في القارة، من خلال التواصل المباشر مع أطراف النزاع، وتنسيق الجهود مع شركائها الدوليين، لدفع الأطراف نحو تسوية دائمة للصراع المستعر منذ أبريل 2023.

وفي موازاة الجهود السياسية، تواصل الولايات المتحدة تقديم دعم إنساني واسع، حيث أشار المسؤول إلى وصول أكثر من 65 ألف طن متري من القمح ودقيق القمح الأمريكي إلى ميناء بورتسودان، في شحنة تكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية لأكثر من 3.2 مليون شخص لمدة شهر واحد، وهو ما تتكتم عليه حكومة بورتسودان ذات الخطابات المتعددة والألسن المتعارضة.

من جهة أخرى، وخلال لقاء جمعه بعدد من القادة الأفارقة في واشنطن الأربعاء الماضي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب دعم إدارته المتواصل لجهود إحلال السلام في القارة الإفريقية، مشيرًا إلى السودان كإحدى النقاط الساخنة التي تتطلب تدخلًا دوليًا مسؤولًا. اللقاء ضم رؤساء كل من السنغال، موريتانيا، الغابون، ليبيريا، وغينيا بيساو، وفي كلمته خلال اللقاء، قال ترامب: «ما يزال أمامنا الكثير من العمل. سنواصل دعم جهود السلام في أماكن مثل السودان وليبيا، هناك الكثير من الغضب في القارة، وقد بدأنا في التوصل إلى حلول لبعض هذه الأزمات.

كما أكد ترامب أن بلاده تتجه نحو بناء شراكات طويلة الأمد مع دول إفريقيا، قائلًا إن الولايات المتحدة تتحول تدريجيًا من سياسة المساعدات إلى نموذج اقتصادي قائم على تعزيز التجارة والتنمية المشتركة.

وبينما دفع حصاد تحركاتها بورتسودان الى تجاهل حديث الرجل الأول، في العالم، رحبت العديد من القوى المنضوية تحت لواء التحالف المدني لقوى الثورة «صمود» به، مستندة هي الأخرى بتحركات واتصالات تمت وتتم بين قيادات التحالف والإدارة الأمريكية وعدة عواصم غربية أخرى بشأن الوضع في السودان.

صياغة بديلة

وطبقًا لمصادر رفيعة، يتحرك تحالف «صمود»، بقيادة عبد الله حمدوك، بحذر لكن بثقة، نحو العواصم المؤثرة، وفي مقدمتها واشنطن ولندن. مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للشرق الأوسط وكبير مستشاريه للشؤون الأفريقية مسعد بولس، كثّف من اتصالاته مع قادة التحالف، وعلى رأسهم حمدوك وخالد عمر يوسف، في مسعى لإطلاق مسار تفاوضي جديد يُبنى على إعلان مبادئ توافقي. هذا الإعلان – وفق مصادر متطابقة – لن يكرر أخطاء «جدة» ولن يُبنى على موازين القوة الميدانية وحدها، بل على رؤية مدنية تُقارب الأزمة من جذورها.

وتفيد المصادر أن «صمود» قدم بالفعل ورقة متكاملة وجدت صدى إيجابيًا لدى بعض الفاعلين الغربيين، على أمل أن تتحول إلى نواة تفاوض جاد، لا مجرّد تفاهمات إعلامية، ويقول دبلوماسي رفيع في الاتحاد الأفريقي، إن مساعي واشنطن الحالية الاتحاد الافريقي ليس طرفًا فيها، متوقعًا أن يكون دوره ثانويًا، لان الاتجاه العام في العاصمة الأمريكية - طبقًا للدبلوماسي - هو تشكيل آلية شبيهة بأصدقاء إيقاد التي تشكلت إبان مفاوضات نيفاشا بين الحركة الشعبية وحكومة السودان وانتجت اتفاقًا كانت نتيجته انفصال الجنوب على حد تعبيره.

ويمضي المسؤول الأفريقي إلى القول إن الملف السوداني معقد، وطرق الحل فيه يجب أن تنتج من السودانيين أنفسهم لا عبر مقاربة يقوم بها ضباط «السي أي ايه» الذين لا يدرون شيئًا عن مشاكل الإنسان الأفريقي.

غليان تحت الرماد

غير إن ما فات على الدبلوماسي الأفريقي الغاضب هو أن السودان ليس بجزيرة معزولة، والحرب فيه تتقاطع مع أزمات تزداد اشتعالًا في الجوار الشرقي والغربي، في إثيوبيا، تبدو نُذر الحرب مع إرتريا أقرب من أي وقت مضى، في وقت لا تزال النيران بين حكومة أبي أحمد وفصيل من إقليم تيغراي العائد من رماد الحرب الأهلية مشتعلة. وبينما تتبادل أديس أبابا ومقلي الاتهامات، تتحرك أيادٍ سودانية وإسلامية في الخفاء، تأجيجًا للأزمة من باب الانتقام والتكتيك.

مصادر موثوقة تشير إلى نشاط محموم لقيادات إسلامية سودانية في تأجيج الصراع الإثيوبي الداخلي، ودعم مجموعات متمردة بشكل غير مباشر عبر أراضٍ خاضعة لنفوذ الجيش السوداني، ضمن ترتيبات مُعقدة يُراد منها كسب النفوذ في معركة الإقليم الكبرى.

في المقابل، استأنفت ميليشيات «الفانو» التابعة لعرقية الأمهرا -المدعومة ضمنيًا من وحدات في الجيش الفيدرالي- عملياتها في الفشقة، واستعادت السيطرة على أجزاء واسعة من الأراضي السودانية، وسط صمت حكومي مريب. المراقبون يرون في ذلك رسالة مزدوجة من أديس أبابا: اختبار لصلابة الجيش السوداني في ظل انشغاله بالحرب، وضغط غير مباشر على الخرطوم لوقف أي دعم لحركات المعارضة الإثيوبية.

تشاد.. خاصرة رخوة

في الغرب، تشاد -الحليف الأقرب لفرنسا والغرب- تواجه وضعًا داخليًا متقلبًا، بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي أعادت تثبيت حكم محمد إدريس ديبي. لكن ما يُقلق المأزق التشادي ليس الداخل فقط، بل ما يأتي من الشرق، من بوابة السودان.

تشير تقارير استخباراتية إلى أن أطرافًا في نظام بورتسودان، مدفوعة بتيار الإسلاميين وبعض حلفائهم، تحاول اللعب بأوراق داخلية في تشاد، عبر التنسيق مع جماعات معارضة في شمال تشاد، وتحريك مجموعات سلفية كانت نائمة في الشرق. هذا المسعى يهدف إلى الضغط على انجمينا لتغيير موقفها من الحرب السودانية، أو في الحد الأدنى، تحييدها عن دعم قوات الدعم السريع التي تتحرك بحرية في شريط حدودي طويل ومفتوح.

تشاد، بدورها، لا تملك ترف الانتظار، أي اضطراب كبير في الشرق قد يفتح عليها جبهة جديدة تهدد الاستقرار الهش، وهو ما جعلها تشدد قبضتها الأمنية مؤخرًا، وتعيد تموضع قواتها على الحدود الشرقية.

مشهد ضبابي

في قلب هذا التشابك، تبدو الجهود الدولية لإنهاء الحرب السودانية كأنها تجري في حقل ألغام، لا يكفي فيه حسن النوايا، واشنطن تدرك أن أي حل يجب أن يكون إقليميًا بقدر ما هو داخلي، وأن أدوات الضغط التقليدية لم تعد كافية.

لكنّ المشهد الإقليمي نفسه مُنهك، إثيوبيا على شفا حرب جديدة، وتشاد على حافة أزمة داخلية، و«الضامنون» الإقليميون أنفسهم (مثل الإمارات ومصر وتركيا) يقفون على جوانب متقابلة من خطوط النار، في هذا السياق، لا تبدو تسوية شاملة ممكنة، إلا عبر تفاهمات كبرى تتجاوز حدود السودان، وربما يعاد فيها رسم تحالفات بالكامل.

وهو ما دفع تلك البلدان إلى إسناد ملف السودان إلى الأجهزة الأمنية، لا لأنها الأنسب، بل لأنها الوحيدة التي تجرؤ على خوضه بهذا الشكل العنيف. وما يجري في بورتسودان، وتل أبيب، وواشنطن، وأديس أبابا، وإنجمينا، وقبلهم القاهرة والرياض وأبو ظبي والدوحة وحتى أنقرة البعيدة ليس سوى صراع متزامن على السودان، لا من أجل السودانيين، بل من أجل خرائط نفوذ تتشكل تحت جنح الدخان.

في هذا الظرف، تبقى القوى المدنية -مثل تحالف «صمود»- أمام فرصة ضيقة، لكنها حقيقية، لفرض حضورها على الطاولة، إن أحسنت إدارة لحظتها، واستثمرت دعمًا دوليًا محتملًا. وما عدا ذلك، فالأرجح أن تعود الدبلوماسية إلى يد العسكر، وتبقى الحرب هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الجميع، وإن عجزت البندقية فتقسيم البلاد أهون عليهم من إعلان الاستسلام، وهنا نعني الطرفين.

معبر «أدري»... شريان حياة في قلب المجاعة والحرب

ملخص

وسط تصاعد المجاعة والحرب في غرب السودان، أصبح معبر «أدري» الحدودي بين السودان وتشاد منفذًا حيويًا لتدفق المساعدات الإنسانية والتجارة، خاصة إلى دارفور وكردفان. ومنذ إعادة فتحه، استُخدم المعبر لإيصال أكثر من 52 ألف طن من المواد الإغاثية لحوالي 2.3 مليون شخص.

شهدت الحركة التجارية عبر المعبر انتعاشًا كبيرًا، لاسيما في تصدير السلع السودانية مثل السمسم والفول والعسل. لكن موسم الأمطار والاشتباكات يُهددان انسياب المساعدات، رغم ترحيب الأمم المتحدة بتمديد فتحه واعتباره «شريان حياة أساسي».

تعرقل البيروقراطية والصراع عمل المنظمات الإنسانية. فقد تعرضت منشآت ومركبات أممية للقصف، مما أدى لتدمير معدات حيوية مثل شاحنات المياه في الفاشر، وسط دعوات متكررة لتسهيل الوصول وحماية المدنيين.

تستمر الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ما أسفر عن نزوح آلاف الجدد، لا سيما من شمال دارفور. وتشير تقارير إلى أن «الدعم السريع» تمنع المساعدات من دخول الفاشر ومخيماتها، بينما يعاني 79% من سكان دارفور من الحاجة إلى الإغاثة وسط حصار وتجويع ممنهج.

وسط عتمة الحرب السودانية الممتدة منذ أكثر من عامين، تلوح بارقة أمل عند تخوم الغرب المنكوب، حيث شهد معبر «أدري» الحدودي بين السودان وتشاد انتعاشًا ملحوظًا في الحركة التجارية والإنسانية.

هذا الممر الذي يتنفس على هامش الدمار، بات الشريان الرئيسي لتدفق المساعدات الغذائية والمواد الأساسية إلى ملايين السودانيين المحاصرين بين الجوع والرصاص، لاسيما في ولايات دارفور وكردفان.

فمنذ إعادة فتحه قبل أشهر، لعب المعبر دورًا محوريًا في تسهيل دخول قوافل الإغاثة، رغم التحديات الأمنية والعراقيل البيروقراطية وتضارب المصالح بين أطراف النزاع.

وبينما ترحب الأمم المتحدة والدول المانحة بجهود تمديد العمل به، يبقى الواقع أكثر تعقيدًا، إذ ما تزال المساعدات تواجه خطر الانقطاع بفعل الاشتباكات، والحصار، وتداخل الأجندات الإقليمية.

الجوع لا ينتظر

يعتبر معبر «أدري» الحدودي أحد أهم المعابر الرسمية التي تربط السودان بدولة تشاد، ويقع على بعد حوالي 28 كيلومترًا من مدينة الجنينة بولاية غرب دارفور، ويقابله على الجانب التشادي بلدة «أدري» التابعة لإقليم وداي.

وقال خالد اسحق وهو مواطن من سكان مدينة زالنجي، إن فتح المعبر الحدودي يساعد في وصول المساعدات الإنسانية عبر جميع الطرق الضرورية عبر الحدود.

وأوضح اسحاق في حديثه لـ«أفق جديد»، أن الآلاف يواجهون خطر المجاعة في دارفور وكردفان، ولا بد من تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية باعتبارها مسألة مهمة وضرورية لإنقاذ المواطنين.

انتعاش تجاري

ويعتبر معبر «أدري» الحدودي الرافد الأساسي لولايات دارفور وكردفان بالمواد الغذائية والسلع التجارية، إلى جانب الوقود.

وقال التاجر محمد الحسن عبد الله، إن حركة الصادر بين السودان وتشاد شهدت زيادة كبيرة خلال الأشهر الأسابيع الماضية.

وأشار عبد الله في حديثه لـ«أفق جديد»، إلى أن حركة صادر السلع إلى دولة تشاد التي تشمل السمسم والفول السوداني والزيوت والصمغ العربي والكركدي، والعسل، شهدت مؤخرًا زيادة كبيرة خلال الفترة الماضية.

تحديات الوصول

خلال موسم الأمطار تصبح الطرق الترابية التي تربط المعبر بمدينة الجنينة، شبه معدومة بسبب الفيضانات، مما يدفع التجار إلى الإسراع في تخزين السلع خلال موسم الجفاف تفاديًا لانقطاع الإمدادات.

وفي 14 مايو الماضي، أعلنت الحكومة السودانية، تمديد فتح معبر «أدري» البري الرابط بين السودان وتشاد، لمدة ثلاثة أشهر أخرى لتمكين استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى دارفور.

ووافقت الحكومة على فتح المعبر الواقع في ولاية غرب دارفور الخاضعة لسيطرة الدعم السريع، اعتبارًا من 15 أغسطس 2024 لمدة ثلاثة أشهر، قبل أن تجدد بقاءه مفتوحًا لفترة مماثلة لأربع مرات تشمل التمديد الجديد.

وقالت وزارة الخارجية، في بيان إن «الحكومة السودانية قررت تمديد فتح معبر أدري لإيصال المساعدات والعون الإنساني لمتضرري الحرب بالبلاد لثلاثة أشهر إضافية تبدأ من 16 مايو الحالي إلى 15 أغسطس المقبل».

وأفادت بأن التمديد يأتي في سياق حرص الدولة على تسهيل انسياب الإغاثة للمواطنين الذين تضرروا جراء الحرب، كما يؤكد تعاون وانخراط الحكومة الإيجابي مع المجتمع الدولي في هذا الصدد.

ترحيب أممي مشروط

وفي 15 مايو الماضي، رحب مسؤولان أمميان بالأنباء التي تفيد بأن معبر أدري الحيوي بين شرق تشاد ودارفور في السودان سيظل متاحا لحركة العاملين في المجال الإنساني والإمدادات.

وجاء الترحيب من قبل كل من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية توم فليتشر، ومنسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في السودان كليمانتين نكويتا سلامي.

وأشار فليتشر إلى أنه منذ إعادة فتحه قبل ثمانية أشهر، كان معبر أدري شريان حياة أساسيا لملايين الأشخاص المحتاجين في المنطقة.

وأفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بأنه منذ آب/أغسطس من العام الماضي، دخلت ما يقرب من 1600 شاحنة تحمل 52،500 طن متري من البضائع الإنسانية إلى السودان عبر أدري، ناقلة مساعدات منقذة للحياة لنحو 2.3 مليون شخص.

وكان ما يقرب من ثلاثة أرباع هذه الإمدادات مساعدات غذائية طارئة وسبل عيش، بينما دعم الباقي خدمات الصحة والتغذية والمأوى والمياه والصرف الصحي والتعليم.

وأكد المكتب أن هذا التمديد أمر حيوي للحفاظ على شريان الحياة هذا وتوسيعه.

عوائق بيروقراطية

حذر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة من أن العوائق البيروقراطية لا تزال تعيق عمليات الإغاثة، بينما يُشكل الصراع الدائر مخاطر جسيمة على العاملين في المجال الإنساني.

ويشمل ذلك ولاية شمال دارفور، حيث أفادت التقارير بأن قصفا عنيفا في الفاشر وقع يوم الأربعاء ألحق أضرارا بمجمع لمنظمة غير حكومية.

وصرحت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بأن نيران المدفعية في المدينة دمرت شاحنة مياه كانت الوكالة تدعمها في مجمع المستشفى السعودي.

وكانت تلك الشاحنة تنقل مياها آمنة لحوالي 1000 مريض في حالة حرجة، والآن تعطلت رعايتهم.

وأكد مكتب «أوتشا» مجددًا على ضرورة وقف الهجمات على المدنيين والأصول الإنسانية والمرافق الطبية، وأنه يتعين على جميع الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

قلب دارفور يئن

عبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن القلق إزاء التدهور المستمر للوضع الأمني في الفاشر وشمال دارفور.

وأفاد بأن الاشتباكات المتجددة أدت إلى نزوح ما لا يقل عن 1700 شخص، حيث أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن معظمهم يفرون إلى مناطق مكتظة بالفعل مثل مدينة الطويلة.

ويُضاف هذا النزوح الجديد إلى نزوح 2000 شخص فروا من مخيم أبو شوك والفاشر الأسبوع الماضي.

وقال المكتب إنه على الرغم من انعدام الأمن وصعوبة الوصول، فإنه بالتعاون مع الشركاء يبذل قصارى جهده للوصول إلى الناس في هذه المناطق بدعم منقذ للحياة.

وقال إن قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي تحمل مواد غذائية وإمدادات غذائية لما يقرب من 100،000 شخص في الفاشر غادرت من الدبة شمال دارفور.

وأضاف أن القافلة تقطع أكثر من 1000 كيلومتر لإيصال الإغاثة الضرورية للأشخاص الذين يواجهون المجاعة منذ ما يقرب من عام، موضحا أنه يجري التخطيط لمزيد من القوافل، لكن الوصول

الإنساني الآمن أمر ضروري.

ودعا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مجددا إلى توفير وصول غير مقيد للمساعدات الإنسانية - عبر جميع الطرق الضرورية، سواء عبر الحدود أو خطوط الصراع، بالإضافة إلى حماية المدنيين، والوقف الفوري للأعمال العدائية.

وأشار كذلك إلى تصاعد الصراع في شرق البلاد، حيث أدت هجمات الطائرات المسيرة المتكررة في بورتسودان إلى إتلاف البنية التحتية الحيوية ونزوح عدد متزايد من الناس.

النزوح مستمر

قالت المنظمة الدولية للهجرة إن أكثر من 2600 شخص فروا ما يرفع إجمالي عدد النازحين الجدد المبلغ عنهم في المدينة هذا الشهر إلى أكثر من 3000 شخص.

وظلت الحكومة توافق على تمديد فتح معبر أدري رغم اتهاماتها لقوات الدعم السريع باستغلال المعبر لنقل العتاد العسكري واللوجستي الذي توفره دولة الإمارات عبر تشاد.

وفي السياق، أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة مغادرة قافلة تحمل إمدادات غذائية وتغذوية من مدينة الدبة بالولاية الشمالية إلى الفاشر.

وقال إن هذه القافلة ستقطع أكثر من ألف كيلومتر، مشددًا على ضرورة وصولها إلى وجهتها بأمان نظرًا لحملها مساعدات حيوية لأشخاص يواجهون خطر المجاعة.

ويحتاج 79% من سكان دارفور إلى مساعدات إنسانية وحماية، بعد أن دمر النزاع القائم سبل العيش وسلاسل الإمداد، وتفشي النهب على نطاق واسع في الإقليم.

وتمنع قوات «الدعم السريع» وصول المساعدات إلى الفاشر ومخيمات النزوح حولها بشمال دارفور، رغم الشح الشديد في الغذاء والعلاج نتيجة للحصار الذي تفرضه على المدينة والهجمات البرية والقصف عبر المدافع والطائرات المسيرة.

وتسيطر قوات «الدعم السريع» على 4 ولايات في إقليم دارفور من أصل 5، بينما تخوض اشتباكات مستمرة مع الجيش السوداني في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، التي تعتبر مركزًا للعمليات الإنسانية لكل ولايات الإقليم.

ويخوض الجيش السوداني و«الدعم السريع» منذ منتصف أبريل/ نيسان 2023 حربا خلّفت أكثر من 20 ألف قتيل ونحو 15 مليون نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدر بحث لجامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفا

تفكك العملة السودانية في زمن الحرب: الجنيه ضحية مشروع دولة مفككة

عمر سيد أحمد

ملخص

شهد الجنيه السوداني خلال الحرب تدهورًا غير مسبوق، إذ فقد أكثر من 99% من قيمته خلال أقل من عقد، متأثرًا بمجموعة من الأسباب البنيوية والسياسية والاقتصادية.

يوضح المقال أسباب انهيار الجنيه إلى مجموعة من العوامل البنيوية المتشابكة، على رأسها شلل البنك المركزي وتعطل أدوات السياسة النقدية بالكامل منذ اندلاع الحرب، كما أن اعتماد السودان على الاستيراد بنسبة تفوق 70%، في ظل توقف الإنتاج المحلي بنحو 60%، حرم الجنيه من أي غطاء حقيقي.

ويشير إلى أن البيانات الاقتصادية تُظهر أن الجنيه انهار من 30 جنيهًا مقابل الدولار في 2017 إلى 2750 جنيهًا في 2025، مع تضخم قفز من 63% إلى أكثر من 300% خلال نفس الفترة.

يخلص الكاتب إلى أن الجنيه السوداني ليس مجرد ضحية لانهيار نقدي، بل هو عنوان لانهيار شامل في مؤسسات الدولة وفقدان المشروع الوطني، وإنقاذ العملة لن يتحقق إلا باستعادة السيادة، والشفافية، والمؤسسات القادرة على إدارة الاقتصاد بشكل عادل ومنتج.

أولًا: من الانهيار النقدي إلى الانكشاف السيادي الكامل

خلال عامين فقط، تدهورت قيمة الجنيه السوداني بنسبة تفوق 390%، إذ ارتفع سعر الدولار في السوق الموازي من 560 جنيهًا في 2023 إلى نحو 2753 جنيهًا في يوليو 2025. أما في بعض المصارف الرسمية، فقد بلغ السعر 2216.5 جنيهًا، ما يشير إلى فجوة صرف تتجاوز 500 جنيه بين السوقين.

لكن هذا التدهور ليس وليد الحرب وحدها، بل هو استمرار لمسار طويل بدأ منذ 2017، حين كان الدولار يعادل 30 جنيهًا فقط. اليوم، ومع بلوغ الدولار نحو 3000 جنيه فعليًا، تكون العملة الوطنية قد فقدت أكثر من 99% من قيمتها خلال أقل من عقد.

ثانيًا: الأسباب البنيوية لانهيار الجنيه

انهيار مؤسسات الدولة وتعطل السياسة النقدية

مع اندلاع الحرب، شُلّ عمل البنك المركزي، وتعطلت أدوات السياسة النقدية بالكامل، من طباعة العملة إلى إدارة السيولة وضبط سعر الصرف. ولم تعد هناك جهة تملك الولاية الفعلية على السياسة المالية أو النقدية للدولة.

فقدان الغطاء الإنتاجي والاعتماد على الواردات

يعتمد السودان على استيراد أكثر من 70% من احتياجاته الأساسية، وفقًا لتقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع توقف الإنتاج الزراعي والصناعي بنسبة تتجاوز 60%، غاب أي غطاء حقيقي للعملة الوطنية.

تآكل الثقة بالنظام المصرفي

تحوّلت كافة التحويلات الخارجية والداخلية إلى السوق الموازي، في ظل شلل شبه كامل للقطاع المصرفي. المواطن فقد الثقة، والمصارف فقدت دورها الأساسي.

تهريب الذهب وغياب الاحتياطي

يُقدّر أن أكثر من 80% من الذهب السوداني يُهرّب خارج القنوات الرسمية، دون أن يدخل في احتياطات الدولة أو يستخدم لدعم العملة. وهيمنة المليشيات على قطاع الذهب فاقمت الأزمة.

تصاعد ظاهرة الدولرة

باتت معظم المعاملات التجارية، العقارية، وحتى الاستهلاكية تُسعّر بالدولار أو الذهب، ما جعل الجنيه يفقد وظيفته كوحدة قياس ووسيط تبادل.

ثالثًا: مؤشرات أزمة مركبة – قراءة رقمية موثقة

تشير البيانات الاقتصادية إلى أن سعر صرف الدولار في السوق الموازي شهد تدهورًا هائلًا خلال الفترة من 2017 إلى 2025، حيث ارتفع من نحو 30 جنيهًا في عام 2017 إلى حوالي 560 جنيهًا في أواخر عام 2023، ثم قفز إلى ما يزيد عن 2750 جنيهًا بحلول منتصف عام 2025، وفقًا لأسعار التداول غير الرسمية وتقارير البنوك المحلية والصحافة المالية المستقلة. هذا المسار يعكس انخفاضًا في قيمة الجنيه تجاوز 99% خلال أقل من عقد، ما يُعد من أعلى معدلات الانهيار النقدي المسجلة عالميًا في الدول الخارجة من النزاعات.

أما على صعيد التضخم، فقد سُجّل معدل سنوي بلغ نحو 63% في عام 2017 بحسب بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ثم ارتفع إلى ما يزيد عن 370% في عام 2023 في ظل انهيار سلاسل الإمداد، وتراجع الإنتاج المحلي، وتضخم الاقتصاد الموازي. وتشير التقديرات المتداولة لعام 2025 إلى أن معدل التضخم تجاوز حاجز 300%، خصوصًا في المناطق الريفية والحدودية التي عانت من شلل الأسواق الرسمية.

من جانب آخر، تزايدت فجوة سعر الصرف بين

السوق الموازي والسوق الرسمي بمرور الوقت، إذ كانت لا تتجاوز 10–15% في عام 2017، ثم ارتفعت إلى حوالي 50% في عام 2023، قبل أن تستقر فوق 20% في منتصف 2025، حيث بلغ السعر الرسمي للدولار في بعض البنوك نحو 2216 جنيهًا مقابل 2750 جنيهًا في السوق الموازي. هذه الفجوة لا تعكس فقط خللًا في آليات العرض والطلب، بل أيضًا ضعفًا في السيطرة الحكومية على سوق النقد.

رابعًا: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

تدهور القوة الشرائية
تضخم مفرط
هروب رؤوس الأموال وتحويل المدخرات إلى الدولار والذهب

خامسًا: الدين الخارجي – ضغط إضافي على الجنيه

بلغ إجمالي الدين الخارجي بنهاية 2024 نحو 90.32 مليار دولار، منها 22.66 مليار دولار كدين فعلي، و67.66 مليار دولار كمتأخرات. تمثل هذه الديون نحو 348% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل يُصنف على أنه غير قابل للاستدامة وفق المعايير الدولية.

سادسًا: الأسباب العميقة – دولة بدون سيادة مالية

ما يعمّق أزمة الجنيه هو غياب سلطة شرعية فاعلة قادرة على إدارة الاقتصاد. فـ«سلطة الأمر الواقع» المتمركزة في بورتسودان لا تبسط سيطرتها على أجزاء واسعة من الوطن، ولا تمارس ولاية مالية حقيقية، في ظل تفكك المؤسسات واختفاء المركزية الاقتصادية. يُدار قطاع الذهب وتجارة العملة من مدن خارج البلاد أو من مناطق تحت سيطرة غير حكومية، ما يعمّق الانكشاف المالي للدولة.

إضافة إلى ذلك، عادت شبكات سماسرة النظام السابق لإدارة التجارة الخارجية من مواقعهم القديمة، مستغلين غياب الدولة، فيما تُدار أسواق النقد من الخارج، خاصة من المدن التي تستضيف السودانيين في الخليج ومصر وأوروبا.

ومن المؤسف أن المؤشرات على هذا التفكك ظهرت مبكرًا بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، حين أفادت تقارير أن القيادة الانقلابية استولت على أول احتياطي نقدي حقيقي يُحتفظ به في البنك المركزي منذ عقود، ما بدّد أي أمل بانتعاش مستقبلي للجنيه السوداني. لقد كان ذلك بمثابة إعلان غير رسمي عن دخول مرحلة الإفلاس المؤسسي، في ظل حكم شمولي فاسد فقد الحد الأدنى من الرشد الاقتصادي والشفافية المالية.

وما فاقم الأزمة أكثر هو استمرار سياسات التحرير غير المقيدة. فرغم اندلاع الحرب الشاملة التي شملت أغلب أقاليم البلاد، لم تُراجع الدولة سياسات التحرير الاقتصادي التي تتّبعها منذ عقود، بل استمرت في تطبيقها دون أي تعديل يتناسب مع طبيعة اقتصاد الحرب وانهيار الإنتاج. وقد أدى ذلك إلى تفاقم هشاشة الوضع الاقتصادي، خاصة مع انسحاب الدولة من دعم الإنتاج أو ضبط الأسواق، وهو ما جعل الجنيه عرضة لمزيد من التدهور.

كذلك، هيمنت السوق السوداء والاقتصاد غير الرسمي على معظم مفاصل الاقتصاد الوطني، مستندين إلى شبكات تهريب منظمة تُصدّر السلع الأساسية مثل الذهب والوقود والقمح إلى الخارج. وتفيد تقديرات مراقبين اقتصاديين بأن الاقتصاد غير الرسمي بات يشكل أكثر من 60% من الناتج المحلي، ما أدى إلى تقلص القاعدة الضريبية، وضعف الإيرادات العامة على المستويات القومية والولائية والمحلية، وبالتالي حرمان الدولة من مصادر تمويل ضرورية للاستقرار النقدي والمالي.

وفوق كل ذلك، فإن ما يُعرف بـ«حكومة الأمر الواقع» لا تبسط سيطرتها حتى على كامل التراب الوطني، بل تتقوقع في أجزاء محدودة، فيما تدار أجزاء واسعة من البلاد خارج سلطتها السياسية والاقتصادية، ما يعكس انعدام السيادة ويحول دون أي إصلاح جاد للسياسات النقدية أو الإنتاجية.

سابعًا: ما العمل؟ مدخل سياسي قبل أن يكون نقديًا

حل الأزمة لا يكمن فقط في سياسات سعر الصرف أو أدوات البنك المركزي، بل في:

وقف الحرب واستعادة مؤسسات الدولة.
احتكار الدولة لتصدير الذهب ومنع التهريب المؤسسي.
إعادة بناء النظام المصرفي وربطه بالاقتصاد الإنتاجي.
تحفيز الإنتاج المحلي كغطاء حقيقي للعملة.
توحيد السوق النقدية وإلغاء السوق الموازي تدريجيًا.

خاتمة: الجنيه ضحية مشروع دولة مفككة

لا يمكن إنقاذ الجنيه من الفوضى إلا باستعادة الدولة نفسها. فالمشكلة النقدية اليوم ليست فنية فقط، بل تعبير عن غياب المشروع الوطني ذاته، حيث تُنهب الموارد وتُدار السياسة المالية بلا شفافية ولا سيادة. إن مستقبل العملة مرهون بمستقبل الدولة.

ترامب وإعادة تدوير الاستبداد في إفريقيا: دبلوماسية الفرص السهلة على أنقاض الديمقراطية

لواء شرطة (م) د. عصام عباس

ملخص

يتناول المقال استضافة دونالد ترامب قمة مصغّرة مع قادة أفارقة اختيروا وفق قاعدة «الفرص السهلة»، معظمهم من دول ضعيفة مؤسسيًا وغنية بالمعادن الاستراتيجية، مما يعكس تحولًا في السياسة الأمريكية من دعم الديمقراطية إلى التركيز على المصالح الاقتصادية والسيطرة الجيوسياسية.

يشير الكاتب أن السياسة الخارجية الأمريكية تتخلى تدريجيًا عن إرث دعم الحريات وحقوق الإنسان، وتتبنّى خطابًا صريحًا قائمًا على المصالح فقط، حيث يتم استبدال القيم الديمقراطية بصفقات نفعية، تتغاضى عن انتهاكات الأنظمة طالما أنها تضمن لواشنطن ما تريده من موارد ونفوذ.

يرى أن النهج الأمريكي الجديد يشجع ضمنيًا الضباط الانقلابيين، ويمنحهم شرعية دولية عبر اللقاءات والدعم غير المباشر، كما يتيح للديكتاتوريات الوليدة تبرير قبضتها الحديدية تحت شعارات «التحرر من الوصاية»، ما يؤدي إلى تقويض ديمقراطيات ناشئة لصالح نظم قمعية مطواعة.

بحسب الكاتب، يبدو أن السودان يُعاد هندسته سياسيًا لصالح نخبة عسكرية استبدادية، قد تُرضي واشنطن ولكنها تُقصي قوى الثورة والمجتمع المدني،والحل لا يكمن في الخارج، بل في حوار وطني داخلي، يعالج جذور الصراع، ويؤسس لتسوية عادلة ومستقلة بعيدًا عن الإملاءات الدولية.

في مشهد سياسي عبثي ومتحلل من أخلاقيات العمل الدبلوماسي والبروتوكول، استضاف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مؤخرًا قمة مصغرة ضمت دول من الساحل الافريقي الغربي، تم اختيارها بعناية وفقًا لقاعدة «الفرص السهلة أو Low Hanging Fruits » وتوزعوا بين رؤساء منتخبين ديموقراطيًا وآخرين جاؤوا محمولين على أسنة الرماح. وبرغم التباين بين هذه الدول إلا أنها تلتقي في قواسم مشتركة تهم الإدارة الأمريكية الجديدة، وهي وفرة المعادن النادرة (المنغنيز، التيتانيوم، اليورانيوم... إلخ)، بالإضافة لضعفها المؤسسي واستعدادها لقبول الإملاءات القادمة عبر المحيط. هذا اللقاء، الذي سماه البعض قمة مصغرة، وهو أبعد ما يكون عن أدبيات القمم، يعكس تحوّلًا جذريًا في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية: من دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى توظيف النفوذ الأمريكي لفرض أجندة مصلحية ضيقة قائمة على شعار «أمريكا أولاً»، حتى ولو كان الثمن هو دعم أنظمة ديكتاتورية وعسكرية لا تأبه لقيم حقوق الإنسان والتحول المدني.

التخلي عن الإرث لأجل المصالح

لطالما تباهت الولايات المتحدة بإرثها في دعم الديمقراطية حول العالم، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث ارتبطت المساعدات الأمريكية غالبًا بشروط تتعلق بالإصلاح السياسي، والانتخابات الحرة، وحماية الحريات. إلا أن ما نشهده اليوم، في عهد تيار «ترامبوي» صاعد، هو انقلاب ناعم على هذا الإرث، وتحولٌ نحو دبلوماسية براجماتية باردة تُعلي من منطق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية على حساب المبادئ.

لم يعد لحقوق الإنسان مكان في خطاب الإدارة الحالية، ولا لأي حديث جدي عن المساءلة أو الحوكمة الرشيدة. فقد تم استبدال الخطاب القديم بلغة تتحدث فقط عن الاستثمار، ومحاربة نفوذ المنافسين، وتسهيل الوصول للموارد، بغض النظر عن نوعية الأنظمة الحاكمة. لقاء ترامب مع قادة دول مثل الجابون – وهي تحت حكم عسكري سلطوي – لم يتضمن أي نقد علني لمسارهم السياسي، بل على العكس، بدا وكأن حضورهم في حد ذاته شكلٌ من أشكال الشرعية والدعم، وإن صاحبته سقطات بروتوكولية متعمدة.

دبلوماسية «الصفقات»: الموارد مقابل الصمت

هذا التحول في السياسة الأمريكية يرسل إشارات خطيرة: من يملك موارد استراتيجية (ذهب، يورانيوم، موقع استراتيجي... إلخ) يمكنه شراء صمت واشنطن، أو حتى دعمها الضمني، بصرف النظر عن كيفية وصوله إلى الحكم. وبذلك تُكافأ الأنظمة التي تقمع شعوبها إذا ضمنت المصالح الأمريكية، فيما يُترك دعاة الديمقراطية والتحول المدني في مهب الريح وفي مواجهة قمع الأجهزة الأمنية في بلدانهم.

هكذا تُستبدل قواعد الدبلوماسية القديمة بمنطق السوق: كل شيء قابل للمقايضة، والديمقراطية لم تعد أولوية. والنتيجة؟ تسابق أنظمة استبدادية لإرضاء واشنطن عبر «عربون صداقة» يتمثل في تسهيلات اقتصادية أو تنازلات سيادية.

تحفيز الانقلابات ونزعات المغامرين العسكريين

في بيئة سياسية هشة كما هو حال العديد من الدول الإفريقية، يكون لصمت القوى الكبرى – بل ولقاءاتها مع جنرالات الانقلابات – أثر إيجابي لدى عسكر أفريقيا المتربصين بالسلطة. فحين يرى ضباط مغامرون أو متهورون أنه باستطاعتهم كسب ود رئيس أكبر دولة في العالم تزعم أنها حامية للديموقراطية وحقوق الإنسان، فإن ذلك يحفزهم

ويشجعهم على مزيد من المغامرات لأجل تقويض ديموقراطياتهم الناشئة واستبدالها بنظم عسكرية سلطوية. بهذا المعنى، لا يصبح الانقلاب مجرد خيار محلي، بل هو فعل مرحب به ومدعوم ضمنيًا بسياسة دولية تغضّ الطرف، أو حتى تشجع، على استبدال القادة المنتخبين بجنرالات يقدمون ما تريده واشنطن من استقرار مزيّف وامتيازات اقتصادية.

«الثوريون الجدد»: انقلابات تُشرّعها الغطرسة لا المبادئ

وعلى الضفة الأخرى من النهر، لا يتوقف الخطر عند الضباط الذين يسيل لعابهم للحوافز الترامبية، بل يتعداه إلى صنف آخر لا يقل خطورة: أولئك الذين يرتدون عباءة التحرر من «الوصاية الخارجية»، بينما يحيكون تحالفاتهم في الخفاء مع القوى الكبرى ويرون فيها غطاءً دوليًا لانقلاباتهم. هذا الصنف من العسكريين – المتمردين على الديمقراطية لا باسم الشعب بل باسم «الكرامة الوطنية» – يجد في الخطاب الأمريكي المتعالي، كما جسّده ترامب، مادة مثالية لتأجيج دعايته الثورية.

الاستعلاء الفجّ الذي أبداه ترامب أثناء لقائه بقادة غرب إفريقيا – من مقاطعته للرؤساء أثناء الحديث، إلى لغة الجسد الممتعضة، ثم مداخلاته التي تحمل ازدراءً واضحًا مثل تعليقه على إتقان أحدهم للغة الإنجليزية، وكأن إفريقيا لا تنتج إلا الجهلاء – يُقرأ في القارة على أنه مؤشر لسياسة تزدري الشعوب الإفريقية وتُعامل قادتها باستعلاء ودونية بغيضة. في ظل هذا المناخ، يخرج الضباط المغامرون ليقدموا أنفسهم كمنقذين من الهيمنة الأمريكية المتعجرفة، في مشهد يعيد تدوير القومية المزيفة لتبرير الاستبداد. هكذا، يجد هؤلاء الضباط في «الغطرَسة الترامبية» ذريعة مضادة: ليس فقط للتمرد على أنظمة منتخبة، بل لبناء شرعية انقلابية جديدة قائمة على رفض الخضوع، لا لصالح الشعوب، بل لصالح الحكم الفردي المطلق.

نحو ديكتاتوريات «صديقة» لأمريكا

هكذا تمضي إدارة ترامب – سواء عن قصد أو ضمن استراتيجيتها غير المعلنة – نحو صناعة جيل جديد من الديكتاتوريات الإفريقية، ممن يوفرون الاستقرار القمعي على حساب تطلعات الشعوب. وهكذا يُختزل مستقبل إفريقيا في توازنات بين عواصم المال والسلاح، بينما يتم تهميش قوى المجتمع المدني، والإعلام المستقل، والنقابات، وكل ما يمثّل الديمقراطية الحقيقية.

السودان في عين العاصفة

الوقائع والاستنتاجات تشير بوضوح إلى أن الإدارة الأمريكية قد اختارت وجهتها، ومالت كفّتها نحو دعم استقرار سلطوي تفرضه قبضة العسكر. غير أن تحقيق هذا السيناريو يتطلب – على الأرجح – تدخلاً غير مباشر، يتم عبر ضغوط إقليمية تدفع طرفي الحرب نحو وقف فوري لإطلاق النار، والتوصل إلى صيغة «تشاركية» تُقصي الفاعلين المدنيين، وتُهمّش قوى الثورة التي ظلت تنادي بحكم مدني خالص ولا استبعد أن تتغاضى واشنطن عن الدور المتنامي للإسلاميين، الذين لن يجدوا حرجًا في الانخراط في شراكة كهذه طالما تُقصي خصومهم التقليديين، وتعيد ترتيب المشهد السياسي بما يتماشى مع مصالحهم القديمة المتجددة.

في هذا السياق، وبرغم أن دعم واشنطن لنظام عسكري سلطوي يتعارض مع مبادئ الاتحاد الأفريقي، لكنه يظل مؤسسة عاجزة عن مواجهة الصلف الامريكي وسطوة قرارات ترامب الذي شاهدناه في القمة الأمريكية الغرب-أفريقية الأخيرة كيف تعامل مع قادة القارة: مقاطعة، استهزاء، وتجاهل بروتوكولي فادح حين طلب من كل رئيس أن يعرّف بنفسه ودولته.

عبو ضراكن يا رجالة وخلو بصركم دغري وسالم

إن ما يحدث اليوم ليس مجرد تغيّر في النبرة الأمريكية، بل هو انقلاب حقيقي على منظومة القيم التي لطالما رفعتها واشنطن. وإن لم تتدارك القوى الديمقراطية في الداخل الأمريكي والأمم الحرة هذا التوجه، فقد نجد أنفسنا أمام سودان تُعاد هندسته سياسيًا لصالح نخبة عسكرية استبدادية، تحكم بالحديد والنار، وتستمد شرعيتها من البيت الأبيض لا من صناديق الاقتراع.

واختم بالقول، أن التعويل على تدخل أمريكي فاعل وعادل في أزمتنا هذه هو ضرب من الأوهام وإن مفتاح الخلاص الحقيقي لا يكمن في الخارج، بل في الداخل السوداني، عبر حوار وطني شجاع يخاطب جذور الصراع، وتنازلات متبادلة، وإرادة سياسية تعلو فوق الحسابات الذاتية لإعادة بناء الثقة والتوافق على مستقبل وطن جريح.

«صمود» يطرح رؤيته السياسية في القاهرة ويواجه أسئلة النقد والمراجعة

ملخص

عقد تحالف «صمود» لقاءً تشاوريًا مهمًا في القاهرة ضمن سلسلة فعاليات إقليمية لعرض رؤيته السياسية والتواصل مع شخصيات وطنية ومنظمات مدنية وناشطين سودانيين. اللقاء يأتي في ظل ظروف سودانية معقدة وغياب الأفق السياسي.

تميّز اللقاء بنقاشات مفتوحة تناولت ملاحظات نقدية حول وثيقة التحالف، خاصة غياب الرؤية الاقتصادية وخطط إعادة الإعمار، وضعف الأداء الإعلامي الذي تسبب في تشويه صورة «صمود». وطالب الحضور بتوسيع دائرة التشاور والانفتاح على الداخل السوداني رغم المخاطر.

أكدت قيادة التحالف التزامها بالمسار المدني الديمقراطي، ورفض الانحياز لأي طرف من أطراف الحرب، مشيرة إلى أن هذه اللقاءات تهدف لتطوير الرؤية السياسية عبر النقاش والاستماع لآراء المتخصصين والجمهور.

واختُتم اللقاء بإعلان نشر ملخص شامل لمداولاته تعزيزًا للشفافية، مع التأكيد على استمرار عملية التشاور كجزء من مسار بناء تحالف مدني قادر على مواجهة الحرب والانهيار السياسي.

القاهرة – أفق جديد

في خطوة ضمن مسار التواصل السياسي وتوسيع دائرة الحوار، عقد التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) لقاءً نوعيًا في العاصمة المصرية القاهرة يوم السبت 12 يوليو 2025، جمع بين قيادات من التحالف ومجموعة واسعة من الشخصيات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني، وناشطين مستقلين. اللقاء يأتي في إطار سلسلة من الفعاليات التشاورية التي ينظمها التحالف لعرض رؤيته السياسية وتطويرها، وسط مناخ سوداني مشحون بالتحديات وغياب الأفق.

اللقاء الذي احتضنته القاهرة لم يكن معزولًا عن سياق أوسع من التحركات السياسية التي يقودها تحالف «صمود»، بل يمثل محطة من سلسلة لقاءات انتظمت عدة عواصم إقليمية خلال الأسابيع الماضية. فقد شهدت مدينتا نيروبي وكمبالا لقاءات مماثلة جمعت بين قيادات التحالف ونشطاء سودانيين من مختلف الخلفيات، في مسعى للتواصل المباشر وفتح قنوات التشاور حول الرؤية السياسية التي يطرحها التحالف، إلى جانب الاستماع للنقد والتصورات البديلة التي تُسهم في بلورة مشروع سياسي جامع.

ويعتزم التحالف، بحسب مصادره، توسيع هذه اللقاءات لتشمل عددًا من العواصم التي تتيح قوانينها حرية التنظيم والتجمع، في ظل القيود التي تفرضها بعض الدول على نشاط السودانيين السياسي، خصوصًا في ظل الحرب المستعرة داخل البلاد. كما أفادت مصادر مطلعة بتنظيم لقاءات محدودة داخل السودان جرت وسط تكتم شديد لأسباب أمنية، شارك فيها ناشطون وقادة رأي من مناطق متفرقة، ناقشوا ذات الرؤية ومحاورها، وهو ما يشير إلى رغبة التحالف في كسر العزلة السياسية والتمدد نحو الداخل رغم المخاطر.

خلال اللقاء في القاهرة، دار نقاش مفتوح بين الحاضرين وقيادات التحالف، تناول الرؤية السياسية التي سبق أن أعلنها «صمود»، حيث أبدى عدد من المتداخلين ملاحظات نقدية لافتة بشأن غياب بعض المضامين الحيوية عن الوثيقة، وعلى رأسها القضايا الاقتصادية، وتحديات إعادة الإعمار، إلى جانب غياب خطة تنفيذية واضحة تترجم الرؤية إلى برنامج عمل فعلي يمكن البناء عليه.

كما أشار بعض المتحدثين إلى ما وصفوه بـ«ضعف الأداء الإعلامي» للتحالف، ما أتاح الفرصة لحملات تشويه متعمدة ومنهجية أسهمت في رسم صورة ضبابية عن «صمود» لدى قطاعات من الرأي العام، على الرغم من كونه أكبر تحالف مدني مناهض للحرب.

وشدد الحضور على أهمية الانفتاح على أوسع طيف من السودانيين والسودانيات، داخل السودان وخارجه، وتوسيع دوائر النقاش حول المواقف السياسية والرؤية المطروحة، بما يضمن شراكة حقيقية بين القيادة السياسية والجمهور المدني.

واعتبر عدد من المشاركين أن «صمود» يمتلك فرصة حقيقية للعب دور محوري في صياغة مخرج وطني من الأزمة الراهنة، شريطة التواضع السياسي والتجديد في أدوات الخطاب والعمل التنظيمي.

من جانبها، أكدت قيادات التحالف على أهمية هذه اللقاءات التشاورية، التي تهدف في المقام الأول إلى عرض الرؤية ثم الاستماع لردود الأفعال حولها، للاستفادة من الآراء المختلفة في تطوير الوثيقة

السياسية وتحسين مضمونها.

وأعادت قيادة «صمود» التأكيد على موقفها الثابت كتحالف مدني ديمقراطي لا ينحاز لأي من طرفي الحرب، بل يعمل على إيقافها عبر طريق سلمي شامل، وصولًا إلى بناء نظام مدني ديمقراطي مستدام يحقق شعارات ثورة ديسمبر المجيدة ويضع حدًا لمسلسل الانهيار الوطني.

وفي ختام اللقاء، أعلنت لجنة الإعلام التابعة للتحالف أنها ستنشر ملخصًا شاملًا للنقاشات والمداخلات التي شهدها الاجتماع، احترامًا لمبدأ الشفافية وحرصًا على تمليك الرأي العام مضامين الحوار.

وأكدت أن اللقاء ليس نهاية سلسلة التشاور، بل جزءًا من عملية متواصلة لتعزيز الموقف المدني، وتجذير رؤية السلام والتحول الديمقراطي في مواجهة الحرب والانقسام والانهيار.

الإعلام السوداني في ظل الحرب

طاهر المعتصم

ملخص

يصف المقال حال الإعلام السوداني في ظل الحرب المستمرة، حيث توقفت الصحف الورقية تمامًا منذ ثلاث سنوات، وتحوّلت بورتسودان إلى عاصمة إدارية بلا أي أثر لطباعة الصحف، بينما تخضع القنوات الفضائية ووكالات الأنباء لقيود مشددة، تمنعها من العمل بحرية أو الوصول للمواطنين.

يُبرز الكاتب غياب «السلطة الرابعة» كأحد أخطر مظاهر الأزمة، حيث ترك هذا الغياب المجال واسعًا للأخبار المضللة وخطاب الكراهية، مما يزيد من هشاشة النسيج الاجتماعي.

يؤكد أن وجود صحافة مهنية هو شرط أساسي لأي فضاء مدني، ويستشهد بنماذج من البرامج التي كانت تنقل الصحافة من الورق إلى الجمهور الواسع عبر التلفاز ومواقع التواصل.

يدعو إلى رفع القيود المفروضة على الإعلام، وإطلاق حرية الصحافة المسؤولة كخطوة نحو إنهاء الحرب وترسيخ السلام، مطالبًا رئيس الوزراء بالبدء بإلغاء البلاغات الكيدية ضد الصحفيين، وفتح المجال لصحافة مهنية تساهم في كشف الحقيقة ومحاربة الفساد والكراهية.

للعام الثالث على التوالي، لا تصدر في السودان صحيفة ورقية واحدة، هجرت المطابع التي كانت تئن تحت وطأة المطبوعات يوميًا حتى ساعات الفجر الأخيرة، نتسابق في شارع الجرائد في قلب الخرطوم كنا، لنلحق بالمطبعة.

أضحت بورتسودان عاصمة إدارية مؤقتة، لكنها دون رائحة حبر الطباعة، ثم أتى عليها حين من الدهر، قبل وصول الدكتور كامل إدريس إلى مطارها، أصبحت القنوات الفضائية لا تستطيع عمل استبيانات مع المواطنين في شوارع بورتسودان، بل ممنوعة بالقوانين المقيدة لحرية الصحافة من أن تغادر مكاتبها، في سابقة لم تحدث في تاريخ السودان، سيظل يذكرها التاريخ.

وكالات الأنباء تحتاج إلى إذن مزاولة عمل في العاصمة المؤقتة مدته شهر واحد ثم يجدد، إحدى الوكالات قدمت منذ أسبوعين لتجديد إذن العمل، ما زالت في انتظار موافقة جهاز المخابرات الوطني حتى لحظة صدور هذه المجلة.

الحكومة السودانية تفتقد السلطة الرابعة، وأضواءها الكاشفة، وتحقيقاتها المهنية، والشعب السوداني واقع تحت موجات الأخبار المضللة التي لا تستثني أحدًا، وخطاب الكراهية الضارب بأطنابه، الذي تسبب في روندا في مقتل حوالي 800 ألف من التوتسي والهوتو بحسب تقارير الأمم المتحدة.

وجود صحافة مهنية ملتزمة بتقاليد المهنة، جزء من فضاء مدني لبناء السودان، ومكافحة للأخبار المضللة، ورتقًا للنسيج اجتماعي ممزق، وانتشار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبرامج في الفضائيات المحلية، تحلل أقوال الصحف، على غرار (مانشيتات) في طيبة الذكر سودانية 24، و(بعد الطبع) على قناة النيل الازرق، وأيضًا قناة البلد، فتتحول الصحف من آلاف القراء إلى ملايين المشاهدين وعشرات ملايين المتابعين في وسائل التواصل الاجتماعي، تنقلها قوالب صحفية محكمة، يسهر عليها عشرات المحررين والمحررات.

الصحافة الحرة لا يخشاها إلا الذي في قلبه مرض، أو يخافها من يخشى الأضواء الكاشفة، لله در الصحفيين والصحفيات الذين ما استكانوا أو نسوا تقاليد المهنة وإرث الآباء المؤسسين، تنزلت شآبيب الرحمة والمغفرة على من رحلوا إلى الدار الآخرة منهم، أبناء مهنة المتاعب الذين سعوا إلى ممارسة المهنة عبر الصحف والمجلات الإلكترونية، في مقدمتهم مجلتكم هذه (أفق جديد).

على حكومة بورتسودان وهي تخطو نحو فضاء مدني، رغم ضغوطات حركات مسار دارفور من جهة، والوزراء غير التكنوقراط من منسوبي النظام السابق من جهة، أن تدرك أن أمة بدون صحافة خاسرة، وأن القيود التي وضعت في الأشهر الأخيرة قيود معيبة، وأنها هي الخاسرة من عدم وجود صحافة مهنية وإعلام وطني، فالبديل إعلام ذو أجندة داخلية وخارجية، والشاهد أن الصحف السودانية، كشفت تحركات الدعم السريع ومحاصرته لبعض الجهات قبل وقوع حرب أبريل، على سبيل المثال لا الحصر صحيفتي (السوداني) و(الحراك السياسي).

أما أهل مهنة المتاعب، فقد سطروا الأسبوع الماضي، ملحمة تدل على أن هذه المهنة رحم بينهم، صحيح (البطن بطرانة)، لكنهم في وعكة الزميل أشرف عبدالعزيز ضربوا مثلًا في تناسي الاختلافات والخلافات، والتعاضد والتآزر بين بعضهم البعض.

آخر قولي إن إزالة القيود والسماح للإعلام المدرك لحدود الأمن القومي، هو لبنة من لبنات فضاء مدني، ينهي كابوس الحرب، ويبعد شبح الكراهية، ويبدد سحب الأخبار المضللة، وأنوار مسلطة لا يستقيم معها سحب الفساد في تغطية أضواء الحقيقة، هل يقوم رئيس الوزراء بفتح أبواب حرية الإعلام، وإلغاء البلاغات الكيدية ضد الصحفيين السودانيين، إيذانا بعهد جديد.

شرفاء السلطان.. شرفاء بزعمهم

حيدر المكاشفي

ملخص

يتناول الكاتب ظهور كيان يُدعى «تجمّع شرفاء السودانيين بالخارج»، وأدعى الكيان تمثيل السودانيين عبر تقديم مذكرة لحكومة بورتسودان، في وقت يتكاثر فيه الانقسام وتتناسل الكيانات ذات الادعاءات المطلقة.

يرى أن الاسم الذي اختاره التجمع يعكس نزعة إقصائية خطيرة، تصنّف الناس أخلاقيًا وتمنح مجموعة بعينها صفة «الشرف»، في بلد يمر بأزمة وطنية وانقسام حاد، يحتاج فيه إلى التوحيد لا التصنيف.

يشير إلى هذا النوع من الخطاب ليس جديدًا، بل يشبه سلوك الحركات الشمولية التي احتكرت القيم وشيطنت الآخرين، مستخدمة اللغة الأخلاقية كسلاح سياسي، وخطورة «الشرفاء» لا تكمن فقط في مواقفهم، بل في تبريرهم لهذه المواقف بوصفهم ممثلي الفضيلة، بينما يُخرَج من يخالفهم من دوائر الوطنية.

يؤكد الكاتب أنه في ظل هذه اللحظة الحرجة من تاريخ السودان، ما يحتاجه البلد ليس «تجمعات الشرفاء» بل تكتلات «العقلاء» القادرة على احتضان التعدد وقبول الاختلاف، فالشرف لا يُعلَن في أسماء الكيانات بل يُمارس على الأرض، عبر الحوار والتواضع والمسؤولية، لا عبر ادعاء النقاء الأخلاقي أو احتكار الوطنية.

في الأنباء أن تجمعاً هلامياً خلع على نفسه بوضع اليد مسمى (تجمع السودانيين الشرفاء بالخارج)، أوفد مندوبين عنه إلى مقر حكومة الأمر الواقع النازحة في بورتسودان، والتقى هؤلاء المندوبون أحد أعضاء مجلس سيادة حكومة بورتسودان، وسلموه مذكرة قيل إنها تضمنت أبرز الرؤى والمشروعات التي يعتزم التجمع تنفيذها. ولا عجب، ففي أزمنة الاضطراب والانقسام، تكثر الكيانات التي تدّعي تمثيل الحقيقة أو الدفاع عن القيم المطلقة، سواء أكانت دينية أو وطنية أو أخلاقية. وفي سياقنا السوداني الراهن، حيث تتشابك السياسة بالحرب، والهوية بالخوف، والسلطة بالدم، لا غرابة أن يظهر كيان جديد يُدعى (تجمّع شرفاء السودانيين)، وهو اسم مثير للانتباه، لا من حيث طبيعته التنظيمية أو نشاطه السياسي فحسب، بل من حيث ما ينطوي عليه من دلالات رمزية خطيرة، تضرب في عمق مفهوم المواطنة والانتماء الوطني. فهذا الاسم، الذي يوحي بأن أصحابه ينتمون إلى فئة أخلاقية أو سياسية متعالية، يستبطن - من حيث لا يدرون أو يدرون - نزعة إقصائية تتجاوز حدود السياسة إلى حدود تصنيف البشر بين شريف وغير شريف، وهي سابقة مقلقة في الوجدان السوداني الذي لطالما حاول - رغم الأزمات - أن يحافظ على قسط من احترام التعدد والاختلاف. فالاسم شرفاء السودان ليس بريئاً، فهو

يستخدِم الاصطفاف الأخلاقي كسلاح سياسي، إذ أن منح النفس صفة (الشرف) هو في جوهره فعل سلطوي وإن تغلف بشعارات الوطنية، هو لا يكتفي بالحديث عن مواقف سياسية أو انتقادات ظرفية، بل يصنع إطاراً أخلاقياً مُغلقاً يُحشر فيه المنتمون إلى هذا التجمع بوصفهم (الصفوة) أو (الطليعة الأخلاقية) للمجتمع، فيما يُترك الآخرون خارج هذا القوس، بلا تصنيف أو في خانة (غير الشرفاء).. هذا النوع من الاصطفاف الأخلاقي ليس جديداً، فقد عرفته الحركات الشمولية عبر التاريخ، حيث كانت تُطلِق على نفسها مسميات تعكس النقاء والطهارة، مثل الطليعة الثورية أو جبهة الصمود أو حماة العقيدة.. إلخ، وكانت هذه التسميات تُستخدم في شيطنة الخصوم أكثر مما تُستخدم في التعبير عن الذات، وفي سياقنا السوداني يكتسب الأمر خطورة مضاعفة، لأن البلد يعيش لحظة تَشظٍ غير مسبوقة، تتخلّق فيها الكيانات السياسية والعسكرية والمليشية والإعلامية بلا ضابط قانوني أو مؤسسي، وفي هذه اللحظة بالذات تصبح الألقاب الرمزية أدوات خطيرة للتفتيت لا للتوحيد، وللإقصاء لا للاحتواء. فمن أين يستمدون شرعية هذا (الشرف) المدعى؟ أخطر ما في هذا النوع من التجمعات ليس لأنها تتخذ موقفاً سياسياً معيناً، فهذا حق مكفول لأي جماعة، بل لأنها تلبّس هذا الموقف بلبوس أخلاقي مطلق. وبدلاً من أن تقول نحن نرى كذا وكذا، تقول نحن (الشرفاء)، أي نحن الصواب المطلق، والآخرون - بالضرورة - ليسوا كذلك. لكن من الذي فَوَّض هؤلاء؟ ومن منحهم سلطة تصنيف السودانيين بهذا الشكل؟ هل حصلوا على تفويض شعبي؟ هل اجتمع الناس وأجمعوا على أنهم هم وحدهم أصحاب الضمير الحي؟ بالطبع لا. إنها سلطة رمزية زائفة تُنتج من داخل الاصطفافات لا من خارجها، وهي تسعى إلى إنتاج (هوية فوقية) تَسِم الذات وتَنبذ الآخر. هذه النزعة تؤسس لخطاب شبيه بخطاب (الطهرانية السياسية)، حيث تُمجّد الذات وتُشيطن الغير، وهو خطاب غير قابل للنقاش لأنه لا يتحدث عن البرامج، بل عن (النيّات)، ولا يُناقش الوقائع بل يوزّع الصفات في تشابه خطير مع (علماء السلطان)، ففي الفقه السياسي الإسلامي يُستخدم مصطلح علماء السلطان لوصف رجال الدين الذين يسخّرون خطابهم الديني لخدمة السلطة الحاكمة، ويبرّرون ظلمها أو يعطونها غطاءً شرعياً. وهؤلاء (العلماء) - رغم تلبّسهم بلباس الورع، كانوا في حقيقتهم أدوات سياسية لإسكات الناس، تحت دعوى الطاعة أو درء الفتنة. والخطاب الذي يتبناه ما يسمى (تجمع شرفاء السودانيين) - على نحو ما يبدو من بياناته وتصريحاته - يشبه من حيث البنية خطاب علماء السلطان، لا من حيث اللغة الدينية، بل من حيث الوظيفة. فهم لا يكتفون بموقف سياسي، بل يمنحون أنفسهم حق تصنيف المجتمع، ويتحدثون من موقع أخلاقي متعالٍ، ويُلمّحون ضمناً إلى أن من ليس معهم فهو ضدهم، بل ضد الوطن نفسه. إنهم، في هذا المعنى، يقومون بما كان يقوم به علماء السلطان، ولكن بلغة مدنية وطنية عوضاً عن الفقهية، يبررون الاصطفاف، يمنحون الشرعية، يشككون في المخالفين، ويمنحون (صكوك الوطنية وقلادة الشرف) لمن يشبههم. ويتسببون بذلك في تداعيات خطيرة على الخطاب العام، حيث تكمن خطورة هذه الكيانات في أنها لا تمزق المجال السياسي فحسب، بل تُفسد الخطاب العام والنقاش المجتمعي، فهي تُنتج خطاباً مغلقاً لا يحتمل النقد، وتُربّي جيلاً جديداً على فكرة أن الوطن ليس للجميع، بل لفئة محددة هي التي تملك تعريف الشرف والوطنية. وهذا يقود إلى عسكرة الوعي المدني، حين يتحول كل اختلاف في الرأي إلى خيانة، وكل نقد إلى إساءة، وكل اعتراض إلى عمالة. وهي بيئة مثالية لزرع بذور القمع، والترويج للرقابة الذاتية، وبناء نظم استبداد ناعمة تتخفى وراء شعارات الأخلاق والوطن. بينما السودان بوضعه الراهن لا يحتاج إلى (شرفاء).. بل إلى (عقلاء) في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ السودان، لا حاجة لنا إلى كيانات تطلق على نفسها ألقاباً فوقية، بل إلى جماعات تؤمن بالحوار، وتقبل بالاختلاف، وتحترم المواطنة، ولا تُلخّص الوطن في شخص أو حزب أو مذهب أو مدينة. نحتاج إلى تجمع (العقلاء) لا تجمع (الشرفاء)، تجمع يُدرك أن السياسة ميدان للنسبي لا المطلق، وأن الوطنية لا تُحتكر، وأن الشرف لا يُعلن في البيانات، بل يُثبت بالفعل، بالصبر، بالتواضع، وبالقدرة على احترام من يخالفك حتى وإن كنت تراه مخطئاً.. وآخر قولنا دعوا الشرف لأهله، ولا تتاجروا به، إن أسوأ ما يمكن أن يواجهه السودان في هذه اللحظة هو أن تتحول السياسة إلى ميدان أخلاقي زائف، يُقصي المخالف لا يرد عليه، ويخوّنه لا يفنّد حجّته. وإن استمرار مثل هذه الكيانات ذات الألقاب النخبوية الزائفة، هو علامة على تعفن المجال العام، وعلى انسداد أفق الإصلاح الحقيقي. فمن أراد خدمة السودان، فليتنازل عن الألقاب، وليترك (الشرف) لأهله، فالشرف لا يُعلَن ولا يتخذ اسماً بل يُمارَس. وليعلم هؤلاء أن السودان لن يُبنى بـ(تجمعات الشرفاء)، بل بـ(تكتلات الحكماء).

المصباح في القاهرة..
أريكة وثيرة ملطخة بدماء الأبرياء

ملخص

أثار ظهور المصباح أبو زيد طلحة، قائد كتيبة البراء بن مالك، في شقة فاخرة بالقاهرة وهو يداعب طفله، موجة غضب عارمة، نظرًا لسجله الدموي في مناطق عدة بالسودان، بينها الحلفايا وود مدني والأبيض. فقد ارتبط اسمه بمجازر جماعية وإعدامات ميدانية بحق مدنيين، لا سيما من أبناء دارفور، في مشاهد وثقتها مقاطع مصوّرة تثير الرعب والأسى.

كشفت شهادات وتقارير حقوقية عن سلوك الكتيبة المتطرف، الذي يتجاوز جرائم الحرب إلى ما يشبه التطهير العرقي، مدفوعًا بخطاب ديني تكفيري. ورغم فداحة الجرائم، لم تصدر إدانة رسمية من قيادة الجيش، ما يثير تساؤلات حول مدى رضا القيادة أو تواطئها.

في ظل اتساع الانتهاكات، تتزايد المطالب بإدراج الكتيبة كجماعة إرهابية وتوسيع صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية لتشمل الفترة منذ اندلاع الحرب في 2023. ويؤكد حقوقيون أن استمرار نشاط الكتيبة يهدد ليس فقط السودان بل استقرار المنطقة بأكملها.

يمثل وجود المصباح في القاهرة تجسيدًا لفجوة أخلاقية مؤلمة؛ فبينما يحث على استمرار الحرب، ينعم بالأمان مع أسرته بعيدًا عن الجبهات، تاركًا ضحاياه في النزوح والجوع والشتات.

وطـن يُذْبـح.. والقـاتل يـرتّب وسـادته للنـوم

أفق جديد

في مشهدٍ فجّر موجة من الغضب والاستياء، ظهر المصباح أبو زيد طلحة، قائد كتيبة البراء بن مالك، في شقة فاخرة بالعاصمة المصرية، وهو يلاعب طفله فوق أريكة أنيقة، بينما يُترك آلاف السودانيين لتنهشهم الحرب والمجاعات والنزوح القسري. الرجل، الذي يُوصف بأنه «أحد أقسى قادة الميليشيات في التاريخ السوداني الحديث، وأكثرهم دموية»، كان يبتسم بهدوء أمام الكاميرا في مشهدٍ لا يكتفي بإثارة الصدمة، بل يغرس خنجرًا إضافيًا في جراح ضحايا آلة القتل التي حوّلت مدن السودان إلى ساحات للإعدامات الجماعية وجرائم لا تقل فظاعة عن التطهير العرقي.

مجازر موثقة

الحلفايا، ود مدني، الأبيض، الدروشاب.. لم تعد مجرد أسماء لمناطق سودانية، بل تحولت إلى علامات دامغة في سجل الدم والألم، ارتبطت جميعها باسم كتيبة البراء بن مالك، التي تتصاعد الدعوات اليوم لتصنيفها كجماعة إرهابية.

ففي سبتمبر 2024، داهمت عناصر الكتيبة منطقة الحلفايا واعتقلت أكثر من ثلاثين شابًا من متطوعي «التكايا» بزعم التعاون مع قوات الدعم السريع. لم يُفتح تحقيق مع أي منهم، ولم يُقدَّموا إلى محاكمات، بل أُعدموا ميدانيًا بدم بارد وأمام أعين ذويهم.

في ود مدني، نُفذت مجزرة مروّعة قبيل انسحاب الجيش بيوم واحد، حيث أعدمت الكتيبة أكثر من مئة شاب من أبناء دارفور، وُصفوا بأنهم جواسيس، وتركت جثثهم مكشوفة تنهشها الكلاب. ثم تكرّر المشهد المروّع بعد استعادة الجيش للمدينة، حيث أُعدم العشرات بتهمة التعاون مع الدعم السريع، بعضهم أُعدم بطريقة وحشية عبر إلقائهم مكتوفي الأيدي من أعلى جسر حنتوب.

وفي الدروشاب، أُجبر اثنان من الشباب على حفر قبريهما بأيديهما، قبل أن يُطلق عليهما الرصاص وتُوارى جثتاهما في الحفرة ذاتها. أما في الأبيض، فقد ذُبح شابان ورفع رأسيهما المفصولين وسط الهتاف والتكبير، فقط لأنهما اتُّهما زورًا بالانتماء للدعم السريع.

أدلة مصوّرة

هذه الجرائم ليست مجرّد روايات، بل موثقة بالصوت والصورة. في أحد المقاطع المتداولة، يظهر أسيرٌ موثوق اليدين يُلقى من على جسر في النيل الأزرق بينما تُطلق عليه النار أثناء سقوطه. وفي مقطع آخر، تظهر وجوه من الكتيبة تردد شعارات دينية قبيل تنفيذ عملية الإعدام الجماعي في الحلفايا، وسط تكبيرات وفتاوى تُتلى على عجل، وكأنهم لا يزهقون روح إنسان، بل ينفذون نصًا مقدسًا من كتاب قديم.

من محرقة الحلفايا إلى رفاهية القاهرة.. من يوقف ماكينة الموت؟

في نهاية التقرير يوجد ملحق مصوّر كامل – أعدته أفق جديد – يحتوي على ثلاثة مقاطع رئيسية، يمكن تحميلها ومشاهدتها لتوثيق جرائم كتيبة البراء بن مالك الإرهابية.

خطاب ديني

تتحرك الكتيبة بخطاب ديني متطرّف، يستند إلى فتاوى تُبرّر القتل وتُكفّر من خالفها، وتُشيطنهم باعتبارهم «طواغيت»، «منافقين»، و«عملاء». إنها تعيد إنتاج خطابات العنف التي نشأت في أفغانستان، وتطورت في العراق، وها هي اليوم تتجذر في السودان.

وتُؤكد سكرتيرة طبية عملت قرب الجبهات، أن عناصر الكتيبة نفذوا عمليات «بقر بطون» لنساء حوامل، في سلوك يتجاوز جرائم الحرب التقليدية إلى تجسيد كامل للوحشية المطلقة.

صمت رسمي

رغم كل هذه الجرائم، لم تصدر أي إدانة صريحة من قيادة الجيش السوداني تجاه الكتيبة. بل تشير تقارير مستقلة إلى أنها خضعت لتدريبات عسكرية بإشراف شخصيات تنتمي للحركة الإسلامية، وشكّلت ما يشبه الذراع غير الرسمية للجيش.

ويتساءل ناشطون: هل الصمت علامة رضا؟ أم عجز؟ أم تواطؤ؟ أم أن القيادة تخشى أن تفتح على نفسها بابًا من الجحيم لن يُغلق؟

مطالب متصاعدة

ومع تفاقم حجم الانتهاكات، تتصاعد الأصوات المطالِبة بتوسيع صلاحيات المحكمة الجنائية الدولية لتشمل الفترة من 2023 حتى اليوم، خاصة في ما يتعلق بجرائم الإعدام الجماعي، القتل على الهوية، والتمثيل بالجثث.

المحامي والحقوقي المعز حضرة قال لـ«أفق جديد» إن كتيبة البراء بن مالك كتيبة جهادية متشددة تضم عناصر ذات صلات بالتنظيمات الإرهابية، وإن ما ارتكبته من فظائع يستوجب إدراجها على قوائم الإرهاب الإقليمية والدولية. وأضاف أن وجود هذه الكتيبة لا يشكّل خطرًا على السودان فحسب، بل تهديدًا مباشرًا لاستقرار الإقليم ودول الجوار.

وفي السياق ذاته، يرى رئيس دائرة الإعلام بحزب الأمة القومي مصباح أحمد أن الكتيبة «والغة في دماء السودانيين»، وهي من أشعلت الحريق في السودان، ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «وهذا يؤكد أن المصطلين بنيران هذه الحرب هم البسطاء الذين لا يستطيعون السفر إلى العواصم الإقليمية». وبدوره في موقف لافت حمّل رئيس الحزب الأمة

مبارك الفاضل المهدي الحركة الإسلامية وعناصر الكتيبة التي تضم عسكريين وطلابًا وموظفين، مسؤولية إطلاق الرصاصة الأولى في 15 أبريل 2023، وطالب بلجنة تحقيق دولية لكشف المسؤولين عن تفجير الحرب.

أيادٍ ملطخة

ظهور قائد الكتيبة في القاهرة يداعب طفله ليس استراحة، بل احتفال بالمجازر التي خلّفها وراءه في السودان، بعدما أجلى أسرته إلى برّ الأمان. يقول الناشط صديق أبو عوف لـ«أفق جديد»: «هؤلاء يديرون الحرب عن بُعد، يغسلون أيديهم الملطخة بالدماء في فنادق العواصم البعيدة، ينامون في أسرّة وثيرة بينما ينام السودانيون تحت السماء ويفترشون الأرض في مراكز النزوح. أطفالهم يدرسون تحت أنوار الثريات، وأطفالنا يموتون بالكوليرا وحمى الضنك، وبعضهم مات جوعًا».

مهدد أمني

وكان المصباح قد اعتُقل في السعودية منتصف 2024، في مؤشر على تنامي القلق الإقليمي والدولي من نشاط كتيبة البراء بن مالك. فالمملكة، المعروفة بحزمها تجاه التنظيمات المتطرفة، صنّفته باعتباره «مهددًا أمنيًا» بعد قيادته أنشطة محظورة يُشتبه في ارتباطها بتنظيم سياسي عسكري.

وبحسب مصادر دبلوماسية، ألقت السلطات القبض عليه أثناء أدائه العمرة، بعد ظهوره في تسجيلات من داخل الحرم النبوي برفقة أنصاره وهم يتداولون شعارات تعبويّة ذات طابع عسكري. تم التحقيق معه في المدينة المنورة لمدة أسبوعين، وسط ضغوط سودانية للإفراج عنه. وبالرغم من إطلاق سراحه لاحقًا، قررت السعودية ترحيله قسريًا بعد اتهامه بانتهاك قوانين الأمن الداخلي وترويج أفكار يُشتبه في صلتها بتنظيمات الإسلام السياسي المسلّح، بما في ذلك جماعات مصنفة إرهابية.

ميليشيا دموية

عُرف المصباح بتخرّجه من دورة تدريب إعلامي بالخرطوم عام 2022، لكنه سرعان ما تحوّل إلى أحد أبرز قادة «كتائب الظل» الإسلامية المنضوية تحت لواء الجيش، عقب اندلاع الحرب مع الدعم السريع في أبريل 2023.

ويستند في خطاباته إلى لغة دينية تعبويّة تمزج بين التفسيرات الجهادية والعداء للمخالفين السياسيين. وقد نُشرت له تسجيلات يُحرّض فيها على «القتال حتى النصر أو الشهادة»، ويبشّر بـ«زوال دولة الكفر والخيانة». وظهر في صور وفيديوهات يعتمر الكوفية الفلسطينية، ولا يُخفي تعاطفه مع حركات الإسلام السياسي. ففي تغريدة له خلال الحرب الإيرانية الإسرائيلية، كتب: «ماذا لو علمت إسرائيل أن إيران تقوم بتخصيب اليورانيوم في دولة أخرى؟.»

ويقول أمين دائرة الإعلام بحزب الأمة إن وجود المصباح في القاهرة للأسبوع الثالث يكشف التناقض الفادح في خطاب دعاة الحرب؛ ففي الوقت الذي يطالبون فيه السودانيين بالعودة لجبهات القتال، يحرصون على بقاء أسرهم في أمان.

ويُسلط المعز حضرة الضوء على هذه المفارقة اللا أخلاقية قائلاً لـ«أفق جديد»: «ظهور المصباح وسط أسرته في القاهرة بينما يدعو لاستمرار الحرب هو تأكيد لما نقوله دومًا: أمراء الحرب آمنون، بينما الفقراء يُحرقون». ويضيف الناشط صديق أبو عوف: «بينما يُلاعب الإرهابي المصباح طلحة طفله في فيديو على صفحته بفيسبوك ويكتب (لأجلك سأقاوم العالم كله)، كانت مواقع التواصل تضج بصورة طفلة انفصلت عن أسرتها في طريقهم إلى ليبيا وعُثر عليها بالكفرة. قائد لواء البراء لا يشعر بهذه الطفلة أو بمعاناة أهلها. هو يريد المزيد من الشتات لأطفال الآخرين، بينما أطفاله في حضن القاهرة محميون، وهو الذي كان يرفع شعار رابعة العدوية فوق رؤوس قادة القوى السياسية».

أسئلة مؤجلة

الجرائم موثقة. الجناة معروفون. الشهادات جاهزة.

فلماذا تتأخر العدالة؟

هل تحوّل السودان إلى ساحة تجريب للقتل العقائدي؟

هل تُترك مجازر كتيبة البراء لتُنسى كما نُسيت قبورها؟

أم يتحرّك العالم هذه المرة.. لا بالكلمات، بل بالعدالة؟

لأن صورة المصباح على أريكته ليست مجرد صورة.

إنها عنوان لبلد يُذبح، بينما القاتل يرتب وسادته للنوم.

ملحق تحقيق كتيبة البراء

أفق جديد

يتضمن هذا الملف ملحقًا مرجعيًا يوثق أبرز الانتهاكات والجرائم المرتكبة بواسطة كتيبة البراء بن مالك، استنادًا إلى شهادات شهود عيان، وتحقيقات مرئية منشورة، وتقارير حقوقية. يهدف هذا الملف إلى دعم الجهود القانونية والحقوقية الرامية إلى محاسبة مرتكبي هذه الجرائم، عبر تقديم الأدلة والشهادات الداعمة للمطالبات بمحاكمة المسؤولين أمام المحكمة الجنائية الدولية أو عبر آليات الأمم المتحدة.

المواد المصورة الموثقة

الوصف	الرابط	العنوان
مقطع قصير يسلط الضوء على ممارسات الكتيبة وتحركاتها في جبهات الحرب.	https://www.youtube.com/shorts/b8O5CeE-r1s?utm_source=chatgpt.com	كتيبة البراء.. رعب بن زايد في السودان
تحقيق صحفي مرئي يوثق جرائم الحرب المنسوبة إلى الكتيبة، ويتضمن شهادات ومواد ميدانية.	https://www.youtube.com/watch?v=K8EsVUQhWU4&utm_source=chatgpt.com	غضب سوداني من جرائم البراء بن مالك (تحقيق بوليغراف)
تحقيق مرئي يشرح جذور الكتيبة وارتباطها بالتنظيمات الجهادية في المنطقة.	https://www.youtube.com/watch?v=Z2xfdaI3vJ0&utm_source=chatgpt.com	ما هي كتيبة البراء بن مالك؟

توصيات استخدام الملف

- استخدام هذه المواد كدعم بصري وحقوقي عند إعداد تقارير لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- ربط الشهادات بوقائع موثقة في أماكن مثل الحلفايا وود مدني والأبيض.
- إدراج الروابط ضمن ملفات الدعاوى المقدّمة للمحكمة الجنائية الدولية أو المنظمات الحقوقية الدولية.
- تحديث الملف دوريًا بإضافة أي مواد موثقة جديدة أو تطورات في التحقيقات الحقوقية.

في ضفاف الحروف: رسالة إلى حسن مصلوحي وفتحية دبّش

يا فتحية، ويا حسن، تحية محبة وسلام

عثمان يوسف خليل

ملخص

يوجه الكاتب رسالة محبة وتقدير إلى الكاتبين حسن مصلوحي وفتحية دبّش، بمناسبة تقديمهما في فعالية نظمها نادي الكتاب 81، معبرًا عن مشاعره الممزوجة بالرهبة والإلفة.

يصف اللقاء الأدبي الذي جمعهما حول كتابهما المشترك «ضفة ثالثة»، ليس كرسائل اعتيادية، بل كحوار وجودي بين ضفتين جغرافيتين وثقافيتين، يربط بين المغرب وتونس، بين الذاكرة والمنفى.

يشيد الكاتب بأسلوب حسن مصلوحي، الذي يجمع بين الفلسفة والرواية، وبكتابات فتحية دبّش التي تُجسد تجربة الاغتراب من تونس إلى فرنسا. ويثير تساؤلًا أدبيًا بشأن رواية مصلوحي «الخبز الأسود»، متسائلًا إن كانت تُحاكي تجربة محمد شكري في «الخبز الحافي» أو أن الأمر محض مصادفة.

يلمّح الكاتب إلى أن النهر قد يكون له أكثر من ضفتين، وأن الرسائل بين الكاتبين تُثبت أن الأدب يمكنه أن يصنع «ضفة ثالثة» من المعنى والدهشة.

دعاني أكتب لكما عن مناسبة أنتما فرسانها، فيا صاحبيّ حين شرفتني مجموعة نادي الكتاب 81 بأن أشارك الصديق د عبد الباقي أحمد في تقديمكما على منصتهم، انتابني إحساس غريب من الرهبة، وفي نفس الوقت نوع من الإلفة لأسباب عدة، أهمها أنها أول مرة أقدم أدباء من ذاك المكان الحبيب إلى نفسي (بلاد المغرب العربي).. أما الإلفة واللهفة فهي أن الموضوع عن أدب الرسائل الذي لي فيه مآرب خاصة.

تلك الليلة كانت إحدى ليالي المنتدى فقد حاول قبلها عبد الباقي أن تخرج بالصورة المُرْضِية وقد نجح في ذلك..

ثم ظللت أتردد طويلًا: كيف أبدأ حديثي وأنا أكتب إلى علمين من أعلام الأدب التونس والمغربي؟ بينكما توافق ثقافي يلمسه القارئ، وإن فصلت بينكما الجغرافيا. ويا سادتي، أما الأول فهو الأستاذ حسن مصلوحي، الأكاديمي الفيلسوف الذي لا يُختزل في قاعات الدرس، بل يتجاوزها إلى عالم الرواية والترجمة، بصمةٍ أدبيةٍ فريدة.

وأما الثانية فهي السيدة فتحية دبّش، التي حملت قلمها من تونس إلى فرنسا، لتنحت بأحرفها عوالمَ تختلط فيها الذاكرة بالغربة. فعند قراءتي «ضفّة ثالثة» كتابكما المشترك، فقد لاحظت أنه لم يكن مجرد رسائل، بل حوارًا وجوديًا بين ضفتين التقتا في نهرٍ من الأسئلة. وسؤال الشاعر محمود طه المهندس يتردد في ذهني:

أين وادي السحر صداح المغاني
أين ماء النيل أين الضفتان

ولم يكن سؤال الشاعر المهندس إلا لقصر نظر صاحبكم لأننا تعودنا أن للنهر ضفتان يتبعانه في جريانه من المنبع للمصب ويشاركانه في كل حركاته..

لي سوال يا صديقنا حسن، في رسالتك التي تطرقت فيها لروايتك «الخبز الأسود»، هل كنت تعقد مقاربة مع تجربة محمد شكري غالي الصادمة، أم أن المصادفة وحدها جمعت بين الخبزين: «الحافي» و«الأسود»؟ أتوقف هنا لأمهل القارئ فرصةً ليتنفس ولنا عودة بحول الله.

دمتم لمحبكم.

تجليات الأزمة السياسية السودانية: نيالا ترمز لعاصمة موازية لبورتسودان

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يتناول الكاتب انتقال مركز إدارة الدولة من الخرطوم إلى بورتسودان ثم إلى نيالا، باعتبارهما رمزين لصراع على الشرعية، وسط تراجع المعارك وتبدل خطوط المواجهة، مما يعكس تحوّل الصراع من عسكري إلى سياسي يدور حول التأسيس المتوازي للسلطة

يشير إلى بروز مدينة نيالا كعاصمة سياسية موازية لبورتسودان في ظل الأزمة السودانية المستمرة، ويستعرض كيف أفرز الصراع بعد الثورة السلمية واقعًا جديدًا يتجاوز مفهوم «السودان الجديد» الذي كان يحلم به المثقفون، نحو واقع سلطتين متوازيتين وانقسام جغرافي وسياسي.

يدعو إلى تجاوز الصدمة والاعتراف بواقع السلطتين كخطوة نحو الحوار، محذرًا من أن استمرار الإنكار أو الاستعلاء السياسي قد يؤدي إلى مزيد من التشرذم، في وقت ما زالت فيه فرصة الحفاظ على وحدة السودان ممكنة، إذا ما أُعطي صوت الشعب أولوية.

يختتم الكاتب بالدعوة إلى الوحدة والعدالة والمساواة كنواة لحل الأزمة، محملًا النخب في الجانبين مسؤولية أخلاقية وتاريخية تجاه مصير البلاد، ويطرح تساؤلًا مفتوحًا حول كيفية الوصول إلى «الوصفة» السياسية التي تنهي الصراع وتُعيد تأسيس السودان على أسس عادلة وشاملة.

عندما احتدم الصراع السياسي في السودان، متجاوزًا كل مراحله الصعبة بعد انفصال جوبا، ينتج اليوم واقعًا جديدًا في مدينة نيالا، التي أصبحت تُعد عاصمة للسودان التأسيسي، كما يدلل روادها اليوم.

وكان بالأمس ما يسمى بالسودان الجديد: وطن واحد وسلطة لا مركزية، كما يتمنى كثير من المثقفين السودانيين، لكن الواقع السياسي للصراع كذب ذلك.

إن استئصال إعلان الميلاد الجديد للسودان بعد إجهاض الثورة السلمية، التي كانت كفيلة بتحقيق التطلعات والأماني، لم يكن هو وحده في العملية السياسية والنزاع.

الواقع في تجليات الصراع يكشف نشوب الحروب، وآخرها ما اندلع في مركز إدارة الحرب التاريخية في السودان، التي وصلت العاصمة الخرطوم، مما اضطر الجميع إلى نقلها إلى بورتسودان، التي توازيها نيالا اليوم.

ألزم هذا الواقع الجميع، بما فيهم الشعب السوداني، بخوض تجربة مريرة، نحو مأساة شاملة، إن لم يلعب دورًا فيها، فسيؤدي ذلك إلى تشرذم السودان وتمزيقه.

لا بد من التعامل بواقعية، وقبول واقع السلطتين دون صدمة، داخل روح السودان الذي ما زالت فرصته ممكنة لأن يكون واحدًا موحدًا.

وإن طال الانتظار، فإن الصراع يقترب من نهايته، ولكن السؤال: كيف تكون هذه النهاية؟

إذا أدركت السلطتان تطلعات السودانيين، فعليهما الذهاب إلى جدة أو إلى أي منبر آخر، للحديث أولًا عن مستقبل السودان الموحد، بمسؤولية أكبر، متجاوزًا تنظيم الإخوان.

وهنا احتدم الصراع أيضًا، وقلت المعارك وتراجعت الحرب من كل الأطراف، نحو التأسيس والإعلان للسلطتين في بورتسودان ونظيرتها نيالا، مما يضيف تجربة مريرة أخرى في السياسة السودانية، ويجعلها محط أنظار العالم في تسارعها.

وما يتطلب المواجهة ليس الحرب، لأنها ليست المستقبل المشترك، ولا الكراهية، لأنها لا مكان لها في السلام والتعايش وفقًا للمواطنة، التي تبني أساس الحقوق وأداء الواجبات.

فإن المستقبل المشترك هو الإرادة بالوحدة، والرغبة في العدالة، والرضا بالمساواة، والتنازل عن التعالي، لتأسيس سودان واحد متحد في أقاليمه، ينهي الظلم والتهميش، ويفسح لآفاق جديدة في التنمية والازدهار بعد إنهاء الحرب والصراع. فكيف يكون ذلك؟

اليوم، النخبة في الطرفين مسؤولة مباشرة أمام التاريخ والأجيال عن مصير السودان وشعبه، بعدما وصل الصراع إلى تجلياته، وهم يعدون للإعلان الجديد لمدينة نيالا عاصمة موازية لبورتسودان.

فما هي الوصفة التي تجيب وتستطيع أن تحسم الصراع الطويل المتجدد في الأزمة السياسية السودانية؟

ليست السلطتان هما سدرة المنتهى.

نعود.

ليس مجرد نقاش بل بحث عن وطن يتداعى

السودان بين صراع البندقية وعجز السياسة.. محاولة أخيرة لفهم ما تبقى

ملخص

في خضمّ الحرب السودانية المستعرة، طرحت «أفق جديد» نقاشًا مفتوحًا بين ممثلي تحالفي «صمود» و«تأسيس» حول مصير الوطن بين فكي السلاح والعجز السياسي، تخلّف ممثل كتلة بورتسودان عن الحضور، بينما دار النقاش بين رؤيتين مدنيتين حاولتا فهم جذور الأزمة العميقة، التي تعود لانقلاب 25 أكتوبر 2021 .

القانوني إسماعيل التاج أكد أن السودان يواجه كارثة إنسانية، مشيرًا إلى أن أكثر من 20 مليون سوداني باتوا نازحين أو لاجئين، في ظل عجز دولي عن التدخل الفاعل. واعتبر أن الصراع المسلح ناتج عن طموحات السلطة لدى العسكريين وتكرار فشل التحالفات المدنية بسبب احتكار القرار وغياب الشجاعة السياسية.

رأى شهاب إبراهيم، ممثل «صمود»، أن الحرب امتحان لوحدة السودانيين، ناتجة عن أزمات متجذرة في توزيع السلطة والثروة، ودعا لتنسيق جهود القوى المدنية لبناء دبلوماسية موازية تضغط لوقف الحرب.

شدد مناضل الطيب من «تأسيس»، على خطورة البعد الإثني للحرب الحالية، محذرًا من دخول البلاد في مرحلة أكثر كارثية إذا لم تتدارك القوى المدنية الموقف بحوار جاد وبناء شراكة سياسية حقيقية.

في لحظة هي من أشد اللحظات قسوة في تاريخ السودان الحديث، بدا الوطن معلقًا على حافة جرح مفتوح، يتنازعه طرفان يتخندق كل منهما في زاوية الدم والسلاح، بين من يعسكرون في بورتسودان ويشدّون على قبضة السلطة، ومن يملؤون الساحات في نيالا مدججين بالغضب والرصاص. كلاهما يشحذ بندقيته كأن الزمن لا يتّسع إلا للبارود، وكأن الخرطوم لا تعود إلا بانتصار من طرف على آخر. وبين هذا وذاك، تقف كتلة وسط، تتقاذفها الأمواج من كل صوب، وتلاحقها الطعنات من الخلف، كتلة مدنية مأزومة بين المبادئ والتكتيك، بين وجع الواقع واستحقاق التاريخ، لا سند لها سوى إرادة باهتة، وأمل متعب، وشرعية تذبل تحت رماد القصف وصمت العالم.

هنا، حيث تتكسر الكلمات على جدران الخراب، وتتشظى المعاني تحت أقدام العسكر وداخل دهاليز التحالفات المرتبكة، تطرح القوى المدنية على نفسها السؤال الأخطر: هل لا يزال لنا مكان على الطاولة، أم أننا صرنا شهودًا على ما تبقى من بلدٍ يتفتت في الأفق؟ هل نستطيع أن نبني كتلة وطنية قادرة على حمل مشروع الدولة، أم أن التيه سيظل مصيرنا كلما لاح في الأفق مخرج؟

في هذا السياق المحتدم، حاولت مجلة (أفق جديد) أن تجمع الكتل الثلاثة الأكثر تأثيرًا في المشهد السوداني المتشظي: بورتسودان وتأسيس وصمود، على طاولة نقاش واحدة، لا للتوفيق بين المواقف، بل لطرح الأسئلة المعلّقة بصراحة وجرأة: ما مصير هذه التكتلات؟ وما مصير الوطن بين أيديها؟ لكن رغم سعي المجلة لتوسيع دائرة النقاش، اعتذر ممثل كتلة بورتسودان عن المشاركة في اللحظات الأخيرة، بينما لبّت كل من «صمود» و«تأسيس» الدعوة، وحضرتا بكامل وضوحهما وتباينهما، فكأن أن دار النقاش بين رؤيتين متخالفتين، يجمعهما إدراك عميق لخطورة المرحلة، ويباعد بينهما التقدير السياسي لطبيعة الطريق.

هكذا انطلقت هذه الحلقة لا كتسجيل موقف، بل كمحاولة لالتقاط ما تبقى من أمل، أو على الأقل فهم هذا الانهيار وهو يتكشّف أمام أعيننا... علّ في الوضوح بداية نجاة..

أديس ابابا، القاهرة – أفق جديد

في مستهل حلقة النقاش، ابتدر القانوني والقيادي في تجمع المهنيين السودانيين، مولانا إسماعيل التاج، مداخلته بالتعبير عن تقديره لفريق «أفق جديد» ، واصفًا المبادرة بأنها «بادرة حسنة وجيدة جدًا». وافتتح حديثه بالترحم على أرواح الشهداء، سواءً شهداء ثورة ديسمبر المجيدة، أو من سبقوهم، بالإضافة إلى ضحايا الحرب الجارية، والتي وصفها بـ«اللعينة».»

وانتقل التاج لتشخيص الوضع الراهن في السودان، مؤكدًا أن البلاد ليست فقط في مفترق طرق، بل إنها تعيش كارثة حقيقية بعد مضي ما يقرب من 27 شهراً على الحرب. ومضى قائلاً: نجد أنفسنا لسنا في مفترق طرق وحسب، وإنما في كارثة حقيقية، وما زالت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، بالنسبة للمدنيين والناس الذين وجدوا أنفسهم في أوضاع هشّة وفي ظروف صعبة، ويدفعون الثمن غاليًا جدًا. وأعتقد أن الإحصائيات مؤلمة إذا ذهبنا في اتجاه الكلفة الإنسانية الرهيبة؛ إذ إن أكثر من 20 مليون سوداني ما بين نازح ولاجئ، مع عدم قدرة جميع الأطراف، بما فيها الأطراف الدولية، على إيصال المساعدات الإنسانية لمستحقيها .

ومضى التاج إلى القول إن التسرب من المدارس كارثة كبيرة، ونحن الآن أمام كارثة إنسانية تعليمية كبيرة جدًا في كل السودان. هذه الحصيلة وحدها تتحدث عن نفسها، ولكن في الوقت نفسه تبرز الأسئلة، ليس حول القدرة على إيقاف الحرب فقط، وإنما أيضًا حول القدرة على خلق واقع سوداني جديد، وعلى إيجاد قيم جديدة.

وبحسب التاج أن الأسباب التي قادت السودان إلى هذه المرحلة التعيسة والسيئة _ على حد

وصفه- كثيرة جدًا، ويقف على رأسها الطموحات السياسية والأمنية بكافة أشكالها، التي وضعت المتاريس أمام أي تحول مدني ديمقراطي، إضافة إلى الاستعداء المحكم بين القوى العسكرية والأمنية من جهة، والقوى المدنية من جهة أخرى. وهذه الظاهرة كان يجب الانتباه إليها مبكرًا، وكل الأسباب التي قادتنا إلى هذه المرحلة المؤلمة تبدأ من انقلاب 25 أكتوبر 2021، والطموحات العسكرية والأمنية في أن تحكم السودان بصورة أو بأخرى، حفاظًا على مكتسبات، بالتأكيد هي مكتسبات غير مشروعة منذ بدايات تأسيس الجيش السوداني. والآن نحن أمام هذا السيناريو المؤلم، وبعد ما يقارب 27 شهرًا، فإن الجمود يحيط بكل العملية السياسية في السودان.

ويضيف أعزو ذلك إلى عدة أسباب: أولاً، عدم قدرة القوى السياسية على التصالح مع نفسها؛ فقد شهدنا خلال فترة الحرية والتغيير العديد من المشاكل التي لم يتم التوصل فيها لحلول لتقوية منظومة الحرية والتغيير، بل كانت تزداد ضعفًا يومًا بعد يوم أضف إلى ذلك اتفاق سلام جوبا، الذي كان واجبًا لا بد منه في ظل معطيات ثورة ديسمبر المجيدة، التي تدعو إلى الحرية والسلام والعدالة. وكان لا بد من الوصول إلى صيغة محددة لعملية السلام، ويردف التاج: «كل الأدبيات في اتفاق جوبا لسلام السودان تشير إلى أهمية التداول السلمي للسلطة، وتشير إلى أن كل المكونات التي تحمل السلاح يجب أن تصير جزءًا من العملية السياسية ومن التحول المدني الديمقراطي لكن، للأسف، شهدنا أن مجموعة سلام جوبا دخلت في مؤامرة ضد الثورة، مع المكوّن العسكري والأمني في مواجهة القوى المدنية». ويمضي متحسرا « في تلك اللحظة التي دعت فيها أطراف سلام جوبا إلى تقويض الفترة الانتقالية، هنا انتهت عملية سلام جوبا، ميكانيكيًا وإكلينيكيًا وروحيًا، بكل ما تحمل الكلمة من معنى؛ لأن الأساس هو أن يتم التحول المدني الديمقراطي، وأن تساعد عملية السلام في إبعاد السلاح والحركات المسلحة والقوات المسلحة من العملية السياسية، والانخراط في عملية انتقال مدني تؤدي إلى انتخابات مدنية، وإلى أن يكون هناك تحول مدني وتحول سلمي للسلطة». وهذه أسباب بحسب التاج ساهمت في الوصول إلى المرحلة الحالية، إضافة إلى الانتهاكات الجسيمة التي صاحبت فض الاعتصام أمام القيادة العامة، والانتهاكات التي صاحبت انقلاب 25 أكتوبر، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي صاحبت حرب 15 أبريل 2023

تراجع الصوت المدني:

ويضيف التاج مشرحا الواقع الماثل ويبدأ بسؤال «أين الآن القوى السياسية في ظل المنظومات الثلاثة التي ذكرتها(بورتسودان، تأسيس، وصمود)». ويجيب على تساؤله قائلا: فعلاً هناك تراجع كبير للمد المدني، حيث الوجود المدني و من حيث القوى المدنية الدافعة التي شهدناها إبان ثورة ديسمبر المجيدة، تراجعت القوى السياسية المدنية بصورة كبيرة. وأتفق معك في هذا التحليل؛ فهذا التراجع مريع ومخيف، ويذكرني بالتراجع المريع في المواجهة «العربية الإسرائيلية»، في جبهة الصمود والتحدي، من جبهة المواجهة إلى الاتفاق الإبراهيمي، وكل يوم تفقد القوى السياسية المزيد من ذلك الزخم

ويضيف كانت الفرصة مواتية في مايو 2024، في إطار المؤتمر التأسيسي لتحالف «تقدّم»، وكانت هذه فرصة مواتية حقيقية، لكن تمت إضاعتها بنفس الأساليب التي أضاعت الفترة الانتقالية، وهي واحدة من مساوئ القوى السياسية. وكانت هذه فرصة حقيقية لأن يكون هذا المؤتمر التأسيسي مؤتمرًا جامعًا لكل القوى السياسية، والقوى المدنية، والقوى النقابية، والحركية، لتضع تصورًا جديدًا. لكن، شهدنا أن المؤتمر كان عبارة عن عملية «تكويش» لأحزاب محددة، لذلك كانت المحصلة النهائية ليست في صالح التحول المدني الديمقراطي أو استعادة النظام الديمقراطي.

ويمضي الى القول أدلل على ذلك بأننا في «تقدّم» فشلنا في تكوين أي جسم لـ«تقدّم»، ناهيك عن الداخل بسبب الصعوبات اللوجستية، وحتى في الخارج – على إطار أوروبا وأمريكا وأستراليا وأفريقيا – فشلنا في تحفيز أو تحريك القواعد. وبعد ذلك جاءت المفاصلة بين من يرون ضرورة تشكيل حكومة، والرفضين لهذا التوجه، انقسمت «تقدّم»، وبالتالي تراجعت القوى المدنية وأصبحت تعمل بنصف ماكينة. وهذه إشكالية حقيقية، وعلى القوى السياسية أن تكون أمينة مع نفسها، وتجري تقييمًا حقيقيًا، وترى كيفية جمع وحشد القوى السياسية المدنية من جديد، بدون محاولة سيطرة من أي فئة أو جهة. ويضيف بأسى واضح: بدايات «تقدّم» نعم كانت صعبة جدًا، وجاءت نتيجة لولادة متعسرة، ولكنها كانت مبشرة بصورة كبيرة جدًا، غير انها فرصة ضاعت..

الآن هناك كتلتان مدنيتان تستندان على بندقية : واحدة في بورتسودان، والأخرى «تأسيس». صحيح أن الرهان على التحول المدني الديمقراطي، ولكن علينا أن نستعيد تجربة التجمع المدني الديمقراطي،

والانتفاضة المحمية بالسلاح، وانخراط أجسام ثورية حملت السلاح في التجمع الوطني الديمقراطي بهدف إسقاط نظام المؤتمر الوطني.

صحيح، جرت مياه كثيرة تحت هذه المسلمات التي أتى بها التجمع الوطني الديمقراطي في ذلك الوقت، لكن الآن: هل تستطيع القوى المدنية لوحدها أن تستعيد التحول المدني الديمقراطي في ظل عدم الاهتمام الإقليمي والدولي الحقيقي بالسودان؟ لأن هناك أولويات أخرى: الحرب الأوكرانية – الروسية، غزة – إسرائيل، إيران، إلى آخره

إضافة إلى ذلك، هناك قوى داخل المنظومة الأفريقية، في الاتحاد الأفريقي، تسعى إلى أن يستعيد السودان مقعده بأي صورة من الصور، وهنا لا بد من تضافر الجهود لوقف مثل هذه التوجهات، باعتبار أن الانقلاب ما يزال مستمرًا، والسودان ليس فيه حكومة ذات مشروعية. وهذا يقود إلى سؤال: من يملك المشروعية؟ وهي واحدة من الأشياء التي تحتاج من القوى المدنية أن تعمل بقوة لإيقاف مثل هذا التوجه من داخل المنظومة الأفريقية نفسها.

أما العلاقات مع دول الجوار، بالنسبة للقوى المدنية السياسية، فهي في أضعف حالاتها، بدليل ما نشاهده الآن من حالات المعاناة التي يعاني منها السودان في دول الجوار، وذلك نتيجة لغياب الدور السياسي للمعارضة السودانية، والقوى المدنية السياسية، في أن تلعب دورها الأساسي في تلك المسألة إضافة إلى ذلك، بدأ يظهر دور جديد بظهور تحالف «تأسيس» كقوة حاملة للسلاح، ولديها تأثيرها الإقليمي، وحتى إذا نظرنا إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال، لوحدها، يمكن أن نرى الفارق الكبير.

وهناك قضايا أخرى مثل أن القوى السياسية المدنية لم تخرج من الشرك الذي وقعت فيه، وهي قضايا المؤتمر الدستوري، وعلاقة الدين بالدولة، وهي الآن أصبحت من الترف السياسي في ظل الحرب الحالية، وفي ظل وجود قوى سياسية تجاوزت تلك المحطة.

نزاعات مستمرة

وبدوره يرى الناطق الرسمي باسم التحالف السوداني عضو قيادة تحالف القوى المدنية الثورية « صمود» شهاب إبراهيم الطيب إفادة الناطق الرسمي باسم التحالف السوداني وعضو قيادة «صمود» شهاب إبراهيم الطيب أن الحرب في ذاتها تُعدّ اختباراً للسودانيين كافة، واختباراً حقيقياً لقدرتهم على البقاء موحدين، كما أنها تمثل امتحاناً لمدى قدرة السودانيين على معالجة المشكلات التاريخية المتراكمة. فهذه المشكلات ليست مجرد مظاهر سطحية، وإنما هي أزمات عميقة الجذور أسهمت في خلق بيئة من النزاعات المستمرة منذ نشأة الدولة السودانية

وفي ضوء ذلك، فإن ما يشهده السودان حالياً من حرب ليس أمراً طارئاً، طبقا لشهاب بل هو نتيجة لتراكمات طويلة الأمد من الأزمات الاجتماعية المرتبطة بتوزيع الثروة، وطبيعة الممارسة السياسية، وشكل الأنظمة الحاكمة في البلاد. وقد انعكست هذه الإشكالات في شكل تحديات متزايدة تواجه القوى المدنية بمختلف أشكالها، سواء كانت أحزاباً سياسية أو حركات مطلبية، مثل مؤتمر البجا وغيره من الحركات التي نشأت لأغراض مطلبية محددة.

وبعيداً عن الخوض في التاريخ الطويل للقوى المدنية، يرى شهاب أن هناك تحديات مزمنة واجهت هذه القوى، لا سيما بعد اندلاع الحرب. ومن أبرز هذه التحديات هو التباين بين القوى المدنية بشأن القضايا المرحلية، وليس الاستراتيجية. فعند النظر إلى أغلب الحلول المطروحة لفترة ما بعد الحرب ومسألة بناء الدولة، نجد أن التباين قائم في قضايا البناء الوطني. ورغم هذا التباين، فإن الحوار يمكن أن يقود إلى نقاط التقاء وحلول مشتركة، إلا أن الإشكالية الأساسية التي واجهت تحالف «تقدم» تمثّلت في الانقسام بين القوى المدنية بشأن موقفها من الحرب، ووسائل إيقافها.

وقد اختلفت الآراء بين من يرى أن الحل يكمن في تحركات جماهيرية تخلق رأياً عاماً يعزل الأطراف المتحاربة ويمنعها من الاستمرار، وبين من يعتقد أن هناك ضرورة للعمل ضمن أطر سياسية تقليدية.

وهذا التباين مثّل تحدياً كبيراً، خصوصاً في ظل الانقسام الاجتماعي والسياسي العميق حيال الموقف من الحرب.

وفي حقيقة الأمر، فإن الخلاف حول وسائل إيقاف الحرب كان قائماً حتى قبل المؤتمر التأسيسي للقوى المدنية، ولم يحظَ هذا الملف بنقاش كافٍ بين مكوناتها. وهذا ليس مستغرباً، لكنه يُعد من أكبر الإشكالات التي لم تُطرح بعمق، رغم كونها عنصراً أساسياً في أي مشروع لتوحيد الجبهة المدنية. وبالإضافة إلى هذه النقطة، فإن هناك إشكالات بنيوية تعاني منها البنية التنظيمية للتحالفات السياسية، بدءاً من الجبهة المدنية مروراً باللجنة التحضيرية لتحالف «تقدم»، فضلاً عن الممارسات السياسية التي تعكس أزمة أعمق في المشهد السوداني. وهذه الأمور، وإن لم تكن محل النقاش الأساسي حالياً، فإنها تبقى نقاطاً محورية تستحق البحث المستفيض، خصوصاً ما يتعلق منها بالممارسة التنظيمية وآليات اتخاذ القرار داخل الكيانات المدنية، سواء كانت أحزاباً أو منظمات مجتمع مدني.

مواجهة الجدار

من جانب آخر، يوضح شهاب أن من بين أبرز التحديات التي تواجه تحالف «صمود» والقوى المدنية عموماً، هو ما يتعلق بسيناريوهات الحرب. فطبيعة هذه الحرب، وتحولاتها الكبرى، تشكّل إشكالاً بالغ التعقيد أمام القوى المدنية، لا سيما أن السيناريوهات تُرسم من قبل الأطراف المتحاربة – سواء الجيش أو قوات الدعم السريع أو الجماعات التي انضمت إليهما – وكل طرف لديه أهدافه التي يسعى لتحقيقها. وبالتالي، فإن القوى المدنية تجد نفسها في مواجهة جدار صلب يتمثل في إصرار هذه الأطراف على تنفيذ أجنداتها العسكرية.

وقد قدّمت القوى المدنية محاولات عديدة لوقف هذا المسار، منها الاتفاق مع الدعم السريع في أديس أبابا، أو إعلان المبادئ الذي وُقّع مع ذات الطرف وكان من المفترض أن ينضم إليه الجيش. هذا الإعلان، وإن لم ينجح في تحقيق وقف شامل للحرب، فقد كان يمثل الحد الأدنى من الالتزام الأخلاقي تجاه المدنيين، ويفتح نافذة لنقاش مستقبلي حول السلام، لكنه واجه رفضاً من الجيش، الذي تعامل مع الموضوع وفق أهدافه المعلنة، مدعوماً بالقوى الإسلامية المتحالفة معه.

كذلك، يُشير شهاب إلى أن هناك تراجعاً ملحوظاً من قبل الدعم السريع في الالتزام بإعلان المبادئ الإنساني، خاصة في ما يتعلق بحماية المدنيين في مناطق عدة، وهو ما شكّل تحدياً كبيراً آخر أمام القوى المدنية. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة من قبل هذه القوى للجلوس مع الأطراف المتحاربة لمناقشة سبل إنهاء الحرب، فإنها واجهت عقبات بسبب ثبات تلك الأطراف على رؤاها وأهدافها.

ويُضاف إلى هذه التعقيدات، وفقا لشهاب أن الحرب لم تعد مجرد صراع داخلي، بل تمرحلت وأصبحت لها أبعاد إقليمية خطيرة. فالصراع الحالي، بحسب شهاب، بدأ من إشعال الإسلاميين له، واستدراج الدعم السريع لخوض المعركة، في إطار استراتيجية قديمة تهدف إلى خلق عدو مشترك لتعبئة الشارع السوداني. وهي ذات الاستراتيجية التي اتُبعت خلال حرب الجنوب، ثم في دارفور، عندما استُعيض عن الدفاع الشعبي بقوات أخرى تحت مسميات مختلفة لمواجهة الحركات المسلحة.

ومع تحوّل الدعم السريع من أداة لمحاربة الحركات المسلحة في دارفور إلى خصم للجيش، فإننا نشهد الآن صراعاً معقداً له أطراف داخلية مسلحة، في مقابل قوى مدنية لا تمتلك الوسائل العسكرية. وقد أضحت الحرب ذات أبعاد إقليمية واسعة، نظراً للترابطات الاجتماعية والسياسية للسودان مع دول الجوار، إضافة إلى التدخلات السودانية السابقة في ليبيا، تشاد، إفريقيا الوسطى، جنوب السودان، وإثيوبيا، وكذلك الدعم السابق للإخوان المسلمين في مصر.

ويحذر شهاب من أن استمرار هيمنة الإسلاميين على الجيش دون وجود حل لعزلهم من التأثير سيعقّد مسألة بناء جيش وطني محترف، خصوصاً في ظل التسارع الإقليمي والدولي. فالحرب في السودان ترتبط الآن بصراعات تتجاوز حدود الجوار، مثل علاقة الإسلاميين بحركة «حماس»، ودولة إيران، وجماعة الحوثي في اليمن. وهذه العلاقات تُظهر بوضوح أن الإسلاميين لديهم امتدادات وتحالفات دولية، وهناك دول تعتبرهم شركاء يمكن الوصول إلى تفاهمات معهم، ما يضفي على وجودهم نوعاً من الشرعية الزائفة.

ويرى شهاب أن المؤسسات السودانية الآن باتت منهارة بالكامل، والوضع لم يعد يحتمل أي تبسيط من قبل الدول الإقليمية والدولية، بل إن تركيز هذه الدول على دعم مؤسسات الدولة، في ظل اختراقها من قبل الإسلاميين، سيؤدي إلى تعقيد الوضع أكثر، ويكرّس حالة التشظي والانهيار التي يمر بها السودان. ويحذر من أن ما يحدث في السودان اليوم قد ينعكس سلباً على سبع دول مجاورة، ما ينذر بخطر يهدد استقرار منطقة القرن الإفريقي والبحر

الأحمر بأكملها.

مخاطر الاسلاميين

ومن أبرز المخاطر، أن الإسلاميين لن يتخلوا عن طموحاتهم في استعادة السيطرة، إذ إن السودان في عهدهم أصبح نقطة انطلاق لإعادة تنظيم الإسلاميين في الإقليم، كما حدث سابقاً عندما استضافوا شخصيات مثل بن لادن وكارلوس ونبيل نعيم. وهذا ما يجعل الصراع الحالي خطيراً للغاية، ليس فقط على السودان، بل على كامل المنطقة.

ويؤكد شهاب أن ما نشهده حالياً هو انتقال إلى مرحلة جديدة من الصراع، وهي مرحلة «صراع الشرعية»، في ظل سعي الإسلاميين لتشكيل حكومة «تأسيس» مقابل حكومة أخرى تُعتبر فاقدة للشرعية. وفي هذا السياق، يشير إلى أن الوثيقة الدستورية، التي مثّلت النظام التوافقي الدستوري، انتهت فعلياً بانقلاب 25 أكتوبر 2021، مما فتح الباب واسعاً أمام الانهيار والدخول في دوامة الحرب.

ويعتقد شهاب أنه كان من الممكن تفادي هذا الانهيار لو أُتيحت الفرصة لنقاش موسّع بين القوى المدنية، بدلاً من الدخول في صراعات حول تشكيل حكومة منفى، وهي الفكرة التي طرحتها الجبهة الثورية. وقد أدى التسرّع في اتخاذ القرار إلى انقسام داخل «تقدم» بين من يؤيد تشكيل الحكومة في مناطق سيطرة الدعم السريع، ومن يرفض ذلك، وهو ما جعل الفكرة تنحرف عن مسارها وتتحول إلى صراع سياسي داخلي.

في هذا الإطار، يشير شهاب إلى أن ضعف الإرادة السياسية للحوار المدني-المدني، أو حتى لوقف الحرب، قد ساهم في تعميق التدهور، ما يتطلب تدارك الوضع والعمل على بناء جبهة مدنية قوية وموحدة.

ويؤكد أن أفق الحل يكمن في تحرك القوى المدنية على أساس من التنسيق المشترك، واعتبار أن قرار إيقاف الحرب لم يعد بيد السودانيين وحدهم، بل أصبح مرهوناً بمواقف مؤسسات إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، الذي أعلن دعمه لموقف الأمم المتحدة من خلال مبعوثها رمطان لعمامرة. هذا الانحياز، رغم دوافعه، يؤدي إلى تعميق الصراع، خصوصاً أن الدعم السريع له أيضاً حلفاء داخل الاتحاد الإفريقي، مثل كينيا وأوغندا، الأمر الذي يُنذر بتحوّل الخلاف إلى صراع داخل تلك المؤسسات.

ويختم شهاب حديثه بالتأكيد على أن هذه التشابكات يمكن أن تؤدي إلى انفجار أزمات جديدة في القرن الإفريقي، وبالتالي فإن الحل يكمن في بناء تحالف دولي واسع لدعم جهود وقف الحرب، مع ضرورة تنسيق جهود القوى المدنية، داخل «صمود» وخارجها، للضغط نحو وقف الحرب.

كما يدعو إلى إيجاد تنسيق بين هذه القوى، وبين قوى أخرى كحزب البعث، وجيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، والمؤتمر الشعبي، من أجل صناعة دبلوماسية موازية مع المنظمات الدولية، تعالج قضايا حيوية مثل حماية المدنيين، وتقديم الخدمات الأساسية بالتساوي، لتجنّب خلق فجوات جديدة قد تعيد إنتاج الصراع.

وأخيراً، يشدّد شهاب على أن أي وساطة إقليمية أو دولية لا تتضمّن مشاركة حقيقية للسودانيين ستنتج اتفاقاً هشّاً، كما حدث في اتفاق 2005، ولن تؤدي إلى إنهاء الحرب فعلياً، بل ستؤسس لجولات جديدة من الصراع أشدّ خطورة وضراوة.

مراهقة سياسية:

وفي الجانب الآخر يرى عضو الحركة الشعبية شمال _ جناح الحلو_ العضو في تحالف تأسيس مناضل الطيب أن النظر إلى هذه الحرب بمعزل عن التاريخ الطويل للدولة السودانية، هو ما أوقع الكثير من القوى السياسية في فخ خطير. فمنذ عام 1955، والسودان يخوض حروبًا متتالية، غير أن تلك الحروب، تاريخيًا، لم تكن ذات طابع إثني. إلا أن ما يجعل الحرب الحالية في غاية الخطورة، حسب رأيه، هو اقترانها با لإ ثنيا ت المكوّنة لأطراف النزاع، وهي نقطة بالغة الحساسية

ويؤكد أن تعاطي القوى السياسية مع هذه الحرب اتّسم بما يمكن وصفه بـ«المراهقة السياسية». ذلك أن الحركة الإسلامية هي من أشعلت فتيل الحرب، لكن القوى السياسية، وللأسف، ابتلعت الطُعم. وخلال فترة «قحت» التي تحوّلت لاحقًا إلى «تقدم»، وجدت نفسها في موقع الدفاع، وهو ما يعتبره مناضل من أبرز الإشكالات التي واجهت تلك المرحلة.

ويضيف أن المعركة في جوهرها تتعلق بمؤسسة الجيش، التي باتت – حسب تعبيره – أكبر حزب سياسي في السودان، وهو الحزب الذي ظلّ ممسكًا ببوصلة الدولة السودانية منذ عام 1965. إذ أن الجيش هو من قطع الطريق أمام كل الديمقراطيات، بداية من الحكومة الوطنية الأولى، مرورًا بثورة أكتوبر، وثورة أبريل، وأخيرًا ديسمبر. وفي كل مرة، كان يتدخل ليجهض أي مشروع ديمقراطي.

ويعتقد مناضل الطيب أن هذه الحرب قد تكون معركة الجيش الأخيرة، في وقت باتت الحركة الإسلامية تدرك أنها تورطت في حرب لا يمكن التراجع عنها بسهولة. وعلى ضوء هذه المعطيات، يرى أن الكتل السياسية بدأت تتشكل بوضوح، وهي: كتلة بورتسودان، وكتلة «تأسيس»، وكتلة «صمود».

وفي هذا السياق، يرى أن كتلة بورتسودان غير قابلة للاستمرار على المدى الطويل، لكونها تجمّعاً قائماً على السلطة، وبالتالي فهي عرضة للتفكك عند أول خلاف بشأن تقاسم النفوذ. أما كتلة «تأسيس»، فيدعو إلى عدم تصنيفها ككتلة حرب، رغم انخراط كل من الدعم السريع والحركة الشعبية ضمن مكوناتها، إذ إنها كتلة تسعى لفتح آفاق نقاش جديدة تؤسس لبناء دولة. وهي، وفق توصيفه، واحدة من الكتلتين الرئيسيتين الحاضرتين بقوة في المشهد السياسي الحالي.

أما كتلة «صمود»، فيؤكد مناضل أنها تعاني من تباينات داخلية تمنعها من اتخاذ مواقف واضحة، لكنه لا يعتبر ذلك هجومًا أو تحاملًا، بل يرى أن وجود «صمود» في المرحلة القادمة سيكون ذا أهمية بالغة، حتى وإن لم يكن وزنها كبيرًا حاليًا، نظرًا لأن الطرفين الفاعلين الأساسيين في الحرب لا يزالان هما الجيش والدعم السريع.

ويضيف أن الحرب انتقلت إلى مرحلتها الثانية، بعد أن شهدت المرحلة الأولى انتهاكات جسيمة ارتكبتها الأطراف المتحاربة. غير أن الحركة الإسلامية – كما يوضح – استخدمت أساليب قذرة، مستعرضًا ما حدث في ولاية الجزيرة، حيث قام الإسلاميون بحشد مجموعات تابعة لهم لإثارة الدعم السريع، الذي يضم أطرافًا غير منضبطة، وهو ما تسبب في موجة من الانتهاكات.

ويشير إلى أن «صمود» حاولت الانتقال من «تقدم» بطريقة لم تكن ناجحة بالكامل، حيث أدت طريقة إدارة الصراع بعقلية النادي السياسي التقليدي إلى تفاقم الأوضاع. ويدرك «صمود» أن معركته هي مع الحركة الإسلامية المتغلغلة في مؤسسة الجيش، لكنه لم يقطع حواراته مع أي طرف، ما يشير إلى نية في عدم التصعيد.

منحى خطير

ويحذّر من أن المناورات السياسية ستزيد الوضع تعقيدًا، لافتًا إلى أن الحرب بدأت تأخذ طابعًا إثنيًا خطيرًا، في ظل تصاعد نبرة التصفية العرقية. ويشير إلى واقع مؤلم: هناك أجيال ضاعت في التعليم، وهناك مناطق في الوسط السوداني تعيش حالة من التوتر الإثني، حيث يقول البعض علنًا: «لا نريد أن يبقى كمبو مرة أخرى»، في إشارة إلى التجمعات السكانية التي أصبحت هدفًا للصراع.

ويرى مناضل الطيب أن الأفق لا يحمل أي بوادر لحلول قريبة، لا سيما أن الحرب في مرحلتها الثانية تشهد تدخلات دولية متزايدة قد تعيق أي مسار سلمي فعّال. ويذهب إلى أن هناك سيناريو ثالث يلوح في الأفق، يتمثّل في دخول جماعات إسلامية وإرهابية إلى الساحة السودانية، في حال فشل الحركة الإسلامية في تحقيق أهدافها في المرحلة الثانية.

ويؤكد أن الإسلاميين لا يمانعون في فصل دارفور إذا تمكّنوا من السيطرة على الوسط، والشرق، والشمال، مشيرًا إلى أن محمد سيد أحمد الجاكومي يمارس مناورات أمنية بالتنسيق مع استخبارات بورتسودان والإسلاميين للتأثير على الحركات المسلحة في دارفور. ويضيف أن العقبة الأكبر أمامهم هي منطقتا النيل الأزرق وجنوب كردفان، إذ لا يمكّنهم التنازل عن ما يُعرف بـ«مثلث حمدي»، الذي يراه الإسلاميون – مع شرق السودان – الشكل الأمثل للحفاظ على مصالحهم.

ويصف تحالف «تأسيس» بأنه خطوة استباقية هدفها الحفاظ على أكبر قدر من القوى المؤثرة في جسم سياسي واحد، لاحتواء المشهد المتصدع. ويضم هذا التحالف مجموعات من الشرق والشمال، ما يمنحه فرصة للمساهمة في الحفاظ على ما تبقى من بنية الدولة. لكنه، في ذات الوقت، يرى أن السيناريوهات الراهنة، وما تحمله من غبن وإثنية وتصفيات، تنذر بانفلات يصعب السيطرة عليه،

وقد تفشل القوى السياسية في مواجهة الخطاب الخطير الذي تتبناه قيادة بورتسودان.

ويُعرب مناضل عن أسفه من أن القوى السياسية المدنية، ممثلة في تحالف «صمود»، لا تزال تتصرف بردود أفعال، وتغيب أحيانًا عن الساحة ثم تعود، دون استراتيجية إعلامية واضحة. وذكر أنه في رمضان الماضي، صرّح رئيس «صمود» بأن لديهم إشكالاً كبيرًا في الإعلام، بل إن الإعلام ربما يكون غائبًا تمامًا، ولا توجد حتى الآن أي استراتيجية إعلامية من «قحت»، أو «تقدم»، أو «صمود» للتعامل مع الحرب بفعالية.

ويؤكد أن تحالف «صمود» مهم، لكن من خارج ساحة الصراع المباشر، ويحتاج إلى خطة إعلامية واضحة لتمرير أجنداته والتقليل من حدة الخطاب الحالي.

ويحذر من أن المرحلة الثانية من الحرب قد تطول، لأن التغيير الذي حدث في ديسمبر كان مرتهنًا لأطراف خارجية. ويعتقد أن ما جرى في 11 أبريل كان انقلابًا بمباركة بعض القوى السياسية الإقليمية، التي انقسمت إلى تيارات متعددة: تيار الدوحة وتركيا، وتيار مصر والسعودية والإمارات، إلى جانب تيار داخل الجيش السوداني نفسه.

ويشير إلى أن التيار المصري – السعودي – الإماراتي لم يكن كتلة واحدة متجانسة، بل يحمل في داخله تباينات كثيرة، وكان ذلك من الأسباب التي أثّرت على عملية الانتقال، وساهمت في تعقيد المشهد. ويصف الانقلاب الذي نفذته مجموعة جوبا بالتعاون مع الجيش والدعم السريع بأنه «رصاصة الرحمة» التي أُطلقت على الدولة السودانية بشكلها القديم. ومع أن الدعم السريع قدّم اعتذارًا لاحقًا، إلا أن الضرر كان قد وقع بالفعل.

ويختم مناضل الطيب بالتأكيد على أن الدولة السودانية لن تعود إلى سابق عهدها إلا إذا وُجد فعل حقيقي وإرادة سياسية لدى جميع الأطراف، سواء في «تأسيس»، أو داخل «صمود»، أو حتى ضمن كتلة بورتسودان. ويرى أنه يمكن الاستفادة من بعض الأطراف داخل هذه الكتلة بسبب ما تملكه من علاقات وتأثير، غير أن الحركة الإسلامية والجيش، لن يتنازلا عن هذه «المعركة الأخيرة»، التي قد تنتهي إما بتقسيم السودان، أو بهزيمة أكبر حزب سياسي حالي، وهو الجيش المتحالف مع الحركة الإسلامية.

وفي ختام الحلقة يرى الأستاذ إسماعيل التاج أن جميع المداخلات – سواء من شهاب إبراهيم، أو مناضل الطيب الحلاوي – كانت متكاملة، حيث ركزت في جوهرها على التناقضات داخل كيانات «بورتسودان»، و«تأسيس»، و«صمود»، مشيرًا إلى أن شهاب إبراهيم قد أسهب تحديدًا في تناول مسألة الصراع وإدارته داخل «تقدم».

ويؤكد أن العمل في إطار التحالفات ظلّ صعبًا عبر التاريخ السوداني السياسي الحديث، بدءًا من «الجبهة الوطنية» في السبعينات، مرورًا بـ«التجمع الوطني الديمقراطي» في التسعينات، ثم «الحرية والتغيير»، وأخيرًا «تقدم». كلها تجارب تحالفية شابتها الصعوبات في التكوين والإدارة، وتدهور أداؤها لاحقًا، لا سيما بعد اتفاق نيفاشا في 2005. ويتساءل: أين ذهب التجمع الوطني الديمقراطي بعد ذلك؟ لقد تلاشى، وتبعه ملحق اتفاق القاهرة وغيره.

طبيعة معقدة

ويشير إلى أن طبيعة التحالفات بطبيعتها معقدة، إلا أن هناك لحظات تاريخية يجب اغتنامها. ويستشهد بلحظة «الحرية والتغيير» في الفترة الانتقالية، التي كانت تمثل فرصة تاريخية لتقوية التحالف وتحصين مسار الانتقال. لكن – للأسف – وقع تكرار لنفس الأخطاء التي ارتكبت في 1958. فعندما وصف د. جون قرنق نظام «الإنقاذ» بـ«مايو 2»، لم يُؤخذ كلامه على محمل الجد، رغم توقيع اتفاق الميرغني-قرنق في نوفمبر 1988، الذي تأخرت القوى المدنية في البناء عليه لتحصين مسار الانتقال.

ويضيف أنه في فترة مثل تلك، حيث هناك قوى «ردّة» تتربص، ينبغي على القوى المدنية أن تتحصن على الأقل مع شركائها بنسبة 90 أو 100%. فقد كان من الممكن إبرام اتفاقات مماثلة مع حركة تحرير السودان أو الحركة الشعبية – شمال، لتقوية الموقف الداخلي. لكن ما حدث كان تكرارًا لذات النمط، وأُهدرت الفرصة إلى أن وقع الانقلاب.

ويشير إلى أن المؤتمر التأسيسي كان فرصة حقيقية للتأمل واستخلاص العبر، فقد تمكّنوا من حشد 600 مشارك من مختلف أنحاء العالم، وهو عدد معتبر، لكن لم يتم التقدم خطوة إلى الأمام، نظرًا لأن 500 من المشاركين انتموا إلى ثلاث تنظيمات محددة، في حين لو أُتيح المجال لقوى سياسية ومجتمعية أوسع، لكان بالإمكان تحقيق تقدم نوعي وتحويل «تقدم» إلى منصة وطنية شاملة.

ويؤكد التاج أن قوى كـ«الحركة الشعبية – شمال جناح الحلو»، وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، تتقاطع مع قوى الحرية والتغيير في نحو 95% من المسلمات الوطنية، وكان

يمكن التفاهم معها. بل حتى عندما وقّع حمدوك اتفاقًا في هذا السياق، لم يُعامل بالشكل اللائق، وهي فرصة أخرى أُهدرت.

ويختم حديثه بالقول إننا الآن أمام قضية مصيرية تتعلق بمصير الوطن: «يكون أو لا يكون»، ومن الضروري اتخاذ قرارات شجاعة وتحمل نتائجها. فالقيادة تتطلب شجاعة في اتخاذ القرار، حتى وإن لم يكن محبوبًا. أما أمراض احتكار المقاعد، فهي ما أقعد «الحرية والتغيير»، وعطّل الانتقال الديمقراطي منذ 1985، وهي ذات الأمراض التي تعاني منها «تأسيس». وفي أوضاع استثنائية، لا بد من التجرد وتحمل المسؤولية، حتى لو تطلّب الأمر تقديم تضحيات كبيرة.

من جانبه، ركز شهاب إبراهيم ، في مداخلته الختامية على نقطتين مترابطتين تُقدّمان إجابة واضحة بشأن التناقضات داخل القوى المدنية الديمقراطية، وتحديدًا في تحالف «صمود». وأوضح أن التباينات بين مكونات القوى المدنية هي جزء من طبيعة العمل السياسي، ولا يجب أن تُحمَّل دومًا على محمل سلبي.

ويرى أن المشكلة الأساسية لا تكمن في وجود الاختلاف، بل في طريقة إدارة هذا الاختلاف. وعلى الرغم من الإشكالات، فإن التجربة داخل «تقدم» أفرزت شكلًا من أشكال الممارسة السياسية الصحية. فالانقسام بين «صمود» و«تأسيس» لم يكن حادًا أو تدميريًا، بل يعكس تباينًا في الموقف السياسي، وهو ما يجب أن يُقرأ بإيجابية.

ويؤكد أن التحالفات السياسية تُبنى على أساس الموقف والرؤية، وحتى في حال وجود اختلافات، فإن التنسيق يبقى ممكنًا. ويُشير إلى أن «صمود» تحافظ حتى اليوم على قنوات التواصل مع العديد من الجهات، بما فيها «تأسيس» والمجموعات التي تدعم حكومة الأمر الواقع في بورتسودان، وهو أمر مهم في ظل حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي السائدة.

ويضيف أن الدور الذي تقوم به «صمود» حاليًا ليس مجرد وساطة، بل هو فعل سياسي مؤثر. فالتحالف يسعى لتقديم التنازلات الممكنة، لا بهدف وقف الحرب فقط، بل لإنهائها جذريًا. ويرى أن الحل في نهاية المطاف سيكون عبر حوار دستوري شامل، أو أي إطار آخر يكرّس وحدة السودان.

ويُشدد على أن وحدة البلاد لا تتحقق بالقسر، بل بالتنازلات الطوعية من جميع الأطراف. ويشير كذلك إلى الدور المحوري الذي لعبته «صمود» في عدد من المحافل الدولية، منها مساهمتها غير المباشرة في جلسة مجلس الأمن التي استخدمت فيها روسيا «الفيتو»، بعد أن دفعت «صمود» بمقترح عبر بريطانيا ناقش حماية المدنيين.

كما يسلط الضوء على مؤتمر لندن الأخير، والذي كان من المفترض أن تُشكّل فيه لجنة اتصال سياسي دولية وإقليمية، تعمل على التواصل مع أطراف الحرب. إذ أن هذه الأطراف باتت تضع أهدافها وفقًا لأجندات إقليمية ودولية، ما يُصعّب الحل ويُعقّد الموقف، خاصة في ظل تعنّت الجيش والإسلاميين المتحكمين في السلطة.

ويختم بالتأكيد على أن القوى المدنية، وعلى رأسها «صمود»، لا تنطلق من مواقع سلطوية، بل من كونها ممثلة لشريحة واسعة من السودانيين التواقين إلى وقف الحرب، رغم الانقسام، ورغم محاولات بعض القوى تجاهلها. وهذا الدور، وإن لم يخلُ من التباينات، يعكس جوهر الفعل السياسي، ويمثل البعد الغائب لدى قوى أخرى.

السلاح والحوار

أما مناضل الطيب، فقد أكد في مداخلته الختامية على أهمية ما طرحه كل من مولانا إسماعيل التاج وشهاب إبراهيم، مشيرًا إلى أن جميعهم متفقون على أن السلاح لا يمنع الحوار. فالحركة الشعبية لها باع طويل مع البندقية، كما لها سجل حافل في الحوارات والمذكرات.

وأوضح أنه قدم ورقة بحثية في رمضان الماضي، تناولت تاريخ التحالفات السياسية في السودان منذ ما قبل الاستقلال وحتى «تأسيس»، وخلص إلى أن هناك نمطًا ثابتًا، حيث توقع القوى السياسية على مواثيق محترمة، لكن بمجرد اقترابها من السلطة تتناسى تلك الالتزامات.

ويستشهد بمقررات أسمرا للقضايا المصيرية عام 1995، التي حسمت عدة قضايا محورية: مثل علاقة الدين بالدولة، ورفض تشكيل الأحزاب على أسس دينية أو عرقية. ورغم ذلك، بعد ثورة ديسمبر، تفاجأ مناضل الطيب بأن هناك قوى وقعت على تلك المقررات قبل أكثر من 24 سنة، لكنها الآن تقف حجر عثرة أمام تنفيذها.

ويشير إلى زيارة حمدوك إلى كاودا برفقة المجتمع الدولي، باعتبارها رسالة قوية بضرورة استصحاب تلك القوى في عملية الانتقال، إلا أن رد المؤسسة العسكرية كان صادمًا. فقد قال شمس الدين كباشي إن الاتفاق كان «عطاء من لا يملك لمن لا يستحق»، وهو ما يدل على أن السيطرة الفعلية كانت بيد

الجيش، وليس القوى المدنية.

حزب سياسي

ويؤكد أن الجيش هو أكبر حزب سياسي في السودان منذ الاستقلال، وهو من ظل يتحكم في مسارات الدولة. ويرى أن «صمود» يجب أن تواصل بوضعها الحالي كطرف ثالث، لكن في ذات الوقت لا بد من فتح حوارات بين «تأسيس» و»صمود»، خاصة وأن المسافة بينهما ليست بعيدة، ويمكن إيجاد نقاط التقاء، بما في ذلك مع أطراف كحركة عبد الواحد نور.

ويعتبر أن اتفاقًا مشتركًا بين «صمود»، و»تأسيس»، وعبد الواحد نور يمكن أن يُخفف حدة الحرب، مع ضرورة بناء استراتيجية إعلامية موحدة بين كافة القوى الوطنية. ويحذّر من ابتذال الخطاب السياسي الذي تمارسه الحركة الإسلامية منذ أيام الجامعات، بهدف إفراغ الساحة من أي خطاب عقلاني وموضوعي.

ويضيف أن المعركة الحالية معركة مفصلية في مستقبل الدولة السودانية، وتحتاج إلى قوى سياسية ناضجة، تمتلك مبادرة ورؤية واضحة. فالحرب قد تدخل مرحلة ثالثة أكثر كارثية، تشمل مواجهة مباشرة بين الجيش وبعض حركات دارفور، مع احتمالية لعب «درع السودان» دورًا محايدًا في تلك المواجهة.

ويختم بالقول إن السودان مقبل على حرب طويلة الأمد، تتطلب تفكيرًا عميقًا، وخطابًا موضوعيًا، وقيادات سياسية تمتلك إرادة حقيقية، وتضع مصلحة الشعب السوداني فوق كل اعتبار. ومن هنا، تصبح الحاجة إلى الحوار بين مختلف القوى أمرًا لا غنى عنه لتفادي سيناريوهات الانقسام والتشظي.

من المحرر

شهدت الندوة السياسية التي جمعت عدداً من القيادات المدنية السودانية نقاشاً عميقاً حول جذور الأزمة الوطنية الراهنة وطبيعة الحرب الجارية والأدوار الممكنة للقوى المدنية في ظل الانقسام والتعقيد السياسي المتصاعد، حيث تلاقت آراء المتحدثين مولانا إسماعيل التاج وشهاب إبراهيم ومناضل الطيب على توصيف الحرب الحالية باعتبارها نتاجاً مباشراً لتاريخ طويل من التراكمات البنيوية في الدولة السودانية، وأنها امتداد لصراع مزمن على السلطة بين مؤسسة الجيش والقوى المدنية

وأكد المتداخلون أن الجيش تحول فعلياً منذ منتصف الستينات، إلى أكبر حزب سياسي في البلاد متحكماً في مسارات الحكم ومعرقلاً لأي تحول ديمقراطي بدءاً من الانقلابات المتعاقبة وحتى إشعال الحرب الأخيرة بتحالفه الواضح مع تيارات الإسلام السياسي

في المقابل أظهرت المداخلات إدراكاً جماعياً لأزمة التحالفات المدنية المتكررة التي فشلت في كل مرة في التماسك واستثمار اللحظات التاريخية بدءاً من الجبهة الوطنية في السبعينات مروراً بالتجمع الوطني الديمقراطي ثم الحرية والتغيير وصولاً إلى تحالفي تقدم وصمود، وأجمع المشاركون على أن هذه التحالفات كثيراً ما سقطت أمام نزعة احتكار القرار والتمسك بالمقاعد بدلاً من تغليب المصلحة الوطنية وتوسيع قاعدة الفعل السياسي المدني

المداخلات قدمت تقييماً صريحاً لأداء القوى المدنية خلال الفترة الانتقالية، حيث رأى إسماعيل التاج أن غياب القرارات الشجاعة والتحصين السياسي للتحول بعد الثورة سهّل عملية الانقلاب لاحقاً مشيراً إلى أن الفرص التي توفرت للتفاهم مع الحركات المسلحة لم تُستثمر كما ينبغي فيما رأى شهاب إبراهيم أن الانقسام بين صمود وتأسيس ليس مأزقاً وإنما اختلاف في الرؤية السياسية يمكن البناء عليه مشيراً إلى أن صمود ما زالت تحتفظ بقنوات تواصل مفتوحة حتى مع الداعمين لحكومة بورتسودان وهو ما اعتبره شكلاً ناضجاً من أشكال العمل السياسي في زمن الحرب

من جانبه حذّر مناضل الطيب من دخول البلاد في مرحلة ثالثة من الحرب وصفها بالمفصلية محذراً من أن السودان قد ينفتح على موجة من التدخلات الإقليمية والجماعات المتطرفة إذا لم تبادر القوى المدنية إلى التقاط زمام المبادرة وإعادة بناء خطاب وطني جامع وشدد على أهمية حوار جاد بين صمود وتأسيس والحركات الوطنية كعبد الواحد محمد نور لتقليل حدة الصراع وتفادي كارثة أوسع

ورغم تباين اللهجات وحدّة بعض المواقف إلا أن الندوة اتسمت بروح مسؤولة كشفت عن إدراك عميق لحجم الخطر المحدق وضرورة أن تلعب القوى المدنية دوراً متقدماً بعيداً عن منطق رد الفعل والاصطفافات الحادة وقد بدا واضحاً أن هناك تقاطعاً موضوعياً بين مختلف القوى في الرؤية الكلية وإن اختلفت الأساليب ووسائل التأثير وأن المطلوب اليوم هو إرادة سياسية شجاعة تخرج العمل المدني من دائرة الانتظار إلى مجال الفعل المبادر لأن الوقت لا يعمل لصالح السودان ما لم يتحرك أبناؤه المدنيون بمسؤولية وشجاعة وواقعية

عالم بلا ديمقراطية.. وسودان بلا مشروع

محمد عمر شمينا

ملخص

يري الكاتب أن العالم يشهد تراجعًا واضحًا في مركزية الديمقراطية كقيمة سياسية، و يتجلى السودان كأحد أبرز النماذج على هذا التحول، إذ تعاني البلاد من فراغ سياسي عميق في ظل حرب مستمرة، وانسداد داخلي، وتراجع الاهتمام الدولي الجاد، مع تضاؤل زخم الحركة الجماهيرية وانهيار المسار المدني.

ويذكر أن التقارير الدولية تشير إلى أن الغرب بات يتعامل مع الديمقراطية كقضية هامشية في السياسة الخارجية، وأن السودان لم يعد ضمن أولويات أي مشروع ديمقراطي عالمي، بل إن السياسة الأميركية باتت تركز على «إدارة الصراع» لا حله.

يشير إلى أن الأزمة تتعمق داخليا مع سلوك القوى العسكرية المتصارعة التي تستثمر الفوضى لتكريس نفوذها، في ظل تشرذم القوى المدنية وتآكل شعبيتها، والمبادرات الخارجية تفتقر إلى استراتيجية واضحة، بينما تتحول القوى السياسية المحلية إلى كيانات مُستهلَكة في انتظار الخارج.

يدعو الكاتب إلى فرصة جديدة لبناء مشروع ديمقراطي سوداني من الداخل، لا يستمد شرعيته من الخارج بل من صوت الناس، ويتطلب ذلك تأسيس كتلة تاريخية مدنية جديدة تنبثق من المجتمع، وتبني مشروعًا سياسيًا يرتكز على النقابات ولجان المقاومة، لا على المحاصصات والنخب المتكلسة.

في عالم تراجعت فيه مركزية الديمقراطية كقيمة سياسية، وانسحب فيه الغرب تدريجيًا من أدواره التقليدية في دعم التحولات المدنية، يبدو السودان اليوم كأحد أكثر الأمثلة صراحة على هذا التحول الجيواستراتيجي. فبينما تدخل الحرب عامها الثالث منذ اندلاعها في أبريل 2023، وتتصاعد المعاناة المدنية، تتراجع فرص التسوية السياسية، وتتآكل الحركة الجماهيرية التي شكّلت في السابق روح الانتفاضة. وبين انسداد الداخل وغياب الاهتمام الجاد من الخارج، يتعمق فراغ المشروع الوطني.

في تقرير صدر عن مؤسسة كارنيغي في يوليو 2025، بعنوان (ما مستقبل الدعم الدولي للديمقراطية؟)، يعترف كبار الباحثين بأن لحظة الهيمنة الليبرالية قد انتهت. الديمقراطية، التي رُوّج لها لعقود كمنتج غربي جاهز للتصدير، لم تعد على جدول أولويات السياسة الخارجية. انسحاب واشنطن من برامج الدعم، وانشغال أوروبا بأزماتها الداخلية، وضعف أدوات المجتمع الدولي التقليدية، كلها مؤشرات على أن زمن (الديمقراطية المدفوعة خارجيًا) قد طُوي، أو في أحسن الأحوال، أُعيد تعريفه.

يتعمق هذا التشخيص حين يُقارن مع ما ورد في مقال تحليلي ممتاز للدكتور الشفيع خضر سعيد، نُشر في صحيفة القدس العربي بتاريخ 6 يوليو 2025 تحت عنوان (إشارات ضعيفة على إطلاق وساطة جديدة في السودان)، أشار فيه إلى تقرير حديث صدر في مجلة (أفريكا كونفدنشيال)، وتضمن تحليلًا للباحث الفرنسي رونالد مارشال، المعروف بمتابعته الدقيقة لقضايا القرن الأفريقي. ووفقًا لما أورده د. الشفيع خضر، فإن السياسة الأميركية تجاه السودان باتت تميل إلى ما يُسمى (إدارة الصراع)، لا حله. لم يعد الهدف هو إنتاج تسوية عادلة أو دعم انتقال ديمقراطي، بل احتواء الكارثة ومنع تمددها إقليميًا. وقد لفت د. الشفيع في قراءته إلى أن واشنطن تحاول نقل (وصفات السلام السريع) من دول وسط أفريقيا إلى السودان، رغم الفروقات البنيوية العميقة بين الحالتين.

ضمن هذا السياق، تتعدد مبادرات الوساطة، دون أن تنجح أي منها في بناء مسار تفاوضي جاد. من جدة إلى أديس أبابا، ومن القاهرة إلى البحرين، وصولًا إلى محاولات جزئية في لندن، تتوالى اللقاءات وتُصدر البيانات، بينما تستمر المعارك ويتعمق الانهيار. المشكلة لا تكمن فقط في تناقض أجندات الأطراف الإقليمية، بل في غياب رؤية استراتيجية شاملة لدى الجهات الدولية، التي باتت تتعامل مع الملف السوداني باعتباره عبئًا دبلوماسيًا، لا مسؤولية أخلاقية أو سياسية.

أما في الداخل، فالصورة لا تقل التباسًا. القوى العسكرية المتصارعة تستثمر حالة الفراغ لصالح مشاريعها الخاصة: الجيش يعيد إنتاج سلطته بواجهة مدنية شكلية، والدعم السريع يكوّن تحالفات سياسية موازية، تحاول أن تمنح العنف غطاءً سياسيًا. في المقابل، تظهر القوى المدنية في حالة هشاشة متزايدة. الخطاب منقسم، الثقة الجماهيرية متآكلة، والحركة الشعبية التي كانت تقود الشارع في ديسمبر باتت منهكة، محاصرة بين الإغاثة اليومية وسقوف الخوف.

كثير من هذه القوى ظل أسير الانتظار: انتظار المواقف، وانتظار المبادرات، بل وأحيانًا انتظار السفارات. فبدل أن تُبادر إلى فرض معادلة وطنية جديدة من أسفل، انشغلت بمشاريع سياسية نُسجت في الفراغ، وتنافست على التمثيل في غياب الفعل. النتيجة كانت أن القوى الدولية نفسها لم تعد ترى فيها شريكًا قادرًا أو ضروريًا، فتحوّل المشهد إلى تسويات تدور في فلك من يملكون السلاح، لا من يمتلكون المشروعية الأخلاقية.

الفراغ السياسي الناتج عن هذه المعادلة يفتح الباب أمام سيناريوهات بالغة الخطورة. دولة آيلة للتفكك، صراع غير قابل للحسم، مجتمعات محطمة، وملايين النازحين بلا أفق. في ظل هذه الوقائع، لا يمكن الحديث عن استعادة مشروع وطني دون إعادة تعريف جوهر هذا المشروع، ومن هم الفاعلون فيه، ولمن يتوجه.

التحليل الذي قدمه تقرير كارنيغي لا ينفي إمكانية البناء، بل يدعو إليه من زاوية مختلفة: إذا كانت الديمقراطية لم تعد تأتي من الخارج، فقد يكون ذلك فرصة ولو قاسية لإعادة إنتاجها من الداخل، بصيغ جديدة، متجذّرة في القواعد الاجتماعية، لا في المراكز السياسية المهترئة. لكن هذا يتطلب جرأة، وصدقًا مع النفس، ورؤية لا تبحث عن الشرعية في بيانات الدعم، بل في صوت الناس.

بالنسبة للقوى المدنية، فإن التحدي الأساسي هو الانتقال من مرحلة التشتت والمناورات إلى تأسيس كتلة تاريخية جديدة، تنبع من المجتمع وتعود إليه. لا مجال لتحالفات فوقية بلا جذور، ولا جدوى من خطاب نظري غير متصل بالواقع. المطلوب الآن إعادة بناء شبكة اجتماعية – سياسية، تنطلق من لجان المقاومة والنقابات والمؤسسات المهنية، وتُعيد تنظيم الإرادة الشعبية في مشروع سياسي واضح.

أما القوى العسكرية، فهي أمام لحظة حاسمة، إما مواصلة الحرب إلى الهاوية، أو الاعتراف بأن طريق الحكم عبر السلاح قد أغلق. الدعوة هنا ليست إلى استسلام طرف لطرف، بل إلى وقف القتال فورًا، والقبول بمسار سياسي مدني يُبنى من خارج معادلة المحاصصة التقليدية. أيّ حل يبقي على جوهر الأزمة لن يكون حلاً، بل إدارة مؤقتة للخراب.

عالم بلا ديمقراطية لا يعفي السودانيين من بناء مشروعهم، بل يُحرضهم عليه. وسودان بلا مشروع ليس سوى ساحة مفتوحة لكل التدخلات. بين انسحاب الخارج، وتمزق الداخل، لا بد من فعل جديد فعل وطني، شجاع، يبدأ من القاع لا من القمة، وينتهي إلى الناس لا إلى التسويات.

البحر الأحمر عبث المساومة واستدعاء الأزمات؟؟

صلاح جلال

ملخص

يتناول المقال تصريحات مسؤولين سودانيين حول منح قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر، منتقدًا التبسيط المخل لقضية أمن قومي بالغة الحساسية.

يشير إلى أن الرئيس المخلوع عمر البشير سبق أن حاول المساومة على هذا الموقع الحيوي لإنقاذ نظامه، ويؤكد أن روسيا طالما سعت للحصول على موطئ قدم في هذه المنطقة دون أن تنجح بسبب تعقيدات دولية وإقليمية.

يوضح المقال أهمية الموقع الجيوسياسي للبحر الأحمر الذي يربط بين ثلاث قارات ويمثل شريانًا عالميًا للتجارة والطاقة، ويحذّر من التعامل معه كأداة مساومة سياسية داخلية، ويقارن بينه وبين ممرات دولية أخرى مثل مضيق هرمز والدردنيل.

يقترح الكاتب عقد ورشة وطنية عاجلة لوضع استراتيجية متكاملة للتعامل مع أمن البحر الأحمر بما يخدم مصالح السودان العليا، بدلًا من جعله أداة لصراعات النخب المتصارعة على السلطة.

(1)

- تناقلت الوسائط الإعلامية تصريحات متواترة للفريق ياسر العطا والسيد مالك عقار ووزير الخارجية السابق وآخرين حول منح قاعدة عسكرية على البحر الأحمر لدولة روسيا الاتحادية، جاء الحديث بتبسيط مخل لدرجة السذاجة لقضية إستراتيجية كبرى ومعقدة، وهى قضية أمن قومي من الدرجة الأولى لا يجب التلاعب بها ضمن ديناميات صراع السلطة كما فعل نظام الرئيس المخلوع عمر البشير في آخر أيامه. قبل سقوطه الداوي في ثورة ديسمبر المجيدة حاول البشير مقايضة بقاء نظامه واستمراره في الحكم بالمساومة على أمن البحر الأحمر مع عدة دول منها إيران وتركيا، ومنح روسيا الاتحادية الترخيص بتأسيس قاعدة، بلا شك أن العرض من النغمات المحببة للدب الروسي، فقد كانت خططه الأمنية منذ أيام الحرب الباردة، تقوم على إيجاد موطئ بارجة عسكرية في المياه الدافئة على شواطئ البحر الأحمر، لم يتحقق هذا الحلم الروسي الإستراتيجى على الأرض، فقد كانت هناك محاولة جادة أيام الرئيس سياد بري في الصومال، وكذلك محاولة أخرى في اليمن الجنوبى على أيام حكمها الشيوعي في عهد الرئيس سالم البيض، لكن كلا المحاولتين لم تفضيا إلى تأسيس قاعدة عسكرية دائمة روسية على البحر الأحمر، لتعقيدات الموضوع وكثرة التقاطعات الإقليمية والدولية حوله.

(2)

- فعالية الدول على المسرح العالمي من بين مقوماتها الموقع الجيواستراتيجي لارتباطه بالإستراتيجية الكلية للدولة [السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية] يستخدم الوضع الجيو استراتيجي بحذر شديد في الضغط والمساومة الدولية لتحقيق أهداف الدولة الوطنية العليا، كما ذكر ذلك السفير نصرالدين والي في مقاله الموسوم كيف نتحدث مع واشنطون 16 ديسمبر 2019م.

الممرات المائية العالمية مسألة معقدة فهي عبارة عن شبكة عنكبوتية من المصالح والاستراتيجيات الدولية المتضاربة والمتعارضة، التعامل معها ككرت ضغط ومساومة كالسير في حقل للألغام، من الممرات المائية ذات الأهمية العالمية في منطقة الشرق الأوسط ممر الدردنيل ومضيق البوسفور الذى تتحكم فيه

تركيا ويعتبر المدخل الوحيد للسفن الروسية إلى البحر الأبيض المتوسط، والرابط بين قارتي آسيا وأوربا ويأتي بعده مضيق هرمز الذي تعتمد عليه دول مثل العراق والكويت وقطر والبحرين لوصول تجارتها للعالم الخارجي، وتسيطر على إدارته سلطنة عمان وتشاطئها الجمهورية الإيرانية، لما على هذا المضيق من صراعات طرحت بريطانيا تشكيل قوة عسكرية عالمية للسيطرة عليه وإدارته، كذلك قضية بحر الصين الجنوبي التي كادت تؤدي لحرب عالمية وما يزال التوتر قائمًا، السؤال هل بهذه البساطة التي طرحتها حكومة الفريق البرهان من الممكن إقامة قاعدة أجنبية على البحر الأحمر لدولة بوزن روسيا وإيران ذات تقاطعات عالمية على هذا الممر العالمي دون توافق إقليمي مع الدول المتشاطئة وتراضي دولي مع المستفيدين من هذا الممر المائي العالمي؟ إن هذه الخطوة الطائشة تمثل الدخول في عش الدبابير واستقطاب لصراع المحاور في دولة تعاني من الحرب والهشاشة والتحلل!

(3)

- لعلم جميع الجنرالات ومن يقف خلفهم البحر الأحمر يمثل أهم ممر مائي عالمي، يربط ثلاث قارات ويوصل المحيط الهندي بالمحيط الأطلسي، له ميزته الإقتصادية والعسكرية الهامة في الإستراتيجيات الدولية، عبره يُصدر حوالى 40% من بترول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية، وعبره تمر نصف التجارة العالمية بين أقصى الشرق والغرب، البحر الأحمر يمثل عمقًا أمنيًا واقتصاديًا لدول الخليج، كما يمثل مكونًا رئيسيًا في الإستراتيجية الاقتصادية والأمنية الأوربية والأمريكية والصينية، حيث تستورد أمريكا حوالى 25% من استهلاكها البترولي عبر البحر الأحمر، ويمثل البحر الأحمر ذراعًا أساسيًا في إستراتيجيتها العسكرية وضامن تفوقها العالمى في المحيطين الهندي والأطلسي، البحر الأحمر موقع تقاطعات دولية حادة واشتباك إستراتيجيات اقتصادية وعسكرية، وهو مسلح إلى أسنانه من عشرات الأساطيل في المياه الدولية للبحر الأحمر، تقتضى المناورة والمساومة بالبحر الأحمر الحِيطة والحذر في المساس بترتيباته الأمنية، فهو بلا شك يمثل جزءًا من جدوى السودان الجيوسياسية، يجب المناورة به بمعرفة وخبرة لتحقيق مصالح البلاد العليا الإقليمية والدولية، وليس بهذا التبسيط المخل والفجاجة كما ذكر ذلك الفريق ياسر العطا ضاربًا المثل بجيبوتي التي فتحت شواطئها للجميع الفرنسيين والأمريكان والصينين وبعض دول الخليج مما أفقدها السيادة على مياهها الإقليمية، هل تريدون أن يصبح السودان مثل جيبوتي؟ نرفض ذلك نحن أغلبية الشعب السوداني أن تتم مساومة خطرة في ظل نظام فاقد للشرعية والتمثيل الحقيقي للشعب.

(4)

-البحر الأحمر يكاد يكون بحيرة عربية خالصة ويرتبط بأمن قناة السويس مما يؤثر على الأمن القومى لمصر، ومن حيث عدد الدول المتشاطئة عليه فمن بين العشرة منها ثماني دول عربية هي الصومال وجيبوتي والسودان وعمان واليمن والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر والأردن، عدا اثنين هما إريتريا وإسرائيل، فقد كان البحر الأحمر تاريخياً محور تحركات دولية كبرى أيام الحرب الباردة، رغم أهمية البحر الأحمر الإستراتيجية لا توجد اتفاقية أمنية شاملة للدول المطلة عليه وخاصة العربية منها وهي شاهد على عمق التعقيدات على هذا الممر المائي، تم توقيع بعض الاتفاقيات الجزئية بين اثنين إلى ثلاثة دول من المتشاطئين لتنظيم مصالح اقتصادية وأمنية، لكن لا توجد اتفاقية شاملة تنظم أمن البحر الأحمر كله إلى اليوم ، لما فيه من تعقيدات وتقاطع استراتيجيات دولية جعلت التوصل لاتفاق حول أمن البحر الأحمر أمرًا غاية في الصعوبة ناهيك عن إقامة قاعدة نووية روسية عليه ووجود إيراني جنوباً يهدد أمن دول الخليج، هل تريدون بجهالة أن يسقط نيزك ليدُك مصالح السودان مع دول الغرب والإقليم؟

(5)

- الواقع الآن البحر الأحمر بحيرة دولية وتوجد في مياهه عدد ضخم من القطع العسكرية لمعظم دول العالم الكبرى والمتوسطة منها، كما توجد قواعد دائمة لكل من الولايات المتحدة وفرنسا والآن الصين بجيبوتي، يمثل خليج باب المندب بالجزء الجنوبي من البحر الأحمر أهمية قصوى للأمن والاقتصاد العالمي، عندما قامت ظاهرة القرصنة منطلقة من الشواطئ الصومالية ظهر الاهتمام العالمي بالبحر الأحمر، شاهدنا مشاركة حوالى عشرة آلاف سفينة وقطعة بحرية من كل أنحاء العالم للقضاء على القرصنة واستعادة الأمن للبحر الأحمر ومضيق باب المندب، هل سيتفرج العالم على تأسيس قواعد للسيطرة على

البحر الأحمر دون مقاومة وردود أفعال؟

(6)

- خلال الأعوام القليلة الماضية زاد اهتمام دول الخليج بالبحر الأحمر خاصة دولتي السعودية والإمارات حيث قامتا بتأسيس وجود عسكري دائم في باب المندب ووقعتا اتفاقيات مع الصومال وإريتريا مضافاً للوجود المصري الذي اتسم بقدر من القِدم، حيث يرتبط أمن البحر الأحمر بأمن قناة السويس المورد الاقتصادي الأهم في مصر، الجديد على المياه الدولية للبحر الأحمر تطوير وجود البحرية الإيرانية وأعقبتها البحرية الصينية التي تمتلك الآن وجودًا دائمًا يتجاوز العشرة آلاف جندي بين المياه الدولية واليابس في جيبوتي، كما توجد أساطيل أوروبية وهندية وروسية في عمق المياه الدولية، يمكن القول الآن إن البحر الأحمر مسلح حتى أسنانه وجاهز للاشتباك في أي صراع عالمي هل تعلم ذلك؟ كثير من الخبراء والمحللين منهم هنري كيسنجر ذكروا إذا كانت هناك حرب عالمية ثالثة ستبدأ من أحد موقعين بحر الصين الجنوبي أو البحر الأحمر! هل سيقدم السودان رقاع الدعوة للحرب العالمية الثالثة على شواطئه بسذاجة وعدم مسؤولية؟

(7)

- كان البحر الأحمر ذو حساسية سياسية كبيرة لمتخذ القرار السوداني خلال الفترة الديمقراطية الأخيرة 1986إلى 1989م رفضت فيها حكومة السيد الصادق المهدي منح الولايات المتحدة قاعدة عسكرية على البحر الأحمر، كما رفضت منح قاعدة برية لقوات التدخل الأفريقي أفريكوم، مما عرض علاقة السودان والولايات المتحدة لقدر من الجفاء والبرود، هل تعلم لماذا كان هذا الرفض؟ لأن البحر الأحمر يمثل حقل ألغام يجب التحرك فيه بوعي وعلم ومسؤولية ومعرفة بالمعطيات على المسرح الإقليمي والعالمي. هناك رسالة دكتوراة قدمها اللواء د.عمر محمد الطيب (حول الإستراتيجيات الأمنية في البحر الأحمر) أنصح بالاطلاع عليها. قدمت أسرة وادي النيل في مصر نهاية التسعينيات ندوة ذات مستوى عالٍ من الجودة تحدث فيها اللواء عمر محمد الطيب وقدم تلخيصًا رصينًا حول رسالته للدكتوراه يصلح أن يكون إستراتيجية للسودان White paper للتعامل مع أمن البحر الأحمر، لم يكن من بين مقترحاته منح قواعد عسكرية لدول أجنبية على أرض السودان، بل أشار لخطورة مثل هذه التصرفات على الأمن القومي السوداني وما تخلقه من انحياز واستقطاب دولي وإضرار بعلاقات السودان مع جيرانه خاصة في مصر والخليج وبقية دول العالم.

(8)

- ما قدمه الرئيس المخلوع البشير في موسكو في العام 2017م من عرض لروسيا يعتبر اختراقًا وتهديدًا للأمن القومي السوداني، لم يحدث له مثيل في تاريخ البلاد حتى عندما كانت ترفع الحكومة في السودان شعارات الاتحاد السوفيتي العظيم، كما يشكل تصرف الفريق البرهان الحالي ومن يقف خلفه خطرًا على دول الخليج العربي والغرب. قد لا يعلم الفريق العطا وعقار ود. جبريل تعقيدات دعوة روسيا وإيران للبحر الأحمر في إطار صراعهم المحموم من أجل السلطة والحاجة لظهير دولي *خطورة منح قواعد أجنبية على التراب الوطني في البحر الأحمر تتقاطع مع الإستراتيجيات الخليجية والمصرية والأمريكية والأوربية والإسرائيلية في البحر، فهي استقطاب عداء مجاني لدولة صغيرة ومحدودة القدرات تعيش في حالة حرب أهلية مثل السودان، لذلك نقول مثل هذا العبث بالأمن القومي الوطني هو الذي يأتي بالطائرات طافية النور لضرب الخرطوم في دولة دفاعها ما يزال بالنظر، كل ما تملكة ضبط النفس والاحتفاظ بحق الرد.

(9)

-- **ختامة**

(منح تسهيلات لدولة إيران وقاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر هى عطاء من لا يملك لمن لا يستحق* على القوى الوطنية السودانية والعقلاء في البلاد العمل على إلغاء هذا الموضوع الخطر على أمن ومصالح البلاد فوراً، يجب العمل على عقد ورشة تنويرية في الوقت المناسب لكل المختصين تخرج بتوجيهات واضحة لكيفية التعامل مع القضايا الإستراتيجية خاصة أمن البحر الأحمر. (الما بعرف يغرف ما تدوهو الكأس، بيكسر الكأس ويعطش الناس)، البحر الاحمر أحد كروت المساومة الدولية الهامة للسودان يجب أن نعرف كيف نلعب به لمصلحة إستراتيجيات السودان العليا الاقتصادية والأمنية والمعلوماتية، ليست لصراعات السلطة وأزماتها.

لا يَصلُحُ الناسُ فَوضى لا سَراةَ لَهُم
وَلا سَراةَ إِذا جُهّالُهُم سادوا

12 يوليو 2025م

حينما تبكي الأشجار.. غابة السنط تستغيث..!

ملخص

تتعرض غابة السنط، إحدى أعرق المساحات الخضراء في الخرطوم، لعملية إبادة بيئية ممنهجة عبر قطع الأشجار والتجريف، في ظل انشغال الدولة بالحرب وتراخي الرقابة. الغابة، التي تُعد «رئة العاصمة» ومصدرًا للتنوع الحيوي، تواجه خطر الفناء، مما يهدد استقرار المناخ والصحة العامة.

مبادرات بيئية ومختصون أطلقوا نداءات عاجلة لوقف التعديات، داعين لتفعيل القوانين التي تحظر الإضرار بالغابة، ومحاسبة المتورطين في التجاوزات. وقد تدخلت الشرطة لاحقًا بحملة أمنية أسفرت عن ضبط متهمين وأدوات قطع الأشجار، في محاولة متأخرة لحماية الغابة.

تكتسب غابة السنط أهمية بيئية وعلمية وثقافية، فهي ملاذ للطيور المهاجرة ومصدر لحماية التربة والنظام البيئي النيلي، كما أنها محمية طبيعية منذ عام 1939. ويرى الخبراء أن تدميرها يُسرّع التغير المناخي المحلي ويهدد التوازن البيئي.

في ظل الأزمات المتراكمة، يؤكد التقرير أن حماية غابة السنط ليست رفاهية، بل مسؤولية وطنية لحماية المستقبل البيئي للسودان، داعيًا لتضافر الجهود الرسمية والمدنية للحفاظ على هذا المورد الحيوي.

حينما تبكي الأشجار.. غابة السنط تستغيث!

بينما تنشغل الخرطوم بجراح الحرب والشتات، تتعرض غابة «السنط» بصمت مريع لعملية إبادة بيئية ممنهجة. في زمن تتصاعد فيه الحاجة إلى الأمان البيئي والهواء النظيف، تتهاوى واحدة من أعرق المساحات الخضراء في السودان تحت معاول التجريف وقطع الأشجار.

هذه الغابة، التي كانت عبر عقود «رئة العاصمة» ومأوى للتنوع الحيوي ومصدًا طبيعيًا للتلوث، باتت اليوم مهددة بالفناء، في ظل غياب الحماية وتراخي الرقابة الرسمية.

رئة العاصمة تختنق

في أعقاب اندلاع الحرب منتصف أبريل 2023، شهدت غابة «السنط» بالعاصمة الخرطوم، أعمال قطع جائر ما يؤثر سلبًا على استقرار المناخ وعواقب بيئية خطيرة على سكان العاصمة القومية من ضيق في الموارد البيئية والهوائية.

تُعَدّ غابة «السنط» بالمقرن من أعرق المساحات الخضراء الطبيعية في الخرطوم؛ فهي واقعة على الضفة الشرقية للنيل الأبيض قرب ملتقى النيلين، وهي غابة مركزية محجوزة مساحتها 34.482 فدان موزعة على النحو الآتي: مساحة المرابيع المزروعة حوالي 25 مربوعًا = 45.453 فدانا – الطرق والشوارع 39.8 فدانًا – الحديقة الشجرية والمشتل 50،20 فدانًا.

تسهم الغابة في امتصاص الغازات التي تنبعث من المصانع وعوادم السيارات والمنشآت الصناعية الأخرى، خاصة وأن ولاية الخرطوم شهدت زيادة سكانية عالية نتيجة للنزوح بسبب الحروب والجفاف والتصحر والصراعات القبلية والهجرة الجماعية من الريف، وانهيار الإنتاج الزراعي وتدهور النظم الزراعية والبيئية بالريف، وهذا الوضع يتطلب زيادة في عدد المركبات والسيارات

والمنشآت الصناعية التي تفرز كميات ضخمة من غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الأخرى التي تساعد في انتشار ظاهرة الاحتباس الحراري.

جريمة بيئية

أطلقت مبادرة معنية برصد التعديات البيئية وتعزيز وعي المجتمع بقضايا الطبيعة نداء عاجلًا لوقف الاعتداء على غابة السنط - ووقف فوري لأعمال قطع الأشجار والتجريف الجارية في المنطقة.

وطالبت المبادرة بمُساءلة الجهات المسؤولة عن هذا الاعتداء البيئي، وتصعيد التصنيف القانوني للغابة كمحمية محظورة التعدي.

وذكرت المبادرة، أن تدمير الغابة يُعد جريمة في حق البيئة والمُجتمع السوداني، ويفتح الباب أمام كوارث بيئية مستقبلية تُهدد استقرار المناخ المحلي والصحة العامة.

تحرك أمني متأخر

نفذت الإدارة العامة للمباحث الجنائية المركزية عبر إدارة حماية البيئة التابعة لدائرة التحقيقات الجنائية حملة كبرى لحماية غابة السنط بالخرطوم من الأنشطة السالبة، المتمثلة في الحرق والإتلاف والقطع الجائر الذي تعرضت له الغابة خلال الفترة الماضية.

وذكر المكتب الصحفي للشرطة في بيان أن بعض معتادي الإجرام عمدوا على قطع ونقل الأخشاب بغرض الإتجار غير القانوني، مما يشكل تعديًا وانتهاكًا للقوانين المحلية والدولية، وقد أسفرت نتائج الحملة عن ضبط عدد 41 متهمًا وعدد 2 شاحنة دفار وعدد 2 كارو وعدد 30 فأس قطع اتخذت إجراءات قانونية في مواجهة المتورطين.

وقال مدير الإدارة العامة للمباحث الجنائية المركزية اللواء شرطة حقوقي سامي الصديق دفع الله، إن جهود إدارته في مكافحة وكشف الجريمة متواصلة، بجانب استمرار الحملات الراتبة التي تستهدف المعتدين على غابة السنط من أجل حمايتها باعتبارها محمية طبيعية بموجب القوانين، وتمثل نظامًا بيئيًا متكاملًا يسهم في توازن المناخ وهي أحد المزارات السياسية في البلاد.

أعلنت غابة «السنط» كمحمية طبيعية للحياة البرية عام 1939، وقد ورد ذكرها في كل الوثائق والمراجع الدولية، مثال لذلك إحصائية الأمم المتحدة للمحميات الطبيعية في العالم عام 1997.

تكتسب الغابة أهمية تعليمية فقد أنشئت بها مدرسة خبراء الغابات عام 1946 لتدريب كوادر الغابات من الخبراء والملاحظين على تقنيات وإدارة وزراعة الغابات، وهذه المدرسة خرجت الرعيل الأول من فني الغابات الذين كان لهم الدور العظيم في زراعة الغابات في كل مناطق السودان من جبال وهضاب وأودية وسهول وصحارى.

مهد للحياة والتنوع الحيوي

يهتم مجلس الطيور العالمي والإدارة العامة للحياة البرية، ومركز بحوث الحياة البرية وكليات الموارد الطبيعية بالجامعات السودانية، وجمعية حماية الحياة البرية، بدراسة ورصد حركة الطيور المهاجرة والمستوطنة بهذه الغابة نسبة للأعداد الهائلة من الطيور التي ترتادها.

الغابة جزء من المنظومة النيلية وتحوي سلالات نادرة من أشجار السنط، وبعض الأشجار والشجيرات الأخرى، وتضم حديقة نباتية مرجعية.

تحتوى الغابة على تنوع إحيائي من نباتات وحشرات وحياة برية، وتعتبر ملاذًا آمنًا لهذه الأحياء، ومستودعًا ثريًا لحفظ السلالات النباتية والحيوانية والمصادر الوراثية.

ويشارك السودان في المسح العالمي السنوي للطيور المائية، فحسب المسح الذي تم عام 93 في السودان وجد أن غابة السنط تحوي على 817 طائرًا و18 نوعًا من الطيور المهاجرة التي تأتي من منطقة أوروبا والشرق الأوسط.

أصوات تحذّر

قال المتخصص في شؤون البيئة، د. جلال محمد يس لـ«أفق جديد»، إن «ما تشهده غابة السنط أو غابة جبل باوزر من تعديات وقطع جائر للأشجار يُمثل ناقوس خطر حقيقي، ليس فقط على التنوع البيولوجي المحلي، بل على استقرار البيئة والمناخ في الإقليم بأكمله».

وأوضح أن أشجار السنط تُعد عنصرًا أساسيًا في النظام البيئي، إذ تسهم في تثبيت التربة، ومنع انجرافها وحماية مجرى نهر النيل الابيض، كما تُوفر موائل طبيعية لعدد كبير من الكائنات الحية خاصة الطيور المهاجرة.

ونبه جلال إلى أن القطع العشوائي يُفقد الغابة توازنها الطبيعي، ويُسرّع من وتيرة التغير المناخي المحلي، عبر تقليل الغطاء النباتي الذي يمتص

الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والنيتروجين، ويعمل كمصفاة للملوثات والنفايات الصناعية والكيماوية والزراعية، وكذلك يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات الجفاف، الأمر الذي يؤثر سلبًا صحة الإنسان.

لافتا إلى أن ما يحدث في غابة السنط لا يمكن النظر إليه كقضية محلية فحسب، بل هو جزء من تحدٍ بيئي عالمي.

وأضاف، «وعليه، فإنني أُهيب بالجهات المعنية الإسراع في وقف التعديات، وتفعيل منظومة حماية الغابات، ودعم برامج إعادة التأهيل البيئي. كما أدعو إلى تعزيز الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية، فهي الشريك الأول في حماية هذا المورد البيئي الحيوي، والحفاظ على غابة السنط هو حفاظ على مستقبلنا البيئي والمناخي».

صرخة خضراء

وذكر د. طلعت دفع الله في مقالة بعنوان «غابة السنط تستغيث.. الصرخة الخضراء من قلب المقرن»، أن غابة السنط مسجلة بالغازيتة رقم 563 بتاريخ 15 يوليو 1932، وقد شهد هذا العام صدور سياسة الغابات لعام 1932 التي صدق عليها حاكم عام السودان السير ج. ل. مافي (J. L. Maffey) في مجلسه رقم 368 بتاريخ 31 يناير 1932. كذلك صدر في هذه الفترة قانون الغابات المركزية لعام 1932، وقانون الغابات التابع للمديريات لعام 1932 في 1932/6/17، وقد صدرت هذه التشريعات لإدارة وحماية غابات السودان من المهددات البيئية ومخاطر الاستغلال غير المرشد لهذا المورد، ولتأكيد مبدأ استغلال مورد الغابات في حدود القطع المسموح لاستدامة تدفق خدمات ومنتجات الغابات لرفاهية الجيل الحالي والأجيال القادمة.

وأوضح د. طلعت أن قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لعام 2002م يوضح الحقوق والامتيازات القانونية التي تنطبق علي هذه الغابة، مثل حق الجمهور في التمتع بمناظر ومباهج الغابة والسياحة والترفيه دون الإضرار بالأشجار أو قطعها أو التسبب في إضرام النيران بها، خاصة تلك التي يتسبب فيها الجمهور أثناء الرحلات الترفيهية، وليست هناك أي حقوق أو امتيازات أخرى لأي جهة غير الهيئة القومية للغابات.

حماية الغابة.. حماية للمستقبل

تواجه غابة السنط أخطر مراحل وجودها، في وقت تبدو فيه أجهزة الدولة مشغولة بأولويات الحرب والتأزم السياسي. ومع ذلك، تظل حماية الغابة مسؤولية وطنية، تتعلق بمستقبل المناخ والصحة العامة والأمن البيئي.

حماية غابة السنط، إذن، ليست ترفًا، بل ضرورة وجودية، لا تقل أهمية عن وقف نزيف الحرب، لأنها تتعلق بمصدر حياة، ومستودع تنوع، ومرآة لما تبقّى من توازن في بلد يكاد ينهار بيئيًا كما انهار سياسيًا.

التعليم بين الجمود والحياة.. خطوات عملية لتجاوز التلقين!

صبحي عبد النبي

ملخص

يرى الكاتب أن الحياة قائمة على التغيير المدروس، وينبغي أن ينعكس هذا التغيير في التربية والتعليم، إذ لم يعد التلقين وسيلة كافية لصناعة جيل يواكب تحولات العصر. فالمعلم اليوم لم يعد مجرد ناقل للمعلومة، بل موجّه وميسر لبناء عقل نقدي مبدع.

ويوضح، رغم أن التلقين قد يكون مفيدًا في بعض المواد مثل القرآن والشعر والقوانين، إلا أنه يُضعف مهارات الفهم والتحليل، ويُفقد الطالب روح الإبداع والشغف بالتعلم.

يشدد على أن التعليم الحقيقي هو الذي يعلم الطالب كيف يبحث، ويحلل، ويبتكر، لا كيف يحفظ ويكرر، وللخروج من نمط التلقين، ويقترح الكاتب عدة خطوات عملية بينها التعليم بالمواقف العملية، والتعلم بالاكتشاف، واستخدام الوسائل المتنوعة، والأنشطة غير الصفية، والتعلم التعاوني واللعب.

يدعو الكاتب إلى تجاوز النظرة التقليدية للتعليم، فالمعلومة وحدها لا تكفي. بل المطلوب هو تعليم يرسّخ المهارات ويُعدّ الطالب لسوق العمل، من خلال أساليب تعليمية حيّة تدمج الحياة بالمدرسة وتربط التعلم بالواقع والتجربة.

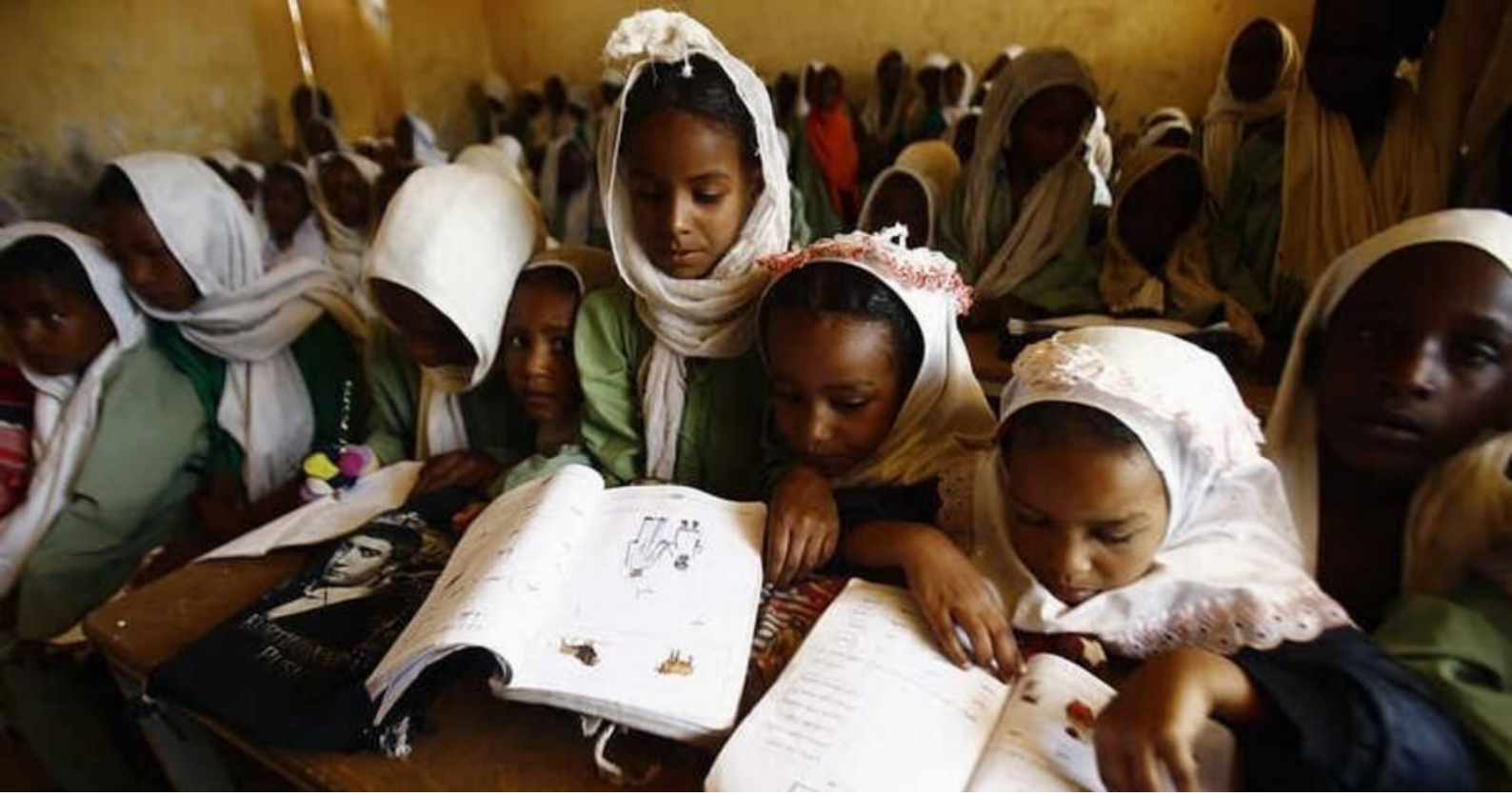

تتسارع عجلة الحياة يومًا بعد يوم، ولا يوجد تسارع من غير تغير، فالتغيير في السلوك والتربية أمر لابد منه، فالحياة كلها مبنية على التغيير، تغيير في الحديث وفي السماع، تغيير في الملبس والمسكن، ولا نعني هنا التغيير العشواء، إنما الذي بُني على علم وفهم.

في هذا المجال المهم يأتي دور المعلم بارزًا في بناء مجتمع قويم يحافظ على بيئته السلوكية والتربوية. نستطرد هنا على عجالة على عمليات تعليمية محفزة يمكن بها صنع جيل متمرس يواكب سوق العمل منذ نعومة الأظفار.

ليس الهدف من التعليم أن نعطي المعلومة جاهزة للطلاب كالذي يعطي السمكة للجائع، إنما التعليم أن يتعلم الطالب كيف يصطاد المعلومة، كيف يصطاد الإبداع، كيف يصطاد التحليل .

رغم وجود إيجابيات ومحاسن جمة في التلقين، خاصة في جانب نقل المعلومات الكثيرة وتناسبه مع مواد الحفظ من الشعر والقرآن، وكذلك مع القوانين، إلا أن هذه الطريقة غير منافسة لأنها تضعف الفهم والتحليل لدى المتعلمين، وتهمل جانبًا كبيرًا من التعمق في ما وراء النص المقروء، ويفقد الطالب روح الإبداع والابتكار والتفكير الناقد لأنه وجد المعلومة جاهزة دون البحث والاستنتاج خلافًا إلى أنه يؤدي إلى فقدان الشغف للتعليم، ما يترتب عليه البعد من العملية التعليمية الحديثة.

للحلول البديلة في عدم الاعتماد على التلقين يمكننا فعل الآتي:

1..التعلم بالمواقف العملية، يمكن استخدام الشرح بالأمثلة كقياس كمية الماء وقياس مساحات المدرسة، والذهاب بالطلاب في المواقع العملية بدلًا من استخدامها في مرحلة متأخرة.

2..إدخال الأنشطة غير الصفية.. كالمسابقات والمسرحيات والأعمال اليدوية لدعم التفكير الإبداعي.

3..التعلم باستخدام الوسائل المتنوعة، كاللوحات والرسم على الجدران والبطاقات وغيرها.

4..تشجيع الأسرة على المتابعة.. لزامًا في الوقت الراهن إشراك أولياء الأمور في العملية لتتمكن من متابعة الطفل والوقوف على موضع الضعف ومواطن القوة لديه.

5... التعلم بالاكتشاف وذلك عن طريق البحث بأنفسهم من خلال تجارب، أو استخدام مصادر مثل الكتب والإنترنت، بدلًا من أن يعطيها المعلم مباشرة.

6..التعلم التعاوني.. من أفضل الطرق لترسيخ المعلومة هي التعلم بالمجموعات لأنهم يتعلمون من بعضهم البعض أكثر من المعلم أحيانًا.. فاجعلهم يحلون التدريبات مع مجموعات رغم إنها تحتاج لتقنين أيضًا.

7..التعلم باللعب.. خاصة الأطفال نسبة تفاعلهم وفهمهم تأتي من خلال التعلم باللعب، وما أكثره اليوم.

نثمن دور المعلم الملقن، ولكن التعليم اليوم أصبح أسلوب حياة لرسم خارطة مستقبلية، فالمعلومة الراسخة للطلاب لا تؤهلهم المنافسة الشرسة التي تستولى على سوق العمل.

والسلام عليكم

*كاتب وباحث سوداني يعمل أستاذًا للغة العربية بالمدارس الثانوية في الإمارات

subhiabdelnabi@gmail.com

حـــول المكـــان..

مع الناقد عبد اللطيف عبد اللطيف علي الفكي

تحكـــم الســـودان، الأسلحة الأكثر جلبا من الخارج

اول خطوة نحو إدارة التنوع هي أن النظام أعلى من الأفراد

حاوره: مغيرة حسين حربية

يؤمن عبد اللطيف علي الفكي، أنَّ الدولة كائن حيّ، بمشروعها المتجه دائماً نحو المستقبل، وليس الماضي.
ويبقى المكان هو الشاهد المشترَك الذي يقود ذلك التوجُّه نحو المستقبل، لا لشيء سوى أن حركة المكان، حصراً فقط، هي العناية بذلكم المستقبل. وهذه العناية لا تأخذ منطق تحقيقها من ماضٍ كنموذج، بل كتجاوز.
ويفهم أن المكان كشاهدٍ مشترَك هو المحقق لذلك الاتجاه المستقبلي، وأدنى مستوىً لتحقيقه هو الحق السياسي المتجهُ دائمًا نحو مستقبل المكان.
أسهم عبد اللطيف علي الفكي، منذ ثمانينيات القرن الماضي في توطين القراءة البنيوية في نقد الأدب السوداني، منشغلًا بأطروحة المكان عبر كتاباته النقدية، الأدبية والسياسية؛ إذ يحلم بأن يسبق الفعل الثقافي تجذير الوجود السياسي للدولة نفسها وانعتاقها من كل فعل آيديلوجي آحادي.
وفي هذا الحوار يكشف عن الجذور التاريخانية المتشعبة لمشكلات المكان السوداني، سياسيًا وثقافيًا، سيما مع نظام الإخوان المسلمين الذي عمدت معاوله الفتّاكة على تخريب المكان السوداني منذ العام 1983 ولا تزال.

-ابتلي المكان السوداني طوال تاريخه، فيما أعتقد، بمتلازمتين متزامنتين: المحو، محو الآخر والانقطاعات الحضارية، من جهة وظاهرة التنقل الدائم وانعدام الاستقرار والتكون النهائي، كصيرورة واحدة: كيف تنظر للمكان السوداني في الجغرافيا البشرية والتاريخ المتقطع؟

لا يوجد ابتلاء في الأصل، وإنما الموجود منذ أن حَكَمَ السودانيون سودانهم متمثلاً في خلافة سنار هو أن يكون عامداً بإخفاء تنوع الشعوب السودانية.

هذا مكان فيه شعوب متنوعة فيما قبل انصهار اللسان العربي، لقد امتد الانصهار اللغوي العربي فيما بين الستة أو السبعة قرون في أرض المعادن من النيل حتى شرقاً للبحر الأحمر.

لقد كانت هذه المنطقة غنية جداً – وبالطبع ما زالت – مما جعل الغزوة الثانية لمصر على يد الأمويين بقيادة عمرو بن العاص، وقد كانت قبله على يد عبد الله بن سعد بن عبادة الذي أرسله رابع الخلفاء علي بن أبي طالب قبل غزو الأمويين (أبوه سعد صاحب السقيفة الذي مثّلَ الأنصار ليكون خليفةً للنبي بعد موت النبي، فرجحت كفة المهاجرين من قريش لتكون الخلافة في ذويهم)، هذه قصة أخرى، وفيها ما فيها حين أصبح الأنصار همو «الآخر» بينما قريش هي المهاجرة في ديارهم.. فتأمل غواية [الآخر] كيف تلعب على جميع حبال الوجود في أن تجعلك (آخرَ)، لكن دعونا فيما بعد أن تمهلت غزوة ابن العاص.

فبعد أن تمهلت جيوشه وضع جيشه من أهل العراق في أحسن مكان وهو في الجنوب.. أي في أرض المعادن [وبَرَّهم بذلك]. هنا بدأت القصة [الخاصة] بالانصهار نحو العربية أولاً ثم نحو دين هذه اللغة ثانياً..

منذ حرب الإبادة بقيادة عبد الله جمَّاع وعمارة دو نُـقُسْ على سوبا المسيحية عملا كلاهما على عكس حقيقة هذا الانصهار رأساً على عَقِب. لأن السوداني المنصهر استعلى بشيئين: بنطق عربي، وبديانة إسلامية.

وبهذا الاستعلاء عكس حقيقة انصهاره، إذ جعل نفسه هو العربي المسلم الذي جاء مصاحباً دخول جيش عبد الله بن أبي السرح الذي فرض معاهدة البقط على الممالك المسيحية هناك. وهؤلاء أحفادهم قد أنشأوا مملكة سنار التي امتدت من 1504 حتى مجيء الخلافة العثمانية 1821. بدلاً أن يكون الغازي هو [الآخر] النازح، والممالك المسيحية هي [الذات المكانية] القاطنة، أصبح العكس.

وذلك حين جعل ملوك سنار أنفسهم كأمويين. وهو الدافع الكبير والأصيل لعبارتي أعلاه: هو أن يكون عامداً بإخفاء تنوع الشعوب السودانية، وأن يحل محله شعب أحادي كعربي أولاً ثم إسلامي تتبع خلافته الإسلامية خلافة بني أمية.

ترجع (هو) هنا إلى خطاب معين هو خطاب خلافة سنار الإسلامية.

وهو الخطاب الذي أثر بصورة خاصة في كيفية رسم السودان بعد استقلاله، وأثر بصورة عامة في الكلام عن الهُوِّيَّة.

سأطلق عليه خطاب محو الذات المكانية. وحين أقول «الذات المكانية»، فإنني أعني أن هذه العبارة لا تحمل في طياتها عبارة «الآخر». داخل هذه الذات المكانية القابلة للإحصاء لا يوجد فيها آخر.

الشاهد على خطاب محو الذات المكانية، كخطاب جاء بالقَلب والعكس الذي أشرت إليه أعلاه الذي جاء به الخليفة السناري حين نسب نسبه رابطاً جده السادس بالأمويين.

-يغلي المكان السوداني بالعنف والطروحات

الصفرية ولم ينتج طوال 500 عام ماضية سوى حروب داخلية، بلغت ذروتها مع الحرب الجارية الآن. كيف ينتج المكان السوداني العنف ومن يغذيه باستمرار؟

لا يوجد مكان في كل العالم يحتوي على شعب أحادي العرق. لذلك الوعي بالمكان متنوعاً يتفاوت من بلد إلى بلد آخر. تكمن كل المشكلة في إدارة هذا التنوع.

وأول خطوة وعي نحو إدارة التنوع هو أن النظام أعلى من الأفراد، وليس العكس أن الأفراد يتحكمون على النظام. وينتج هذا الوعي بالضرورة أن الديمقراطية أعلى من الأحزاب، ولذلك لا يطال أي حزب مهما كان كبيراً، أو قديماً تاريخياً، أو طائفياً، أو دينياً سقف الديمقراطية ليقضي عليها بانقلاب عسكري.

يتطور هذا الوعي وعي النظام أعلى من الأفراد، ووعي الديمقراطية أعلى من الأحزاب على ألسنة كل فرد أكبيراً كان أم صغيراً، ذكراً كان أم أنثى حتى يقول في كل انعطاف وهو يمارس مواطنته (البلد أكبر منا كلنا. الناس فانون والبلد لا يفنى).

أصعب منعطف نعيشه الآن هو أن انقلاب 89 مهما أطلق على نفسه من مسميات مثل المؤتمر الوطني، والمؤتمر الشعبي، أو مطلقات مثل الحركة، والإسلاميين، والإخوان المسلمين، هو انقلاب قَلَبَ كل شيء في الحياة رأساً على عقب. انقلبت (البلد) إلى غنيمة، وانقلبت السياسة إلى (تصفيات)، وانقلب الحزب إلى (صنم مسلح لا يفاوض)، والمسؤولية انقلبت إلى (كل الحيل لعدم المواجهة).

بالجملة لم يخضع النظام إلى أفراد انقلاب 89، وكفى، بل خضعت حياة الشعوب السودانية نفسها إلى ذلك الخضوع التام.

يقول لسان حال هذا الخضوع: حتى لا يجد من يعقبنا بلداً يحكمه.

لسان الحال هذا بدأ بانقلاب البرهان الأخير. بدأ التآمر قمته في جعل أن تتحول البلد إلى أعراق وجهات، ولكل عرق أو جهة مليشيا خاصة به.

لقد دُمِّرت كل المدن والقرى المتوسطة والصغيرة، ودُمِّرت كل المشاريع بلا استثناء، حتى تصبح البلد سهلة نحو التقسيم الذي قاله عمر البشير نحو 5 دول. ومن قبل ذلك التبشير بمثلث الترابي المنسوب خطأً لحمدي.

لماذا كل ذلك؟ السؤال قد يبدو أنه يمس أكثر من عامل واحد لـ (كل ذلك). أفراد انقلاب 89 فعلوا هم (كل ذلك)، في كونهم أفراداً تطال البلد. فبدلاً من (البلد أكبر منا كلنا. الناس فانون والبلد لا يفنى) التي كادت أن تصبح ديدناً، عند شباب وشابات ثورة ديسمبر – تنقلب إلى (نحن أكبر من البلد. البلد فانية ونحن باقون).

وعبارة «باقون» تعني أحفاد هؤلاء الأفراد، وليس أجيال البلد. أفراد تعني ضد النظام وضد المؤسسات التي تصنع بلداً.

(كل ذلك) الخراب منذ أفراد 83 ثم تحقيق أفراد انقلاب 89 يرجع إلى أن البلد لا تقوم لها مقام في الجيش، في التعليم العام والعالي، في الداخلية، في الصحة إلى آخر كل المجالات الخدمية والترفيهية.

(كل ذلك) الخراب في سبيل إضعاف أيَّة قوة تكون أكبر منهم. لكن هناك قوة أخرى، أعماهم عنها أن قوة السلاح وحده هي التي تحفظهم، هي قوة الإرادة الشعبية التي تحققت في ثورة ديسمبر المجيدة الخالدة.

لننظر في هذا العامل المؤسس لـ (كل ذلك الخراب). يكمن هذا العامل في أُسِّ التفكير الأول لجماعة الإخوان المسلمين. العامل هو: ربط تنظيمهم بالرسالة، وليس الدين.

ومن المعروف لي أن الرسالة هي خاصة بالنبي في نشر وحيها، وتنتهي بموت النبي. بعد ذلك يتحرك الدين في قيمه المختلفة المتطورة والقابلة للتطوير. الارتباط بالرسالة جعلهم في نفسية مزدوجة. من جهة يتوهمون أنهم «الأعلون» وما سواهم سوى في درجة واحدة لأولئك الذين حاربوا الرسالة في حياة نبيها. هذا التوهم هو الذي أتى، كما قلت أعلاه، بانقلاب قلب كل شيء في الحياة رأساً على عقب. انقلبت (البلد) إلى غنيمة، وانقلبت السياسة إلى (تصفيات)، وانقلب الحزب إلى (صنم مسلح لا يفاوض)، والمسؤولية انقلبت إلى (كل الحيل لعدم المواجهة).

-ما الذي تبقى من خطاب دولة ما بعد الاستعمار؟

حين بنى البريطانيون المستعمرون السكك الحديدية، ومشروع الجزيرة، وبناء المدارس حتى كلية غردون، والمستشفيات والعيادات الصغيرة في القرى، وغادروا مستعمرتهم، لم تؤخذ الأشياء تلك مأخذ الخطوات الأولى والمتواضعه والبذور نحو تطويرها لبناء بلد حديث. وهو الأخذ الذي كان سيكون ابتداءً لنجاح كبير في الدخول في الحداثة، والتلاؤم في إدارة التنوع فدرالياً.

في الضد تماماً من الشعار الذي أطلقه الحزب الوطني الاتحادي وهو «تحرير لا تعمير»، ومن ممارسة السياسة المركزية التي كان ضررها كبيراً على طبيعة البلاد الجغرافية والبشرية.

ربما يقع خطابٌ ما في تكوين – ما يطلق عله بول دومان – نقطة عمياء في الخطاب نفسِهِ.

أقول لأن طبيعة أيَّ خطاب تتحرك سيرورته من المعنى غير المباشر الذي ينبثق من الخارج إلى داخل المعنى.

الشعار الذي كان مثلاً للنقطة العمياء في خطاب دولة ما بعد الاستعمار، وكان يمحق كل وعي بالتنوُّع بالفعل، هو «أمةٌ للعرب، ودينها خيرُ دين».

لقد كشف التعداد السكاني الذي قامت به الجمعية السودانية الفلسفية سنة 1955 وتم التصريح به في المؤتمر السنوي السادس. يقول إنَّ من يتحدثون العربية في المنزل تصل نسبتهم 51%، ونسبة 49% تتحدث غير العربية من خلال 204 لغة محلية.

وكان تعدادهم أكثر من 10 ملايين نسمة بقليل. هذه النقطة العمياء قد تعامت تعامياً عن 49% من السكان، ولا تعترف إلا بنسبة 51% منهم. Philosophical Society of Sudan. The Population of Sudan. Report on the sixth Annual Conference. 1958] إن هذه النقطة العمياء هي أولى الخطوات التي تقودك لكل تعطيل نحو دولة حديثة.

هذا التعطيل فعلته دولة المركز تلك. صحيح أن الدولة التي امتدت حتى 1985 وجدت منها ثورة أبريل جيشاً، ووسائل الدولة المختلفة التي وقفت معها فدفعت قليلاً من الشهداء.

بينما لم تجد ثورة ديسمبر 2019 أيَّةَ وسيلة من وسائل الدولة، فدفعت آلاف الشهداء. هنا أميز بين التعطيل الذي شاب دولة السودان حتى 1985، والخراب الذي لا يزال حتى الآن من أفراد انقلاب 89.

أين يكمن تاريخ ركائز التعطيل؟ بالرغم من أن نادي الخريجين منذ تأسيسه 1918 (ن. كفاح جيل لأحمد خير، وهو هنا يقف كشاهد عِيَان) كان يعمل على نشر الوعي الحديث خارج مكامن التخلف الأمي والطائفي والصوفي، إلا أنه كان ضعيفاً من ناحية الوعي القومي، والسياسي الضارب نحو مستقبل البلاد.

لهذا السبب توزَّع السياسيون الآباء المكونون للأحزاب السياسية بين أن يوحدوا نضالهم مع مصر لطرد المستعمر أو لا يتوحدوا معهم.

هذا النشاط المحموم وقتذاك بحَمِيّة شديدة كان في غياب تام عن وضع الهمة في طبيعة شعوب السودان، في كيان حياتهم.

كانت تلك الأحزاب (ن. كفاح جيل) هي: (الاتحاديون نشأ 1944 متطوراً من مدرسة أبي روف، والقوميون 1944 متطوراً من مدرسة الفجر، والأشقاء 1945، والأحرار 1945، ووحدة وادي النيل 1946). ائتلفت ثلاثة أحزاب مكونة حزباً واحداً. والأحزاب هي الاتحاديون، والأشقاء، والأحرار فكان ميثاق هذا الحزب (قيام حكومة سودانية ديمقراطية، في اتحاد مع مصر، تحت التاج المصري). كان الإعلام الذي ساد وسط الجماهير من هذا الحزب المؤتلف هو قيام التعاون مع المصريين ضد الاحتلال الإنجليزي.

لكنَّ ميثاقه يكشف عن تلك الهوَّة بين الجماهير وقادة الحزب المؤتلف، طالما لا يقف النضال بتحرير وادي النيل من المستعمر، بل أن نكون تحت التاج المصري.

ولسيادة إعلام الحزب المؤتلف بدأت حكومة السودان (حكومة المستعمِر) تطرح المَلَكية لزعيم طائفة الأنصار، فجاء حزب الأمة بشعاره السودان للسودانيين أي يتجه السودانيون وحدهم للنضال ضد المستعمر الإنجليزي، في عزل المصريين.

نتيجة كل ذلك طائفتان: طائفة الأنصار في حزب الأمة، وطائفة الختمية في الحزب الوطني الاتحادي. أما الزعيمان اللذان رفعا علم الاستقلال واحد منهما اتجه إلى الختمية، وصنوه اتجه إلى الأنصار.

المشكلة التي كانت وظلت معنا حتى الآن، أنَّ أولويات الانشغال السياسي كانت حصراً في خروج المستعمر، دون النظر في المشاكل العاجلة التي يمكن حلها حتى مع المستنيرين من البريطانيين كالذي قامت به الجمعية الفلسفية السودانية في شأن الإحصاء السكاني العلمي الأول بقيادة سعد الدين فوزي خال الشاعر محمد عبد الحي.

كان هذا العمل العاجل – وأقصد به التعداد السكاني العلمي – لا ينبغي عليه إلا أن يتم في الثلاثينيات أو الأربعينيات حين بدأ أول تفكير في تكوين المدارس السياسية، والجمعيات السياسية، ولاحقاً الأحزاب السياسية.

حل هذه المشكلة العاجلة عبر الإحصاء – وهي المشكلة التي تقودهم نحو معرفة كل تفاصيل طبيعة شعوب السودان – ستقودهم كذلك إلى مشكلة عاجلة أخرى ألا وهي بناء الفيدرالية دون المركز، والوعي بها وعياً تاماً في سبيل دفع حياتنا اليومية. تلك الحياة اليومية المليئة بالاختيارات وسهولة الأشياء في متناول اليد.

وكذلك دون النظر في المشاكل الآجلة كالصناعات الصغيرة ومن ثم الكبيرة، والتعليم ونشره في كل المدن والقرى النائية (يشير المصدر أعلاه مصدر التعداد السكاني أن 2 مليون ونصف من الكبار الذكور أميون، وأن 3 ملايين من النساء الكبار أميات. وأن 15% هم من يذهبون إلى المدارس)، وإصلاح الطرق وتعبيدها، ونشر المستشفيات والعيادات.. لقد بشر ذلك الإحصاء ببعض هذه المشاكل الآجلة كصناعة السيارات، إذا ما تم التطبيق الدقيق لما اقترحوه من إنشاء بنية تحتية

قوية.

هذه هي البنية الفكرية التي كانت تعمل على تشغيل الواقع في لحظاتها الراهنة غير المستدامة. أضف إلى هذه البنية أنه بعد الاستقلال مباشرة فكر بعض رجال التعليم في ألا يمكن أن ننفذ الوحدة الوطنية إلا بعد نشر اللغة العربية على عموم البلاد وقتل كل تلك الرطانات (تقرأ في واقع الأمر اللغات المحلية).

هذه هي لبنات خطاب دولة ما بعد الاستعمار. فالسؤال لا يتحرك نحو ما بقي منها، بل نحو أنه لا يزال يعمل ويعمل، ويُفرَض بقوة السلاح.

-من الذي يحكم السودان الآن، اي رؤى وتصورات؟

تحكم السودان الآن الأسلحة الأكثر جلباً من الخارج. أصبحنا نرى تقنين ذلك عبر مؤتمر جوبا المزمع للسلام. والسلام هنا ليس شيئاً سوى سنضع السلاح، ولكننا سنستولي تماماً على مال البلد، ومعادن البلد.

الرؤى: في كيف تجلب جماعة أكثر الأسلحة تطوراً.

التصورات: التوسيع من دائرة تسليح شباب الجهات والمناطق.

أما إذا فعلنا الخطوة الجانبية على آنيَّة السلاح التي تسيطر، فإن الرؤية الأساسية لا تبدأ إلا من المؤتمر الدستوري.

وهو مؤتمر فيه ممثلون من الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي. هذا المؤتمر لا يغرق بالطبع في المشاكل التي غرق فيها مؤتمر الخريجين فيما قبل ذهاب الاستعمار أو بعده.

تلك المشاكل ذات الطابع الهُوُيَّوي مثل القومية، والدين، والطائفة، أو ذات طابع أيديولوجي. إنه معنيٌّ في قمة أولوياته ببناء الدولة، والديمقراطية، والمؤسسات، والمواطنة، وصناعة النظام. لفعل كل ذلك – وما يزيد – على الفترة الانتقالية أن تمتد بحسب ما يحتاجه الزمن لإكمال تلك الأولويات، وليس بتحديد مسبق.

-أين موقع المثقف في المكان السوداني؟

لقد خضع المثقف، الآن في آنية السلاح، إلى فعل الكراهة. الكراهة التي انحدرت من أفعال فاقت حد العجب لمدة تزيد وتتزايد عن الثلاثين عاماً.

كراهة أولى: هي كراهة واقعة على الإخوان المسلمين الكيزان في احتكارهم للبلد كغنيمة تخصهم هم وحدهم في الثروة والسلاح؛ وبالتالي تدمير كل البنيات الأساسية للبلد نفسه، والعمل على انعدام ظهور أية لبنة تقود نحو مؤسسات الدولة. بجانب بسط التصفيات والإعدامات والتشريد لكل من يقف وقفاً ولو كان بسيطاً ضد احتكار تلك الغنيمة.

وكراهة ثانية: هي كراهة الدعم السريع الجنجويد. وهم الذين كُوِّنوا بوساطة حكومة الإخوان المسلمين الكيزان. ليكونوا بديلاً لمشاة الجيش المؤسس الذي ورثوه. يحل محلهم حتى يأمنوا الانقلابات العسكرية. هم يؤمنون غاية الايمان أن الانقلابات ينفذها الجنود لا الضباط. دعني أوضح هذه العبارة التي وضعتها بين قوسين وهي عبارة (أفراد 89'). هذه العبارة تترفع أن تسمي ما حدث عسكرياً في 30 / 6/ 1989 انقلاباً، أو ثورة، أو نظاماً، أو حكومة، أو انقاذاً، أو حزباً، أو حتى إخوان مسلمين، أو إسلاميين. لأنهم لا يرتقون إلى أي منهم. فهو ليس انقلاباً لأنه لم يكن من جهة خبراء عسكريين محض عسكريين. أما فيما تبقى من سقوف ثورة، أو نظام إلى آخره فهو واضح. ونفيت من هؤلاء الأفراد كونهم حزباً لأنهم لم يكونوا حريصين في توسيع قاعدة العضوية لمدة ثلاثين سنة. وهم أنفسهم كانوا يعملون بسرية تامة في توسيع قاعدتهم في حكومة النميري العسكرية. فاتضح أنهم كان عندهم الأهم ليس السلطة لإدارة البلد والمواطنين، بل السلطة للغنيمة إياها. أما من جهة الدين والديانة والتدين فهم بأفعالهم السلطوية لا ينتمون لأي دين من الأديان سماوية كانت أم أرضية.

- هنا مجموعة مثقفين في الكراهية الأولى لـأفراد 89'.

- هنا مجموعة مثقفين في الكراهية الثانية لجنجويد أفراد 89'.

مرة غير أخرى:

- هنا مجموعة مثقفين أطلقت على الكراهية الأولى التي لا يكرهونها، بل يدعمونها: الجيش.
- هنا مجموعة مثقفين أطلقت على الكراهية الثانية التي لا يكرهونها، بل يدعمونها: التأسيس.

عبارة الجيش عبارة فارغة في واقع الكراهية لا مرجع لها، ولكنها في جملة يدعمونها هي مسروقة من جيش انتهت مرجعيته منذ 1989.

عبارة التأسيس عبارة فارغة في واقع الكراهية لا مرجع لها، ولكنها في المصدر تأسيس هي مسروقة من جون قرنق وخطاب السودان الجديد.

ماذا تفعل أيةُ مجموعة من مجموعتي هؤلاء المثقفون؟ لاحظ حلزونية الإجابة:

إنها تدعم (أفراد 89'). إنها تدعم (جنجويد أفراد 89') بوعي شديد. وعي أشد لصناعة تغبيش وعي آخر، يحاول أن يجعل ثورة ديسمبر نسياً منسياً. ولكن كيف يتحقق ذلك وهي الثورة التي لا تموت، ناهيك على أن تُنسَى، طالما يسندها صوت المكان في كونها ثورة وعي، مسكون في ذاكرة الأجيال القادمة.

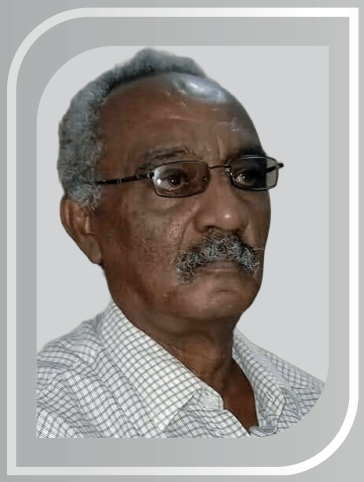

أزمة السودان ليست أزمة حزب.. بل صراع مشروعين

د. أسامة النور

ملخص

يرى الكاتب أن أزمة السودان تتجاوز الخلافات الحزبية الشكلية، إذ إنها في جوهرها صراع بين مشروعين: أحدهما وطني مدني ديمقراطي، والآخر شعبوي أيديولوجي منغلق يستند إلى تصورات ثيوقراطية لهوية الدولة والمجتمع، وأن الحرب ليست إلا أحد تجليات هذا الصراع العميق.

يشير إلى أن الحزب الاتحادي لم يكن موحّدًا منذ نشأته، بل كان تحالفًا هشًّا بين تيارات متباينة فكريًا واجتماعيًا، ومع سقوط مشروع «الاتحاد مع مصر» فقد الحزب بوصلته، وبدأت سلسلة الانقسامات التي أنهكت بنيته الفكرية والتنظيمية.

يوضح الكاتب أن التحالفات والانقسامات التي شهدها الحزب بعد الاستقلال كانت سطحية ومبنية على حسابات طائفية أو تكتيكية، لا على مشروع وطني متماسك، ما أدى إلى مزيد من التشرذم وغياب البوصلة الفكرية الجامعة داخله.

يخلص إلى أن دعوات «وحدة الاتحاديين» تبدو بلا جدوى ما لم تُبنَ على مشروع وطني واضح، فالأزمة الحقيقية تكمن في غياب الفكرة لا في تفكك التنظيم، والسودان بحاجة إلى مشروع مدني ديمقراطي جديد يتجاوز إرث الطائفية والانتهازية السياسية.

في خضم ما يثار من دعوات متكررة لوحدة الحزب الاتحادي، تنصرف الأنظار دومًا إلى ترتيب «البيت الاتحادي» أو محاولة جمع أطرافه المبعثرة، وكأن الأزمة تكمن فقط في شتات الأجسام السياسية. ولكن ما يغيب عن هذا الطرح هو السؤال الأهم: من هم أطراف الصراع الحقيقي في السودان؟ وما طبيعة هذا الصراع؟

إننا نعيش منذ عقود داخل صراع لم يُعرّف بعد بدقة، صراع يتجاوز الأحزاب وتوازنات السلطة، ليتجذر في البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع السوداني. هو صراع بين مشروع وطني مدني ديمقراطي، وبين مشروع شعبوي أيديولوجي وثيوقراطي منغلق. وهذا الأخير لا يستند فقط إلى طموحات سياسية، بل إلى تصورات عميقة حول هوية الدولة، والمجتمع، والمستقبل.

هذا الصراع لم يبدأ مع الحرب، بل الحرب هي إحدى تجلياته العنيفة. ولذا فإن اختزال الأزمة في صراعات حزبية داخل هذا الكيان أو ذاك، أو في تقلبات التحالفات والانشقاقات، هو قصر نظر سياسي، وتأجيل للمواجهة الفكرية والاجتماعية الحقيقية.

الحزب الاتحادي.. تعددية التيارات منذ النشأة

منذ نشأته، لم يكن الحزب الاتحادي حزبًا موحدًا من حيث المرجعية الفكرية، بل كان تحالفًا بين تيارات متعددة، بعضها أقرب لليسار التقدمي، وبعضها محافظ ذو مرجعية دينية أو طائفية، نشأت في سياقات ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تداخلت التأثيرات القومية، والتحرر الوطني، والمرجعيات الصوفية، مع دعوات التحديث.

تجلت أزمة الفكرة نفسها في الهدف المركزي للحزب آنذاك: الاتحاد مع مصر. فقد انهزم هذا المشروع مبكرًا، مع تصاعد تيار الاستقلال الكامل، وتبين أن فكرة الاتحاد لم تكن قابلة للحياة في الواقع السياسي والاجتماعي السوداني. ومع سقوط الهدف، بدأ نزيف الانقسامات، وخرج عدد من أبرز المستنيرين مثل الأستاذ أحمد خير وخضر حمد وغيرهم.

انقسامات وتحالفات فوقية

عقب الاستقلال، انقسم الحزب إلى جناحين: الوطني الاتحادي.

والشعب الديمقراطي المرتبط بالطريقة ا لختمية .

وبدل أن تنتج هذه الانقسامات مراجعة فكرية جادة، دخلت هذه التيارات في تحالفات تكتيكية ظرفية، أبرزها اتفاق عام 1967 بين الأزهري والسيد علي الميرغني، لمجرد خوض الانتخابات ضد حزب الأمة، في سياق التنافس على رئاسة الجمهورية وترشيح الإمام الهادي. لم يكن هذا التحالف مبنيًا على برنامج وطني متماسك، بل على تقاطعات طائفية وعقائدية ظرفية.

ثم توالت التحالفات والانقسامات، من انحيازات انقلاب 1958، إلى مواقف ما بعد ثورة أكتوبر، إلى الخلافات حول الدستور الإسلامي، إلى طرد نواب الحزب، إلى بروز شخصيات نافذة صنعت استقطابًا داخليًا دون مشروع جامع.

فشل الوحدة لأن المشروع غائب

إن من يتحدث عن «وحدة الاتحاديين» يغفل أن الوحدة السياسية لا تقوم فقط على الانتماء التنظيمي أو العاطفي المشترك، بل على المشروع الوطني الواضح. وما لم يُطرح سؤال: ما هي الفكرة التي نتوحد حولها؟ فإن أي دعوة للوحدة ستظل محض هندسة تنظيمية فوقية، بلا قاعدة فكرية ولا رؤية مستقبلية.

بل إن غياب المشروع الاتحادي ذاته في سياق السودان الحديث، بعد كل هذه التحولات، يطرح سؤالاً وجوديًا: هل يمكن أن يعود الحزب الاتحادي كقوة فاعلة بدون مراجعة جذرية لأفكاره وهياكله وتوجهاته؟

الأزمة أعمق من الأحزاب

إن أزمة السودان اليوم لا تختزل في حزب بعينه، ولا في وحدة تيار أو تفتته. بل هي أزمة مشروع وطني معطّل، تهيمن عليه قوى شعبوية طائفية، لا تؤمن بالمدنية أو الديمقراطية، وتعيد إنتاج الأزمات باسم الدين أو الهوية أو الإرث.

لذلك، فإن مهمة الجيل الجديد ليست فقط إعادة ترتيب الصفوف، بل إعادة تعريف الصراع، وبناء مشروع وطني مدني ديمقراطي جامع، يعالج جذور الأزمة، لا قشورها.

المرأة التي زلزلت إسرائيل وأميركا

ملخص

تتعرض فرانشيسكا ألبانيزي المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة، لهجوم واسع وتهديدات وعقوبات من قبل واشنطن وتل أبيب، بسبب تقاريرها الجريئة التي توثق جرائم الحرب والإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، لا سيما في غزة.

نشرت ألبانيزي تقريرًا بعنوان «الإبادة كوسيلة للإزالة الاستعمارية»، حذرت فيه من تواطؤ قادة عالميين، مثل كاميرون وسوناك، وهدّدت بمساءلتهم جنائيًا. كما أدرجت أسماء 48 شركة ومؤسسة كبرى متورطة في دعم الاحتلال الإسرائيلي وجني أرباح من الإبادة.

فرضت الولايات المتحدة عليها عقوبات ومنعتها من دخول أراضيها، واتهمها مسؤولون أميركيون بدعم الإرهاب ومعاداة السامية، في حين أن ألبانيزي تطالب فقط بتطبيق القانون الدولي.

في عالم تُكمم فيه أفواه المدافعين عن الحقوق، تصبح ألبانيزي تجسيدًا لمأساة «معذّبي الأرض» الذين تحدّث عنهم فانون. القمع والاحتلال والمراقبة والتجويع أصبحوا قواسم مشتركة بين ما يعانيه الفلسطينيون والمهاجرون على حدود أوروبا وأميركا، بينما تُشيطن الأصوات التي تفضح هذا الواقع الوحشي.

كريس هيدجيز*

فرض العقوبات من قبل إدارة ترامب على فرانشيسكا ألبانيزي، المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة، يُعدّ نذير شؤم لنهاية حكم القانون الدولي.

عندما يُكتب تاريخ الإبادة الجماعية في غزة، ستكون فرانشيسكا ألبانيزي – المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة – واحدة من أكثر الأصوات شجاعة ووضوحًا في الدفاع عن العدالة والتمسّك بالقانون الدولي، وهي الآن تتعرض لعقوبات من إدارة ترامب على خلفية قيامها بدورها في رئاسة المكتب الأممي المكلّف برصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بحق الفلسطينيين.

تتلقى ألبانيزي تهديدات بالقتل بشكل منتظم، وتتعرض لحملات تشويه مُحكمة تقودها إسرائيل وحلفاؤها، ومع ذلك فهي تسعى بشجاعة لمحاسبة كل من يدعم ويشارك في استمرار الإبادة الجماعية. وهي تنتقد ما تسميه «الفساد الأخلاقي والسياسي للعالم» الذي يسمح باستمرار هذه الإبادة. وقد أصدر مكتبها تقارير مفصّلة توثّق جرائم الحرب في غزة والضفة الغربية، من بينها تقرير بعنوان «الإبادة كوسيلة للإزالة الاستعمارية»، أُعيد نشره كمُلحق في كتابي الأخير إبادة متوقعة.

أبلغت ألبانيزي منظمات خاصة بأنها قد تكون «مسؤولة جنائيًا» لمساعدتها إسرائيل في تنفيذ الإبادة في غزة. وأعلنت أنه إذا صحّ ما نُقل عن رئيس الوزراء البريطاني ووزير الخارجية السابق ديفيد كاميرون بأنه هدّد بقطع التمويل وسحب بريطانيا من المحكمة الجنائية الدولية بعد إصدارها مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت، فإن ذلك قد يُعرّض كاميرون ورئيس الوزراء البريطاني السابق ريشي سوناك للملاحقة الجنائية بموجب نظام روما الأساسي، الذي يجرّم محاولات منع محاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

ودعت ألبانيزي كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي إلى مواجهة تهم التواطؤ في جرائم الحرب بسبب دعمهم للإبادة الجماعية، مؤكّدة أن أفعالهم لا يمكن أن تمرّ دون عقاب. وكانت من أبرز الداعمين لأسطول «مادلين» الذي سعى لكسر الحصار عن غزة وتوصيل المساعدات الإنسانية، وكتبت أن القارب الذي اعترضته إسرائيل كان يحمل، إلى جانب الإمدادات، رسالة إنسانية للعالم.

في أحدث تقاريرها، أدرجت ألبانيزي أسماء 48 شركة ومؤسسة، منها Palantir Technologies Inc.، Lockheed Martin، Alphabet Inc. (Google)، Amazon، IBM، Caterpillar Inc.، Microsoft، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT)، إضافةً إلى بنوك وشركات تأمين وعقارات وجمعيات خيرية، كلّها – بحسب التقرير – تنتهك القانون الدولي وتحقّق أرباحًا بمليارات الدولارات من الاحتلال والإبادة الجماعية للفلسطينيين.

وزير الخارجية ماركو روبيو أدان دعم ألبانيزي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي فُرضت عليها وعلى أربعة من قضاتها عقوبات أميركية العام الماضي لإصدارهم مذكرات اعتقال بحق نتنياهو وغالانت.

وانتقد روبيو ألبانيزي لمحاولاتها محاكمة مواطنين أميركيين أو إسرائيليين يدعمون الإبادة الجماعية، واعتبر أنها غير صالحة لمنصبها كمقرّرة خاصة، متّهمًا إياها بأنها «تروّج لمعاداة السامية بلا خجل، وتدعم الإرهاب، وتُبدي احتقارًا صريحًا للولايات المتحدة وإسرائيل والغرب». ومن المتوقع أن تؤدي العقوبات إلى منع ألبانيزي من دخول الولايات المتحدة، وتجميد أي أصول تمتلكها هناك.

الهجوم على ألبانيزي يُنذر بعالم بلا قواعد، عالم يُسمح فيه لدول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية دون أي مساءلة أو رادع.

هذا الهجوم يكشف عن الخدع التي نمارسها لخداع أنفسنا والآخرين. إنه يعرّي نفاقنا وقسوتنا وعنصريتنا. ومن الآن فصاعدًا، لن يأخذ أحد على محمل الجد تعهّداتنا المعلنة بالديمقراطية وحرية التعبير وسيادة القانون وحقوق الإنسان. ومن يستطيع لومهم؟ فنحن لا نتحدث إلا بلغة القوة، بلغة الهمج، بلغة المذابح الجماعية، بلغة الإبادة.

قالت ألبانيزي في مقابلة أجريتها معها أثناء مناقشة تقريرها «الإبادة كإزالة استعمارية»:

«أعمال القتل، القتل الجماعي، التعذيب النفسي والجسدي، الدمار، خلق ظروف حياة لا تسمح لأهل غزة بالبقاء – من تدمير المستشفيات، والتهجير القسري الجماعي، والتشريد الجماعي، بينما يتعرّض الناس للقصف اليومي، ويُجَوّعون- كيف يمكننا أن نقرأ هذه الأفعال بمعزل عن بعضها؟»

الطائرات المُسيّرة المسلحة، الطائرات المروحية، الجدران والحواجز، نقاط التفتيش، الأسلاك الشائكة، أبراج المراقبة، مراكز الاحتجاز، الترحيل، الوحشية والتعذيب، رفض منح تأشيرات الدخول، الحياة الشبيهة بالفصل العنصري التي يعيشها المهاجرون غير النظاميين، فقدان الحقوق الفردية، والمراقبة الإلكترونية – كلّ ذلك مألوف للمهاجرين اليائسين على الحدود المكسيكية أو الساعين لدخول أوروبا، بقدر ما هو مألوف للفلسطينيين.

هذا ما ينتظر من سمّاهم فرانز فانون بـ«معذّبي الأرض».

أمّا من يدافعون عن المظلومين، كألبانيزي، فسيُعاملون كالمظلومين أ نفسهم .

*** كاتب ومراسل عسكري أميركي- مدير مكتب الشرق الأوسط في صحيفة نيويورك تايمز سابقا**

في دولة تبحث عن الاستقرار والانتقال الآمن

بنيامين بول ميل.. رجل مال في طريقه إلى رئاسة جوبا

ملخص

في لحظة سياسية دقيقة تمر بها دولة جنوب السودان، يبرز بنيامين بول ميل كنموذج مختلف عن الأسماء التقليدية في المشهد السياسي رجل مال واقتصاد، لا يحمل إرثًا عسكريًا ولا يتكئ على شعبوية خطابية.

يصعد بنيامين بول بهدوء من موقعه كنائب للرئيس للشؤون الاقتصادية ونائب أول لرئيس الحركة الشعبية، ليصبح اسمه مرشحًا محتملًا لرئاسة البلاد، وسط غياب الوضوح بشأن الانتخابات ومستقبل السلطة.

عرف بول ميل بعلاقاته الواسعة في قطاع المقاولات وتمويل مشروعات البنية التحتية، خاصة من خلال شراكات آسيوية مع الصين وماليزيا، ورغم تعرضه لانتقادات وفرض عقوبات أميركية عام 2017، أعيد إدماجه في دائرة القرار في ظل تراجع الحضور العسكري في الحكم، وتوجه القيادة السياسية نحو إدخال طابع إداري تكنوقراطي على المشهد.

الحكم ليس مضمونًا رغم أن بنيامين بول ميل يُعد المرشح الأوفر حظًا لخلافة سلفا كير، إلا أن قدرته على الحكم تبقى محل تساؤل، فالرجل معروف بقوة شخصيته وحدّته وتقلب مزاجه، ما قد يصعّب مهمة قيادة بلد مأزوم.

في جنوب السودان، حيث تتداخل السياسة بالولاء القبلي والذاكرة الثورية، يصعد رجل المال والاقتصاد بنيامين بول ميل بهدوء لافت إلى مركز التأثير. فهل يمثّل انتقالًا نوعيًا نحو حكم مدني تكنوقراطي، أم مجرد إعادة ترتيب لأوراق الحكم القديم؟

أفق جديد – وحدة الرصد والتحليل

وسط واحدة من أكثر البيئات السياسية هشاشة في شرق أفريقيا، يلفت صعود بنيامين بول ميل الانتباه، لا لأنه مدجج بخطابات جماهيرية أو يحمل إرثًا نضاليًا، بل لأنه يظهر كمشروع مختلف: تكنوقراطي، رجل أرقام وعلاقات، يصعد في لحظة تحوّل حرجة تمر بها دولة جنوب السودان التي احتفلت قبل أيام بعيد استقلالها الثالث عشر.

ومن موقعه الجديد كنائب أول لرئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، إضافة إلى كونه نائبًا للرئيس للشؤون الاقتصادية، بات اسم بول ميل حاضرًا في كل حديث عن مستقبل الحكم في جوبا، لا سيما في ظل غياب الوضوح بشأن الانتخابات المرتقبة، وتراجع دور الشركاء التقليديين في السلطة.

مركز القرار

عرف بول ميل في الأوساط السياسية والاقتصادية بصفته رجل ظلّ، حركته علاقاته الواسعة في قطاع المال والمقاولات، عبر شركات مثل ABMC و Winners. وارتبط اسمه منذ ما بعد الاستقلال بإدارة ملفات تمويل مشاريع البنية التحتية، وإعادة جدولة مديونيات الدولة، والشراكات مع مؤسسات استثمارية آسيوية، خصوصًا في الصين وماليزيا.

ولئن طاله الكثير من النقد – بما في ذلك إدراجه على قوائم العقوبات الأمريكية منذ 2017 بسبب اتهامات تتعلق بالشفافية – فإن الرجل لم يخرج من المشهد، بل عاد إليه من بوابة المسؤولية السياسية. يقول مراقبون إن سلفا كير اختاره ضمن رؤية تتجه لإحلال نمط إداري داخل السلطة، بديلاً عن الشراكة العسكرية التي سادت منذ توقيع اتفاق السلام في 2018.

صحيفة The Juba Mirror (16 أغسطس 2024) وصفت صعوده بـ«الانتقال من الحاشية إلى القيادة»، فيما رأت Eye Radio أن «بول ميل يمثل خيارًا عقلانيًا للمرحلة المقبلة: غير شعبوي، بعيد عن الانقسامات العسكرية، ومقبول لدى مؤسسات التمويل الدولية، حتى إن بقي محل تحفظ لدى بعض الدوائر الغربية».

صراع الهويات

ما يميز بول ميل أنه ليس وريثًا للعنف السياسي. لم يقد فصيلًا مسلحًا، ولم ينخرط في حروب ما بعد الاستقلال. ينحدر من قبيلة الدينكا، لكنه ليس جزءًا من مراكز القوى التقليدية داخلها، ولا يرتبط بالثنائية المتنافرة التي طالما حكمت العلاقة بين سلفا كير ورياك مشار. وهذا، في نظر البعض، يُعد ميزة في لحظة تتطلب قدرًا من التهدئة داخل الطبقة الحاكمة.

لكن هذه السمات ذاتها قد تكون تحديًا: فجنوب السودان، حتى اللحظة، لم يشهد انتقالًا مدنيًا كاملًا.

والشرعية السياسية ما زالت تُنتج في الميدان أو عبر التحالفات القبلية، لا من داخل الأجهزة البيروقراطية. هل يملك بول ميل أدوات التواصل مع المجتمع؟ وهل يستطيع أن يكون رئيسًا يحظى بالتأييد الشعبي أم سيبقى ممثلًا للنخبة الاقتصادية فقط؟

فلسفة الحكم

جزء من الخلفية التي تفسر صعود بول ميل هو ما يُشبه التهميش التدريجي لرياك مشار، زعيم المعارضة المسلحة ونائب الرئيس بموجب اتفاق السلام. تقارير Radio Tamazuj (أبريل 2025) تؤكد أن مشار يخضع لقيود صارمة على تحركاته، وأن تأثيره التنفيذي تقلص إلى حدود رمزية. وإن صح ذلك، فإننا أمام تحول لافت: الانتقال من «توازن السلاح» إلى «توازن المصالح»، ومن تقاسم السلطة القائم على اتفاقات السلام إلى تقاسمها وفق منطق الإدارة والنفوذ المؤسساتي.

بول ميل، بخلفيته المدنية، قد يُقرأ كإشارة لرغبة في إحداث تحول حقيقي في طبيعة الحكم، لكن من دون إصلاحات سياسية موازية، فإن هذه الخطوة ستبقى في نظر خصومه محاولة لإعادة إنتاج السلطة بشكل أكثر تهذيبًا، لا أكثر ديمقراطية.

جسر عبور

في بلد لا يزال يفتقر إلى دستور دائم، ويعاني من غياب مفوضية انتخابات فاعلة، ومؤسسات عدلية مستقلة، يصبح الحديث عن الانتقال الديمقراطي معلقًا على نوايا النخبة. ومع هذا، فإن بول ميل، بشخصيته غير الصدامية، وعلاقاته المتعددة، وخبرته في الملفات الاقتصادية، قد يكون خيارًا عمليًا لتمرير سنوات ما بعد سلفا كير بأقل تكلفة.

فهو لا يُخيف العسكر، ولا يقلق الشركاء الإقليميين، ولا يُستفز منه المجتمع الدولي بدرجة كبيرة، وهو ما يجعله مرشح توازن لا مرشح تجديد. لكن نجاحه لن يُقاس فقط بقدرته على إدارة الملفات الاقتصادية، بل بمدى قدرته على بناء شبكة سياسية حقيقية تُخرجه من عباءة القصر، وتمنحه شرعية تتجاوز التعيين.

ليس «ظلًا»

بنيامين بول ميل ليس «ظلًا» بالمعنى التقليدي، لكنه أيضًا لم يصبح «مركزًا» بعد. إنه نتاج ظرف سياسي محدد: لحظة بحث عن الانتقال بلا انفجار، ورغبة في حكم بلا ضجيج. وقد يكون بالفعل رجل المرحلة، شريطة أن يتحول من مدير ملفات إلى صانع مشروع وطني جامع، وطبقًا لمقربين منه تحدثوا لـ«أفق جديد» شريطة عدم ذكر أسماءهم فالرجل يتمتع بشخصية قوية وجاذبة وكارزمية، لكنه في الوقت ذاته حاد الطباع ومتقلب المزاج، لا يغفر الخطأ ويطيح برؤوس خصومه دونما رحمة. ويقول موظف عمل معه لسنوات، إن كان أهل الجنوب يبحثون عن رجل اقتصاد من الطراز الأول، فبول هو خيارهم الأول، فقد اغتنى ويملك من المال ما لا يجعله يطمع في المزيد، ولكن إن كانوا يبحثون عن الاستقرار فشخصية الرجل لا أعتقد إنها توفر لهم ذلك. ويرى مراقبون أن الأسئلة الجوهرية المفتوحة أمام الشاب الطامح للسلطة بعد أن اكتنز المال كثير أولها هل يجرؤ على فتح حوار وطني حقيقي مع المعارضة والمجتمع المدني، هل يملك الشجاعة لكسر حلقة المصالح الضيقة التي تشكلت حول الرئيس سلفاكير ميارديت، وهل يسمح له النظام بالتمدد خارج حدود من وضعوه حيث هو؟ كل تلك الأسئلة طبقًا للمراقبين ستظل مفتوحة. وحتى إشعار آخر، يبقى بنيامين بول ميل الرجل الأقرب إلى الكرسي... لكن ليس بالضرورة الأقدر على الحكم.

ليبيـــريا:

جمهورية «الحرية» التي أسستها واشنطن على جراح إفريقيا

ملخص

ليبيريا، التي تحمل اسم «الحرية»، ليست مجرد دولة ناطقة بالإنجليزية في إفريقيا، بل تمثل تجربة استعمارية ناعمة خططت لها الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر لتوطين العبيد المُحررين.

أنشئت الدولة عبر «جمعية الاستعمار الأميركية» بتكليف من الرئيس جيمس مونرو، وتحولت إلى واجهة لتصدير القيم الأميركية في ثوب ديني وثقافي جديد، مع فرض النظام البروتستانتي وتسمية العاصمة بـ«مونروفيا» تكريمًا له.

منذ استقلالها عام 1847، هيمن «الليبيريّون الأميركيّون» — وهم أحفاد العبيد المُحررين — على الحكم، وأسسوا نظامًا سياسيًا قائمًا على القيم الدينية البروتستانتية، لكنه كان إقصائيًا تجاه السكان الأصليين الذين اعتُبروا «وثنيين» وغير مستحقين للمواطنة الكاملة.

يؤكد المقال أن الإرث الأميركي في ليبيريا ما يزال قائمًا: دولة هشة، تعاني من تبعات تاريخ صاغته واشنطن، لا يمنح الحرية كما يعد، بل يُجسد الفشل في صناعة دولة مستقرة تحقق وعودها لشعبها.

في الأسبوع الماضي، وخلال اللقاء الذي جمع الرئيس الأميركي دونالد ترامب مع خمسة من قادة الدول الإفريقية في مكتبه الخاص، أطلق ترامب تعليقًا أثار الاستغراب وربما السخرية.

فبينما كان يُحادث رئيس ليبيريا جوزيف بواكاي، أشاد ترامب بطلاقة لغته الإنجليزية وسأله بدهشة: «أين تعلمت هذه اللغة؟». بدا السؤال ساذجًا في ظاهره، لكنه كان كاشفًا عن جهل واسع بجغرافيا التاريخ الذي صنعته بلاده في القارة السمراء، خاصة أن ليبيريا ليست فقط دولة إفريقية ناطقة بالإنجليزية، بل تجسيد حيّ لتاريخ أميركي عميق من الاستعمار المقنّع والاستغلال طويل الأمد.

الجذور الأولى

بدأت قصة ليبيريا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، حين شرعت الولايات المتحدة في تنظيم عمليات «إعادة توطين» لعشرات آلاف العبيد الأفارقة المُحرّرين، بعد تحوّلات قانونية وسياسية أفضت إلى إنهاء تجارة الرق.

أنشأت الدولة الأميركية ما عُرف بـ«جمعية الاستعمار الأميركية»، التي تلقت تكليفًا من الرئيس جيمس مونرو بالبحث عن أرض في إفريقيا لإنشاء مستعمرة جديدة يمكن أن تكون موطنًا لهؤلاء المُحرّرين.

هكذا وُلدت ليبيريا – من كلمة «Liberty» أي الحرية – وسُمّيت عاصمتها «مونروفيا» تكريمًا لمونرو نفسه. بدا الأمر في ظاهره مبادرة إنسانية، لكنه في العمق كان تمرينًا أميركيًا على تصدير القيم الغربية بنسختها البروتستانتية، وإعادة إنتاج النفوذ الأميركي في إفريقيا بثوب ديني واجتماعي جديد.

حكم الأساقفة

منذ استقلالها عام 1847 وحتى مطلع ثمانينيات القرن العشرين، سيطر رجال الدين البروتستانت من أصول «أمريكية-ليبيريّة» على الحكم في ليبيريا، وفق دستور اشترط في الرئيس أن يكون من خلفية كنسية.

كان هؤلاء في الأصل عبيدًا محرّرين من الولايات

المتحدة، عادوا إلى إفريقيا محمّلين بقيم الكنيسة الإنجيلية ومُصمّمين على إعادة إنتاج النظام الاجتماعي الذي عاشوه، لكن هذه المرة من موقع السيادة.

أبرز هؤلاء كان جوزيف جينكينز روبرتس، أول رئيس للجمهورية، الذي كان أسقفًا في الكنيسة الميثودية، وتبعه آخرون من ذات الخلفية مثل جيمس سبريجز باين ووليام تولبرت.

قمع السكان

لم يكن هذا النموذج السياسي قائمًا فقط على التماهي مع «الحلم الأميركي»، بل انطوى أيضًا على ممارسات قمعية تجاه السكان الأصليين من القبائل الإفريقية غير المسيحية، الذين اعتُبروا «وثنيين» وغير جديرين بالمواطنة الكاملة.

في مفارقة مأساوية، مارس «الأمريكيون-الليبيريّون» ذات الممارسات الإقصائية التي عانوا منها في أميركا، لكن هذه المرة ضد أبناء قارتهم، مستخدمين المبرر الديني ذاته لتكريس تفوّقهم.

انتخابات وهمية

في عام 1927، جرت انتخابات اعتُبرت من الأكثر تزويرًا في التاريخ، حين فاز الرئيس تشارلز كينغ بـ 450 ألف صوت، رغم أن عدد الناخبين المسجلين لم يتجاوز 15 ألفًا، وفقًا للسجلات الرسمية.

في الخلفية، كانت شركة «فايرستون» الأميركية قد حصلت على امتياز حصري لزراعة وتصدير المطاط الليبيري، في صفقة رعتها الحكومة الأميركية، وعكست طبيعة العلاقة بين «الدولة الجديدة» وراعيها الغربي.

صمويل دو

عام 1980، وفي سابقة سياسية، قاد الرقيب صمويل دو، وهو من قبيلة الكران إحدى الجماعات الإفريقية الأصلية، انقلابًا عسكريًا أطاح بالنظام الحاكم. مثّل الانقلاب بداية نهاية الهيمنة السياسية لـ «الليبيريين الأميركيين»، ومحاولة لإعادة التوازن العرقي داخل البلاد.

لكن التجربة لم تدم طويلًا. فبعد ثلاث سنوات، ظهر رجل يُدعى تشارلز تايلور، كان قد درس في جامعة مرموقة في الولايات المتحدة، وعمل واعظًا دينيًا، ثم سُجن بتهم جنائية قبل أن يفر بطريقة غامضة من أحد السجون الأميركية عام 1983.

الانقلاب المضاد

بعد فراره، عاد تايلور إلى ليبيريا عبر شبكة معقدة من الدعم والتمويل، وشكّل مليشيا مسلحة انقلبت على نظام صمويل دو عام 1990، في واحدة من أبشع مشاهد العنف السياسي التي وثّقها العالم عبر تسجيلات مرئية.

تسبّب صعوده في إشعال حرب أهلية استمرت طوال التسعينيات، قُتل فيها أكثر من 200 ألف شخص، وتورطت فيها دول وجهات خارجية متعددة.

اتهم تايلور بتهريب «ألماس الدم» وبيعه مقابل أسلحة، وسط شبهات بتورط شركات أميركية في دعم حربه مقابل تسهيلات اقتصادية طويلة الأمد.

مشهد النهاية

في 2002، زار تايلور بريطانيا محاطًا بحرس خاص من الأميركيين، حيث التقى عارضة الأزياء ناعومي كامبل وأهداها ماسة نادرة، في لقطة رمزية لذروة نفوذه وثروته.

لكن بعد سنوات قليلة، وتحديدًا عام 2006، سقط تايلور بضغط دولي، وحوكم أمام المحكمة الخاصة بسيراليون في لاهاي، ليُدان بارتكاب جرائم حرب.

بالتزامن، دعمت واشنطن صعود الرئيسة إلين جونسون سيرليف، الحاصلة على جائزة نوبل للسلام، في محاولة لإغلاق فصل طويل من التدخل الأميركي في الشأن الليبيري.

الظل الأميركي

اليوم، ما تزال ليبيريا دولة هشّة تعاني من آثار عقود من الحرب، والتمييز، والتدخل الخارجي.

اسمها، وعلمها، ونظامها السياسي، وحتى نُخبها، كلها عناصر تشكّلت في المختبر السياسي الأميركي.

وبينما تتحدث واشنطن عن دعم الديمقراطية والحرية في إفريقيا، يظل نموذج ليبيريا شاهدًا صامتًا على نموذج آخر: نموذج الدولة التي صُنعت لتكون «شبه أميركا» على أرض إفريقية، لكنها فشلت في منح شعبها أيًا من الوعود التي حملها اسمها.

الكرامة السوداء
عزيزتي الولايات المتحدة..
حديثنا ليس رخيصًا، مع خالص التحيات

ملخص

زار وزير خارجية غانا واشنطن في يونيو لمناقشة العلاقات الثنائية، حيث قوبل بحفاوة من المسؤولين الأميركيين، لكن سرعان ما تلقى هجومًا مفاجئًا من السيناتور الأميركي جيم ريش، الذي طالبه بسداد ديون بلاده بدلًا من السفر. الوزير اعتبر هذه التغريدة مهينة ومضللة، مؤكدًا أن غانا ليست مدينة فقط بل لها أيضًا حقوق تاريخية غير معترف بها.

استعرض الوزير عمق العلاقات بين غانا والولايات المتحدة منذ استقلال بلاده، بدءًا من صداقة نكروما بأميركا، واستضافة دوبوا، وصولًا إلى التعاون الاقتصادي والدفاعي، وتبادل التأشيرات، والدور الغاني في استضافة معتقلي غوانتانامو، معتبرًا أن هذا التاريخ يعكس شراكة ناضجة تقوم على الاحترام المتبادل.

دافع الوزير عن وضع بلاده الاقتصادي، مشيرًا إلى التحسن الملحوظ في أداء العملة الغانية وبرامج إعادة هيكلة الديون، منتقدًا تأثير القرارات الأميركية، مثل وقف مساعدات «USAID»، على حياة آلاف الغانيين.

ختم الوزير مقاله بالتشديد على أن غانا لن تسمح بالإهانة أو التشويه، متمسكة بكرامتها وحقها في المطالبة بعدالة تعويضية عن العبودية والاستعمار. وأكد التزام بلاده بالحياد الإيجابي، وحفظ السلام، والنظام القائم على القواعد، مؤمنًا بأن مستقبل أفريقيا مرهون بإصلاح حقيقي يعترف بماضيها ويضمن نهوضها.

بقلم صموئيل أوكودزيتو أبلاكوا
وزير _خارجية_ _غانا_

تُذكَّر الدول الأفريقية باستمرار بما عليها من ديون. لقد تحوّلت كلمة «دين» إلى سوط يُرفع لإثارة الخوف وتشجيع الامتثال. ألم يحن الوقت لتوسيع نطاق الحوار ليشمل ما هو مستحق لنا، وكيف يُمكن بناء مسارٍ نحو العدالة التعويضية؟

في 30 يونيو/حزيران، سافرتُ إلى واشنطن العاصمة لعقد اجتماعات في وزارة الخارجية الأمريكية. وكان الهدف الرئيسي من الزيارة مناقشة العلاقات الثنائية بين غانا والولايات المتحدة، لا سيما في ضوء المخاوف الأخيرة بشأن الأمن الإقليمي، والالتزامات المالية، وعقوبات التأشيرات المحتملة بسبب تجاوز الطلاب لمدد إقامتهم.

استقبال إيجابي ثم هجوم

وقد رافقني في هذه الزيارة السفيرة جين جاسو، القائمة بأعمال سفيرنا لدى الولايات المتحدة، والسفير رمسيس كليلاند، المدير العام لوزارة الخارجية، فضلاً عن عدد من كبار المستشارين.

وقد التقينا مع وكيلة وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية، أليسون هوكر، التي كان لي معها حوار صريح وإيجابي؛ والمسؤول الكبير في مكتب الشؤون الأفريقية، السفير تروي فيتريل، الذي رحب بنا بحرارة.

وُضِحَ لنا أن سبب إدراج غانا في قائمة الدول التي قد تواجه حظرًا محتملًا على التأشيرات هو أن نسبة تجاوز مدة الإقامة المسموح بها بتأشيرات الطلاب تبلغ 21% . بينما تسمح الولايات المتحدة بحد أقصى لتجاوز مدة الإقامة المسموح بها وهو 15%.

غادرنا واشنطن العاصمة متطلعين إلى آفاق أكثر إشراقا. علاوة على ذلك، كنا على ثقة بأن جميع تفاعلاتنا في اجتماعاتنا المختلفة كانت مثمرة للغاية. وبالفعل، تأكد هذا الشعور في تغريدة لهوكر وتغريدة أخرى لمكتب الشؤون الأفريقية.

تخيلوا دهشتي حين علمت أنه ردا على هاتين التغريدتين، نشر السيناتور جيم ريش، رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، تغريدة في وقت لاحق كانت بمثابة هجوم شخصي .

وفي تلك التغريدة، ذكر أنه بدلاً من السفر إلى واشنطن العاصمة، كان ينبغي لي أن أبقى في غانا وأركز على سداد ديون غانا لأمريكا.

تاريخيا، العلاقات الدافئة

تاريخيًا، حافظت الولايات المتحدة وغانا على شراكة قائمة على الاحترام المتبادل. درس رئيسنا الأول، الدكتور كوامي نكروما، في جامعتي لينكولن وبنسلفانيا.

كان بعض من أبرز المواطنين الأميركيين . ومن بينهم اثنان من الحائزين على جائزة نوبل للسلام، رالف بانش والدكتور مارتن لوثر كينغ الابن، ونائب الرئيس ريتشارد نيكسون . في غانا في ساعة استقلال بلادنا.

الدكتور دبليو إي بي دوبوا، أول رجل أسود يحصل على درجة الدكتوراه من جامعة هارفارد والثاني فقط الذي يحصل عليها في أمريكا، اختار غانا لتكون موطنه الأخير، ومن ثم مكان راحته الأخير.

وفي منطقتنا، كانت غانا حليفًا موثوقًا به للولايات المتحدة:

لدينا اتفاقية تعاون دفاعي نشطة

لقد قمنا بتنفيذ مشاريع رائدة في إطار ميثاق تحدي الألفية

لقد عملنا كموطن للعديد من الشركات الأمريكية، وخاصة بعد أن اكتشفت غانا النفط والغاز التجاريين وبدأت في استخراجهما في عام 2010

لقد كنا شركاء في قانون النمو والفرصة في أفريقيا (AGOA)، الذي يشجع ويعزز التجارة والاستثمار بين الولايات المتحدة ومختلف البلدان الأفريقية.

عندما واجهت الولايات المتحدة أوقاتًا عصيبة، كما حدث عام 2016 عندما كانت تبحث عن شركاء لاستضافة معتقلي غوانتانامو السابقين، ظلت غانا ثابتة على التزامها بالصداقة والحليفة. لم نرفض طلب الولايات المتحدة، رغم أن غانا قوبل هذا القرار بفتور.

ربما يكون الفضول لزيارة دول أخرى والرغبة

في الهجرة إليها من جانب واحد، لكن بين الولايات المتحدة وغانا، الأمر متبادل. في العام الماضي، أصدرت غانا أكثر من 80 ألف تأشيرة لمواطنين أمريكيين للسياحة والأعمال. ويوجد حاليًا حوالي 10 آلاف أمريكي يقيمون في غانا كمغتربين، وقد شهدت الأشهر الأخيرة زيادة ملحوظة في هذا العدد.

لقد صمدت هذه الشراكة بين بلدينا في وجه العديد من الإدارات السياسية، وجميع الأحداث التي وقعت على الساحة العالمية، من الركود الاقتصادي إلى الاضطرابات الإقليمية، ومرور الوقت، وهو ما يمثل إظهارًا للقدرة على التحمل وهو في حد ذاته اختبار للولاء المتبادل.

الانتعاش الاقتصادي في غانا

لم تكن تغريدة السيناتور ريش مخيبة للآمال فحسب، بل كانت مضللة أيضًا. لو كان التحرر من الديون شرطًا للسفر، لما ذهب إلا عدد قليل جدًا من الناس، من أي جنسية، إلى أي مكان، لأسباب شخصية أو مهنية أو حتى سياسية.

ترث كل إدارة ديون الإدارة السابقة. وهذا ما حدث في يناير/كانون الثاني الماضي في كلٍّ من الولايات المتحدة وغانا، عند تنصيب الرئيس الجديد لكلٍّ منهما.

لا يسعني إلا أن أتحدث عن كيفية تعافي غانا الاقتصادي في ظل إدارة ماهاما الجديدة. لقد عززنا عملتنا ، لدرجة أن السيدي صُنِّف لشهرين متتاليين كأفضل عملة أداءً في العالم. كما أطلقنا برنامجًا لإعادة هيكلة الديون.

عندما ألغى الرئيس دونالد ترامب تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذي كان مخصصا بالفعل لأكثر من 5000 مشروع مساعدات أجنبية، كانت غانا واحدة من العديد من البلدان المتضررة بشكل مباشر.

إن مهمتنا الآن هي إيجاد 156 مليون دولار لتغطية العجز الناجم عن الأمر التنفيذي الذي أصدره ترامب، وهو العجز الذي، على الرغم من كل جهودنا، سوف يؤدي إلى خسارة العديد من الأرواح.

لن تتراجع غانا بسبب الروايات الكاذبة

لقد رددت على السيناتور ريش بتغريدة ذكّرته فيها بأن غانا دولة ذات سيادة، وأن الولايات المتحدة لديها دين لغانا أيضًا، وهو دين لم يناقشه البلدان بشكل صحيح بعد.

عندما تتحدث الدول الأفريقية عن الدَّين المستحق لنا جراء الضرر الذي سببته العبودية والاستعمار، يُصوَّر ذلك على أنه تحدٍّ. لكنه في الواقع عملٌ من أعمال العزم. هذا ما اعتمدنا عليه، في غياب العدالة التعويضية المستحقة لنا، للنضال من أجل بقائنا ومواصلة التقدم.

غانا دولة فتية نسبيًا؛ فقد بلغنا عامنا الثامن والستين في مارس الماضي. إذا نظرنا إلى وضع كل دولةٍ من دول الشمال العالمي عند بلوغها الثامنة والستين، ولاحظنا اعتمادها على الموارد الطبيعية المُنتزعة من القارة، بالإضافة إلى عمل الأفارقة المستعبدين خلال فترة نضجها، فسنبدأ بإدراك ضخامة دينها لنا. وسنرى أيضًا إلى أي مدى أوصلتنا براعتنا، والتزامنا بالإنسانية، وعزيمتنا.

لن تثني غانا عن عزمها الشتائم، أو التشهير، أو الروايات الكاذبة، أو التغريدات والمنشورات المسيئة على مواقع التواصل الاجتماعي. سنلتزم بكلمات الدكتور كوامي نكروما: «إلى الأمام دائمًا، لا إلى الخلف أبدًا»، ونحن نمضي قدمًا في هدفنا المتمثل في توفير قيادة تحويلية لتحقيق كامل إمكانات كل غاني، والعمل مع شركائنا، مثل الولايات المتحدة، في جميع أنحاء العالم.

إن هذه المبادئ وإيماننا بالنظام القائم على القواعد وميثاق الأمم المتحدة والعمل الأفريقي والتعددية الأطراف كانت وستظل ترسيخاً للسياسة الخارجية لغانا.

في هذه الأوقات المتقلبة والمضطربة، حيث يُعدّ الولاء والثقة سلعتين نادرتين في العلاقات الدولية، تسعى غانا إلى أن تظلّ معقلًا للاستقرار والموثوقية. ونعتزم البقاء وفيين لسياستنا الخارجية المعروفة «بالحياد الإيجابي»، كما تبناها الدكتور نكروما.

نحن عازمون على أن نظل من بين الدول الأكثر مساهمة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وأن نواصل الريادة بالقدوة باعتبارنا الدولة الأكثر سلمية بشكل مستمر في غرب أفريقيا.

نحن عازمون على أن نظل نموذجًا لدولة تتمتع بالكرامة والتحرر والتميز لدى السود.

وفوق كل شيء، نحن عازمون على مواصلة تعزيز الحوار بشأن التدابير الإصلاحية التي من شأنها تمكين أفريقيا من مواصلة نهضتها.

مستنقع المليشيات

السر السيد

ملخص

يتناول النقال كتاب «سلام السودان.. مستنقع المليشيات والجيوش شبه النظامية» للصحافي أمير بابكر عبدالله، ظاهرة المليشيات باعتبارها مكونًا رئيسيًا في الصراع السوداني، وليست مجرد أداة عنف عابرة، و يشير إلى أن المليشيات كانت حاضرة في مشروع السلطة والمعارضة معًا.

يعتمد الكتاب على معلومات غزيرة مرتبة بعناوين دقيقة توضح مسار تشكّل المليشيات في السودان، بدءًا من البعد التاريخي والعالمي للظاهرة، مرورًا بصناعة المليشيات محليًا، وتحالفاتها، ودورها في اتفاقيات السلام، وصولًا إلى علاقتها بالأنظمة السياسية وتبادل النخب أدوار الحكم والمعارضة المسلحة والسلمية.

يُظهر الكتاب أن «الدائرة الشريرة» التي تصف انتقال الحكم بين الأنظمة العسكرية والديمقراطية، تقابلها دائرة مشابهة في مسار الحرب والسلام، حيث يتكرر مشهد التمرد يعقبه اتفاق سلام، ثم عودة الحرب مجددًا.

يرى المؤلف أن تجاوز هذا المستنقع يتطلب الاعتراف بفشل النخب السياسية ومؤسسات الدولة الموروثة من الاستعمار، والدعوة إلى مشروع وطني يعيد تأسيس الدولة على قاعدة الاعتراف بالتنوع الثقافي والديني.

إشارة:

انتخبتُ عمدًا هذا الجزء من عنوان كتاب: (سلام السودان.. مستنقع المليشيات والجيوش شبه النظامية»، لأن المليشيا.. موقعها ودورها، هي «الثيم» الأساس في الكتاب إذا جاز التعبير، فقد كانت من أدوات الأنظمة الحاكمة في المحافظة على السلطة في مختلف المراحل، ومن أدوات المعارضة في الوصول إلى السلطة، ليس فقط تلك التي تنتهج الكفاح المسلح وإنما أيضًا التي تنتهج الكفاح السلمي، مما يعني أنها شكلت سمة من سمات المشروع الوطني بوجهيه السائد والصاعد.

الكتاب من تأليف الصحافي والكاتب السوداني المثابر الأستاذ أمير بابكر عبدالله، ويقع في نسخته

الـ pdf ، في عدد 139 صفحة، وسبق له أن نُشر على منصة أمازون، كما يمكن الحصول عليه الآن عبر الإنترنت.

عن الكتاب:

يسعى الكتاب، وبهمة عالية تبدت في وفرة المعلومات، مع نزوع واضح نحو الموضوعية ولا أقول الحيادية، إلى الكشف عن موقع المليشيا والجيوش شبة النظامية في الصراع السياسي والاجتماعي والثقافي في السودان، منذ عشية الاستقلال وحتى حرب الخامس عشر من أبريل 2023، الدائرة الآن.

هذه الوفرة في المعلومات، كانت تأتي، متسلسلة، ومتقاطعة، ومستدركة، مما يمنح القارئ فرصة أن يقف على أبعد مما هو مشهور ومتواتر في هذا الموضوع، ولعل مما ساعد في هذا التدفق المتسائل للمعلومات، حزمة العناوين الرئيسة والفرعية للكتاب وطريقة ترتيبها، التي نذكر منها: (المليشيات والجيوش غير النظامية/ تاريخية الظاهرة وعالميتها/ السودان طرق الحرب وأزقة السلام/ الدولة وتفعيل استراتيجية المليشيات/ انقلاب الحركة الإسلامية والقوات الصديقة/الكرة المرتدة/ الحركة الشعبية وفصائل التجمع الوطني الديمقراطي/ الدمج والتسريح.. تجارب مختلفة/ العودة إلى مربع المليشيات/ البعد الخارجي للمليشيات والجيوش غير النظامية/ ثورة ديسمبر السلمية وطوفان المليشيات/ مبادرات السلام 1989-2018..إلخ).

عبّرت هذه العناوين وغيرها مجتمعة عن عنوان الكتاب الذي يتكون من مفردات (سلام + سودان + مستنقع + مليشيات + جيوش شبه نظامية)، وبالتالي عن ما يحاول أن يقوله الكتاب، فعبرها سنقف على تعريف ظاهرة المليشيات والجيوش غير النظامية والفرق بينهما، وعلى عالمية الظاهرة، وعلى طرق صناعة المليشيات في السودان وكيفية تناسلها، وعلى ارتباطاتها الخارجية، وعلى التحالفات بين «المدنيين» و«العسكريين»، في التجربة السياسية السودانية، وعلى قِدَم ظاهرة المليشيات في السودان وضلوع الأنظمة المتعاقبة في صناعتها، وعلى تجارب اتفاقيات السلام في السودان، وعلى طبيعة الأنظمة العسكرية وقدرتها على إجهاض مشاريع (التغيير) السلمية والمسلحة... باختصار يسعى الكتاب وعبر عناوينه هذه وبرهانٍ أساس على المعلومة الدقيقة والتحليل الموضوعي قدر الإمكان إلى الكشف عن مسارات المشروع الوطني السوداني منذ عشية الاستقلال وإلى الآن، متخذًا من الصراع المسلح منذ اندلاع أول تمرد في العام 1955 مرآة لهذا المسار، كاشفًا عن أدوار القوى الفاعلة فيه (الأنظمة الحاكمة، والمعارضات السلمية، والمعارضات المسلحة)، وسيرورة هذه الأدوار وما يتحكم بنيويًا في مساراتها، ليقف القارئ/ القارئة وربما لأول مرة على أن ما اصطلح على تسميته بالدائرة الشريرة وصفًا لدورة أنظمة الحكم بعد الاستقلال في العام 1956 من نظام ديمقراطي إلى نظام عسكري، ومن نظام عسكري إلى نظام ديمقراطي، وهكذا دواليك، كانت تتزامن معه دائرة شريرة أخرى على مسار الصراع المسلح، حيث كان السودان ومنذ أول تمرد وحتى سلام جوبا في 3 أكتوبر 2020، يدخل في حرب تنتهي باتفاقية سلام ثم تعود الحرب مرة أخرى لتنتهي باتفاقية سلام وهكذا دواليك.

هذا الكتاب يحررنا من التعامل مع كلمة ميليشيا وكأنها شتيمة، أو كأنها دلالة على التخلف، أو كأنها مثالًا للنقاء الثوري، إذ أنه يعمل على موضعتها في موقعها المعرفي والسياسي المناسب، كما أنه يحررنا أيضًا من النظر للماضي عبر ما يعرف بـ(استعمالات الذاكرة) بدلًا عن التاريخ، إذ أنه يكشف- على الأقل في ما يخص صناعة المليشيات وتصميم اتفاقيات السلام- صعوبة تحميلهما لهذا النظام أو ذاك أو لهذه الجهة أو تلك، فالكل شريك في هذا مع اعتبار الفروقات.

أيضًا يضعنا الكتاب، أمام مأزق النُخَب السودانية، التي تكون في سدة الحكم أو تلك التي تكون في المعارضة سلميًا أو عبر السلاح.. هذا المأزق الذي يتمثل وباستمرار في سعي هذه النخب لاقتسام السلطة والثروة، مع النظام الحاكم. إنها نُخَبٌ تتبادل الأدوار في متوالية خشنة أو ناعمة.. إنها نُخَبٌ تتشابه.

إن كان من خاتمة لهذا العرض العام فليس أنسب من إيراد هذا القول للمؤلف الذي جاء تحت العنوان: (المشروع الوطني للخروج من عنق الزجاجة)، فقد قال:

«صياغة مشروع وطني متكامل يتطلب: الاعتراف والإقرار بفشل المؤسسة السياسية منذ ما قبل الاستقلال وبعده في وضع الأسس التي تُبنى عليها الدولة السودانية، وتتطلب إعادة النظر في مؤسسات الدولة الموروثة من الاستعمار التي أسست لخدمة الأهداف الاستعمارية وإعادة بنائها وفقًا لمنظور وطني تتحقق فيه الوحدة الوطنية المعترفة بالتنوع الثقافي... الإثني، والديني، في السودان».

(نحن أهل الفرحة جينا
لا المدامع وقفتنا ولاالحكايات الحزينة)

في ذكرى رحيله الرابعة...
محمد طه القدّال: حنين لا ينضب

ملخص

في الذكرى الرابعة لرحيل الشاعر محمد طه القدّال، أجمع مثقفون ونقّاد على تفرده في صياغة القصيدة العامية السودانية، إذ مزج بين لغة الريف والمدينة، واستنهض التراث الشعبي لبناء قصائد تنبض بالهمّ الوطني والإنساني.

امتلك القدّال صوتًا شعريًا منحازًا للمهمشين، وتناول قضايا مثل السيول، الختان، انفصال الجنوب، ومعاناة النساء، وعبّر عنها بلغة قروية موسيقية، جعلته قريبًا من الناس ومحبوبًا في ساحات الغناء والمقاومة.

تميّز القدّال ببنية شعرية ذات طابع مسرحي، كما في «مسدار أبو السُرّة لليانكي»، حيث اتسمت قصائده بالحوار، وتعدد الأصوات، وتصاعد التوتر، فبدت كأنها مشاهد حية على خشبة المسرح. بحسب القاص أشرف مبارك، لم يكن الشاعر يكتب من ذاتيته فقط، بل يبني عالمًا يتشابك فيه السياسي بالاجتماعي، والسردي بالدرامي، ما جعله أحد المجددين في القصيدة العامية المعاصرة.

وقد عرفه الجمهور مبكرًا في السبعينيات بفضل حضوره القوي وإلقائه المميز، كما يروي الصحفي صلاح يوسف، الذي وصف أول ظهور له كمفاجأة أدبية. شق القدّال طريقه لاحقًا نحو الساحة الثقافية والإعلامية، وأسهم بفعالية في الحراك الثوري والثقافي، وأصبح جزءًا من المؤسسات الأدبية الكبرى، دون أن يتخلى عن التزامه بقضايا الفقراء والمظلومين.

الشاعر محمد نجيب محمد علي:

استطاع أن يفتح مسارب شاسعة للغة الريف والمدينة

صـــلاح فـــرح:

رسم لوحات تشكيلية في شعره للبيئة السودانية

صلاح يوسف:
أدهشنا بقصائده في السبعينيات رغم صغر سنه

على سعيد:
ربط الشعر بالدراما من قلب الواقع السياسي

محمد إسماعيل- أفق جديد

عُرف محمد طه القدال بمفرداته الخاصة المستمدة من البيئة الثقافية واللغوية التي نشأ فيها في منطقة قرية حليوة جنوب ولاية الجزيرة. قال عنه الشاعر الكبير عبد الرحمن الأبنودي «واحد من أفضل شعراء العامية في السودان».

بدأ القدال مسيرته الشعرية في نهاية ستينيات القرن الماضي، لكن نجمه سطع بقوة بداية الثمانينيات، حيث برز كشاعر ثوري، وجد شعره صدى كبيرًا في الشارع السوداني في ذلك الوقت. يعتبره البعض أحد ملهمي انتفاضة أبريل 1985 ثم ثورة ديسمبر 2019. «أفق جديد» التقت بعدد من الكتاب والمثقفين في إفادات بمناسبة الذكرى الرابعة لرحيله.

تفرد خاص

قال الشاعر محمد نجيب: محمد طه القدال هو أحد شعراء السبعينيات الذين جاءوا بأحلام ورؤى ثقافية مختلفة ومتمردة على ما كان سائدًا، وفي ذلك الزمان كان التنافس الثقافي والإبداعي سمة ميزت أبناء الجيل، كل منهم كان يسعى للتجاوز من خلال القراءة والتجارب والتجريب لخلق تفرد خاص.

وفي الوقت ذاته أسهمت المنتديات الثقافية والحراك الإبداعي والسياسي في الجامعات في إذكاء وهج الكلمة والإبداع. وأيضًا جمهور السبعينيات من القراء وممن يتابعون النشاطات الثقافية كان مختلفًا عن القراء والمتابعين في زماننا هذا، مما أسهم في إشعال نار التنافس بين الشعراء والكتاب.

وأضاف: لقد تميز الراحل القدال بثقافة سياسية واجتماعية وإنسانية وسياسية وظفها في كتاباته ومنحته حضوره الجماهيري الكبير، مثلًا كتابته عن السيول وعن الختان وانفصال الجنوب، والقصائد العاشقة أيضًا.

وتابع: كتابات القدال لم تكن منكفئة على الخاص بقدر ما كانت ترتبط بالعام وبالآخرين، فالحبيبة كانت هي الأنثى والوطن والمستقبل الآتي، كما أن لقصائده حضورها في ساحة الأغنية عند عقد الجلاد ومصطفى سيد أحمد وغيرهم، ورغم صعوبة اللهجة القروية لبيئته لكنه منحها سماتها الموسيقية التي فتحت لها أبواب الشهرة.

ولفت نجيب إلى أن الشاعر الراحل استفاد كثيرًا من التراث السوداني والعربي في توظيفه في البناء الدرامي والسردي لقصائده، ونجح في ذلك وهو ما نلاحظه في تناول القضية الفلسطينية واستفادته من الرمز في رسم كلماته المقاومة للديكتاتوريات التي حكمت السودان .

كما أسهم القدال من خلال الوظائف التي عمل بها في فتح فضاءات كثيرة للثقافة والإبداع في منتدى دال الثقافي مثلًا، حيث ولد بيت العود وتمت طباعة العديد من الكتب، بجانب الندوات الثقافية الإبداعية الأسبوعية، على حد قول نجيب.

وأضاف: لا نغفل أيضًا مساهماته في الحراك الجماهيري الثوري الذي عرضه في بعض الأحيان للاعتقال والمساءلة من قبل الأجهزة الأمنية من قبل الأنظمة. وأردف: دون شك الشاعر القدال صوت متفرد ومتميز استطاع أن يفتح مسارب لفضاءات شاسعة للغة الريف والمدينة، واستنهاض التراث كرافد بنيوي يضيء من خلال القصيدة العامية. وأيضًا حاول في بعض كتاباته المزاوجة بين العامي الفصيح لبناء فضاء لغوي أشمل، ولرسم عالم فني يجمع بين بساطة الكلمة الشعرية وعمقها.

وأشار نجيب إلى أن أعماله تحتاج لدراسات عديدة من قبل النقاد لسبر أبعاد إرثه الشعري الذي تركه لنا.

أما الدكتور القاص أشرف مبارك فتحدث عن المسرح الشعري والبناء الفني في قصيدته (مسدار

أبو السُرّة لليانكي)، مؤكدًا أن البناء الفني المسرحي في مسدار أبو السُرّة لليانكي، يمثل أحد الأعمدة الأساسية في تجربة الشاعر محمد طه القدّال.

ويرى أن هذا الأسلوب لا يقتصر على هذه القصيدة فحسب، بل يميز عددًا من نصوصه التي تتسم بالحركة، وتعدد الأصوات، وتصاعد الحدث وتوتره.

وأشار في حديثه لـ(أفق جديد) أن الشاعر لا يكتفي بتسجيل مشاعر ذاتية، بل ينحت مسرحًا شعريًا ينبض بالحياة، مكتمل العناصر من شخصيات وحوار وصراع.

وزاد: إن من أبرز التقنيات التي يعتمدها في بناء هذا المسرح الشعري تهيئة المشهد وكأن القصيدة تُعرض على خشبة مسرح. يفتتح بعض قصائده بوصف دقيق للمكان والزمان والشخصيات، ممهدًا بذلك للمشهد الشعري كما يفعل المسرحي حين يهيئ المتلقي للدخول في العوالم التخيلية للنص. حيث يتحول السرد في كثير من الأحيان إلى حوار حي بين الشخصيات داخل النص. هذا الحوار لا يكشف فقط ملامح الشخصيات، بل يبرز تعقيدات الصراع والدوافع النفسية والاجتماعية التي تحركها.

ويوضح د. أشرف أن الشاعر القدال استطاع أن يوظف مفردات تنقل الصوت والحركة مثل (أردَرُب) لصوت انهيار الحائط ما يجعل الصورة الشعرية لديه مجسدة صوتيًا وبصريًا في ذهن القارئ أو المستمع.

وقال: نلاحظ كيف ينتقل من مشهد إلى آخر بانسيابية مع احتفاظه بالتوتر الدرامي، مما يخلق إيقاعًا سرديًا يحاكي العرض المسرحي في تشويقه.

وأشار إلى البعد الدرامي لدى بعض الشخصيات كما في (أبو السُرّة لليانكي) مضيفًا: «يحيل صراع حضاري/سياسي يتجاوز حدود الواقع المباشر».

وعن قصيدة (السيل) يمضي قائلًا: هنا يرسم القدّال مشهدًا دراميًا لكارثة طبيعية. يبدأ بوصف المكان وأهله، ثم ينتقل تدريجيًا إلى حوار بين أحمد وأبيه، وصولًا إلى زوجته، في مشهد متكامل البنية والتأثير.

وكلام الرتينة بت سالم: وهنا تجسد القصيدة صورة المحبوبة لا بوصفها موضوعًا غنائيًا، بل من خلال بُعد درامي يتقاطع فيه العاطفي مع الاجتماعي.

وأردف مؤكدًا أن البناء المسرحي في شعر القدال ليس مجرد تقنية ظرفية بل هو أسلوب يميز محمد طه القدّال.

وختم قائلًا: لقد نجح في نقل الشعر العامي من طابعه الغنائي الفردي إلى أفق أرحب، تُبنى فيه القصيدة بوصفها مشهدًا حيًا، تتشابك فيه الشخصيات والحوار والدراما، في خدمة رؤية إنسانية وجمالية عميقة.

من جانبه يقول الصحفي والناقد صلاح يوسف: في أوائل السبعينيات درجنا ونحن شلة أصدقاء من أعضاء تجمع الكتاب والفنانين التقدميين المعروف اختصارًا بـ (أبادماك)، على تقديم ندوات شعرية في مختلف الأندية الاجتماعية والرياضية والثقافية التي تنتمي لمناطق مختلفة، وتلك الخاصة بموظفي البنوك والشركات.

وأضاف: في ندوة شعرية بأحد أندية الموظفين الكائنة شرق سينما كلوزيوم تغيب المسؤول الثقافي عن الدار رغم توفيره لكل المعينات الصوتية والإعلانية وتهيئته لمكان الندوة، لدرجة أن الحضور كان مميزًا ونوعيًا الشيء الذي جعلنا في حيرة من أمرنا بين الإلغاء أو انتظاره ونحن لا ندري سبب تغيبه.

وتابع: هنا اقترح بعض مسؤولي الدار، إقامة الندوة، وتكليفي لإدارتها، إضافة إلى المشاركة بالقراءة مع الشعراء، حدربي محمد سعد، ونصر الدين سنادة، وصديق ضرار، وصلاح الدين حاج سعيد، وعبد العزيز جمال الدين، وإلياس فتح الرحمن، رحم الله المتوفين منهم وأطال أعمار من لا يزالون على قيد الحياة.

ومضى صلاح قائلًا: ما يهمني هنا أن أحد الشباب الحاضرين، طلب مني السماح له بالمشاركة معنا بتقديم بعض قصائده، فاستدعيته للمنصة وطلبت منه تعريف نفسه قبل القراءة. قال ذلك الشاب إن اسمه (محمد طه القدال)، وهو لم يكن معروفًا بالنسبة لنا من قبل وربما كذلك لأغلب الحاضرين.

ووصف المشهد حينها: لقد أدهشنا بقصائده، وطريقة إلقائه المتمرسة رغم صغر سنه في ذلك الوقت، وقد كان في ما قدمه إضافة للندوة لأن مدارس الشعراء المشاركين كانت متنوعة، إذ كان بينهم من يجيد الشعر الغنائي، ومن يتعامل باللغة الفصحى، ومن يغرق في الرمزية، وبينهم من يشرب من نهل العامية ذات القاموس الراضع من ثدي الشايقية، ولذا كانت تلك سانحة لإضافته لمجموعتنا في ندوات أخرى،

وأضاف: ومنذ تلك اللحظة ظللنا نتابع إنتاجه الشعري، وتطوره تنويعًا وتلمُّسًا للعديدِ من الهموم الإنسانية، خاصة وأنه كان دائمًا ينحاز إلى الضعفاء والمظلومين والمسحوقين والمهمشين، أفراداً كانوا أو جماعات.

وقال: بعد أن ذاع صيته أخذ موقعه في الساحة انتشارًا عبر الصحف والمجلات الأدبية والإذاعة والتلفزيون، وشق طريقه عبر إسهامه في الساحة الثقافية، حتى صار رقمًا لا تتخطاه الملاحق الثقافية بالصحف، أو المنابر الأدبية أو البرامج الثقافية في الإذاعة والتلفزيون، ثم حين تم تأسيس اتحاد الكتاب السودانيين صار عضوًا بارزًا ونشطًا لا يتوانى في المشاركات في مختلف الفعاليات، بل إنه تدرج وظيفيًا ليكون مسؤولًا عن برامج مركز التميز الثقافي التابع لشركة دال الثقافي.

صور مستمدة من الحياة اليومية:

تناول الفنان التشكيلي صلاح فرح في حديثه لـ«أفق جديد» اللوحات التشكيلية في شعر الشاعر الراحل القدال قائلًا: إنها تستمد في الغالب من الطبيعة. وذكر أن قصائده تصاوير تستخدم لأغراض توضيحية وزخرفية وباعثة للذكريات والعواطف.

ونوه إلى أن كثيرًا من أشعار القدال رمزية في تعبيرها عن اهتمامات، ومثل الشاعر نفسه. وأضاف: نلحظ صورًا كلامية تناسب الموقف، وتعبر عن حيوية خياله، وعن علاقته الوطيدة ببيئته وإنسانها. فالصور المتعلقة في طابعها وروحها لأنها مستمدة من الحياة اليومية، ففي شعر القدال نجد صورًا تكاد تكون ملموسة عبر خيالات خصبة، ورؤى مجازية بادية في الاستعارات والتشريعات والرموز البليغة.

ويمضي صلاح فرح قائلًا: يستخدم محمد طه القدال، تصاوير حوارية متبادلة بين جوهر المعنى والمقارنة المستخدمة لتصويره، وعلى سبيل المثال قصيدته (أمونة) يبدو كل من الشاعر والوطن كمغنيين، وكلاهما مرتبط بالآخر بصورة موسيقية عميقة .

(تور عفين الشين أنى
وإنت في شوفك تكاتك رفة الطير والحفيف
وإنت في خوفك تكاتل عينة الجلبت خريف
بطنك كرشت غي البنات نافي
دقنك حمست جلدك خرش ما في)

وأشار إلى أن اللوحات التشكيلية متنوعة في شعره من الصور الحسية والسمعية واللمسية والذوقية البصرية. كما أنه من خلال أشعاره رسم صورًا واقعية للبيئة السودانية ومكوناتها الريفية.

من القصيدة إلى الخشبة:

بدوره يقول الناقد المسرحي علي سعيد لـ«أفق جديد»، إنه منذ نشأة التعبير الفني، ارتبط الشعر بالمشهد، وتقاطعت القصيدة مع المسرح، بوصفهما شكلين للبوح الجماعي.

واستطرد: إذا كانت الدراما الكلاسيكية قد خرجت من رحم الشعر، فإن القصيدة العربية الشفاهية، وفي مقدمتها السودانية، احتفظت ببنية درامية كامنة في التوتر، والمشهد، وتعدد الأصوات.

وأضاف: وقد شكل المسدار الشعبي مثالًا على ذلك نصًا ساردًا، نابضًا بالحركة والصراع، وأقرب إلى القصيدة المسرحية في روحه من حيث الشكل، وإن ظل خارج التصنيفات الأدبية، مضيفًا: في هذا السياق، تتجلى تجربة الشاعر السوداني محمد طه القدّال (1951–2021)، الذي أعاد ربط الشعر بالدراما من قلب الواقع السياسي والاجتماعي، ومن داخل العامية السودانية.

وتابع: لم يكن مجرد شاعر للإلقاء، بل مؤديًا شعريًا، ينقل القصيدة من الصفحة إلى المنصة، كمن يؤدي دورًا ويشرك فيه الجمهور، وفي نصوصه، تحضر الشخصية، ويتكون المشهد، ويتصاعد التوتر، لتصبح القصيدة فعلًا أدائيًا متكاملًا.

يؤكد علي سعيد في إفادته أن القدال لم يكتف بوصف الواقع، بل خاضه شعريًا، قصائده مشحونة بالمفارقة والانفعال والحوار الضمني، ما يجعل العديد من نصوصه صالحة للتقديم كمونودراما شعرية أو مشاهد مسرحية.

وأشار إلى أن أبرز تجليات هذا البعد ما خُتمت به مسرحية (بنات في ورطة)، للكاتب الدرامي أحمد دفع الله عجيب، من نص شعري له يصور المرأة السودانية في لحظة تحدٍ جماعي:

(هن مارقات خلاهِن / ما مارقات براهِن
لي بصاص حِداهِن / أو قصاص براهِن
...
لو الضيم رماهِن / هِنْ ياهِنْ / وما هِنْ)

وقال: في هذا المقطع تتجلى شاعرية القدال في بناء مشهد حركي مكتمل العناصر. تتقدم شخصيات جماعية نسوية نحو الفعل ليس بدافع فردي، بل بوعي جمعي يتحدى سلطة المراقبة والملاحقة. مفردتا (البصاص) و(القصاص) تحيلان إلى عيون تترصد وخطى تتتبع الأثر، ما يضفي على المشهد توترًا بوليسيًا اجتماعيًا ضمنيًا.

ويواصل قائلًا: والتركيب التكراري المكثف «هِن» يرسخ الإيقاع الجماعي، ويمنح النص بنية إنشادية مشهدية، فيما تتابع الأفعال (مرقن..تراهن ..ماهِن) يضفي عليه ديناميكية صوتية وبصرية. أما البيت الختامي (هِنْ ياهِنْ / وما هِنْ فهو قفلة درامية مكثفة، تؤكد حضورًا متماسكًا وهوية لا تنكر، في مواجهة قوى القهر والتقليل والمحو.

وزاد: ولم يكن ذلك عرضًا عابرًا، بل نهجًا شعريًا واعيًا .

ويضيف علي سعيد: القدّال كثيرًا ما وصف نفسه بأنه شاعر ترابادور، الشاعر الجوال الذي يحمل قصيدته في صوته وجسده، ويقف بها أمام الناس لا ليقرأ، بل ليمثل، لا يقيم في النص، بل يتنقل به، كمن يتقصد المسرح حتى في القصيدة. لم يكن يكتب ليقرأ فقط، بل ليرى ويتفاعل معه، كعرض حي من الكلمة واللحم.

(نحن أهل الفرحة جينا
لا المدامع وقفتنا ولا الحكايات الحزينة)

بهذه الكلمات، لا يفتتح محمد طه القدّال قصيدة فحسب، بل يفتتح موقفًا. فهو (الترابادور) الذي لا يتكئ على الرثاء ولا يقيم في الحزن، بل ينهض من داخله، ويعيد تأثيث اللغة لتكون ساحة للفرح المقاوم، وللكلمة التي تمشي بين الناس.

وأشار سعيد إلى أن القصيدة عند القدّال لا تلقى لتسمع فقط بل لتجسد، لترى، لتردد لتتحول إلى حالة جماعية نابضة بالحياة حيث الكلمة موقف والجسد معنى. والجمهور شريك في خلق النص.

ويقول: إنه شاعر لا يتعالى على لغته ولا جمهوره، بل يصعد إليهما معًا، بحس درامي فطري يجعل من كل بيت عرضًا، ومن كل إلقاء وقوفًا على خشبة الشعر.

(قبرستان)

رواية جديدة تناقش أحوال ما بعد الموت للصحافي عبد الناصر الحاج

أبو ظبي - أفق جديد

عن دار (باركورد) للنشر بالإمارات صدرت للزميل الصحافي والروائي عبد الناصر محمد أحمد الحاج، رواية جديدة بعنوان (قبرستان.. بكائيات من ألواح الموتى)، وهي عمل روائي يجمع بني الفنتازيا والواقعية من خلال تقنيات سرد غير تقليدية. حيث تدور أحداث الرواية كلها بمقبرة للموتى المسلمين في العاصمة الهندية، نيودلهي، اسمها (قبرستان).

بطل الرواية - الراوي- هو شاب سوداني – اسمه صابر- مثقف وخريج كلية الآداب قسم الفلسفة من جامعة الخرطوم، جاء إلى الهند في رحلة استشفاء مع والدته التي تعاني مشاكل صحية في ركبتيها.

وصابر بجانب ثقافته واطلاعه الواسع ومعرفته الموسوعية بكثير من القضايا الفلسفية والفكرية والسياسية والأدبية، هو في الوقت نفسه شخصية مسكونة بكثير من الهواجس النفسية والتنازعات بين الشك واليقين، فضلًا عن التأثيرات المنهجية التي طغت على فكره، بسبب جولان تأملاته في متاهات، ما بين الفلسفات الوجودية والعبثية والمادية والمثالية وهكذا.

و(قبرستان) هي الإصدارة الثانية في مشروع الزميل عبد الناصر الروائي بعد روايته الأولى (ذو القرنين.. سفر الخروج .. من وادي الطندب) التي صدرت قبل عامين عن دار (إضافة) للنشر بمدينة الإسكندرية في مصر .

وروايته الجديدة على صغر حجمها (196 صفحة من القطع المتوسط)، من المتوقع أن تثير جدلًا واسعًا بين القراء ونقاد الأدب لما احتوته من خيال ثيوصوفي ومضامين غير مطروقة في الرواية السودانية من قبل. ومن المنتظر أن تطرح لأول مرة خلال الدورة الجديدة لمعرض الشارقة الدولي للكتاب

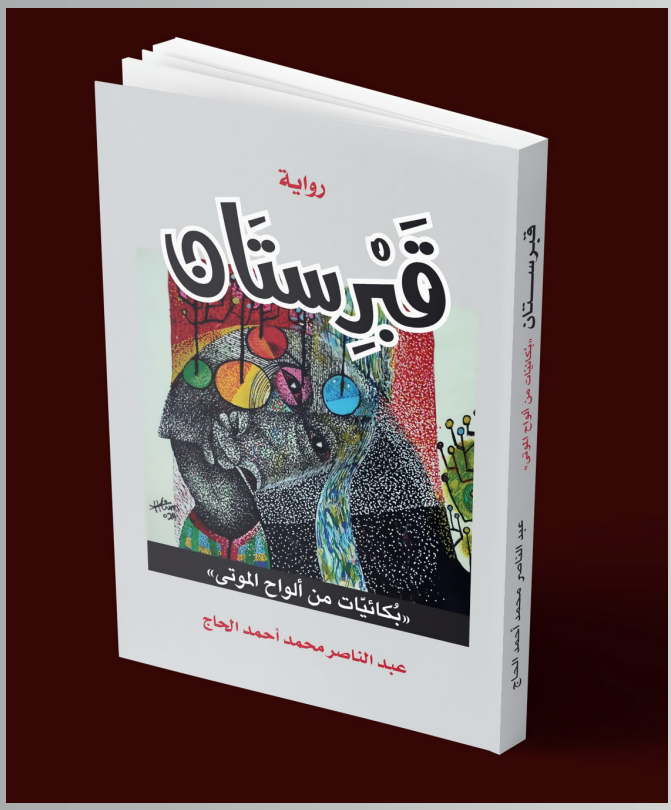

نوفمبر القادم.

والكاتب عبد الناصر محمد أحمد الحاج عمل مراسلًا لعدد من الصحف العربية ومحررًا عامًا لصحيفة (الجريدة) السودانية .

لوحة الغلاف هي نص تشكيلي للفنان حاتم الفاضلابي، بينما قام الفنان التشكيلي محمد الهادي السنوسي بتصميم الغلاف والخطوط .

الناشر دار (باركود) للتأليف والترجمة والنشر والتوزيع، تأسست في يونيو 2019 ومقرها الرئيس بالخرطوم حي الرياض، ولها فرع بالإمارات التي انتقلت إليها بعد اندلاع الحرب .

جوزيف دينغ.. معجزة من جنوب السودان تُبهر عالم البيسبول

ملخص

واشنطون - أفق جديد
في عمر السابعة عشرة فقط، وعلى ارتفاع 6 أقدام و7 بوصات، أطلق جوزيف دينغ كرةً سريعة بسرعة 97 ميلًا في الساعة، ليُعلن عن نفسه كأحد أبرز المواهب الصاعدة في عالم البيسبول الأمريكي. ليس ذلك فحسب، بل أصبح دينغ أول لاعب من جنوب السودان يوقّع عقدًا احترافيًا في دوري البيسبول الرئيسي (MLB)، حينما انضم إلى فريق لوس أنجلوس دودجرز في يناير الماضي، في خطوة وصفت بأنها «مراهنة ذكية على موهبة نادرة».

بدايات دينغ كانت بعيدة كل البعد عن ملاعب البيسبول الاحترافية. فمنذ سبعة أشهر فقط، كان يُلقي الكرة من فوق تلة مهترئة في إفريقيا، دون تدريب احترافي، ولا مرافق رياضية حقيقية. لكن الفيديو الذي ظهر في نهاية عام 2024 من جنوب السودان، أظهر موهبة خارقة بالنسبة لشاب بدأ ممارسة اللعبة منذ سنوات قليلة فقط. سرعته حينها لفتت الأنظار فورًا، حيث تراوحت كراته السريعة بين 95 و97 ميلاً في الساعة – وهي سرعة تثير إعجاب أي فريق كشّاف.

فريق دودجرز، المعروف بدقته في اكتشاف وتطوير المواهب، لم يتردد طويلًا. وقّع معه سريعًا، ثم أرسله إلى الدوري الصيفي الدومينيكي، وهو مسار اعتيادي للاعبين الواعدين من خارج الولايات المتحدة للتأقلم مع مستوى أعلى من التنافس. ورغم أنه لم يشارك في أي مباراة رسمية حتى الآن، إلا أن وجوده ضمن هذا النظام يُعد إنجازًا بحد ذاته، ويُظهر إيمان الفريق بإمكانياته الكبيرة.

دينغ لا يزال في مرحلة البناء، فإلى جانب تطوير أسلوبه في الرمي وتقنيات اللعب، فإن بنيته الجسدية تحتاج إلى تعزيز. حين وصل إلى الولايات المتحدة، كان يزن 180 رطلاً فقط، ويأمل الفريق أن يصل إلى 220 رطلاً خلال السنوات القادمة، ما سيسهم في رفع قوته وتحسين ثباته في الملعب.

وقد انتقل مؤخرًا إلى مركز تدريب المبتدئين التابع لفريق دودجرز في لوس أنجلوس، حيث يخضع لتدريب احترافي صارم. الفيديوهات الأخيرة تظهر تطورًا واضحًا في أدائه مقارنة ببداياته، مما يزيد الآمال حول مستقبله.

ورغم أن المحللين لا يتوقعون رؤيته في دوري البيسبول الرئيسي قبل خمس سنوات على الأقل، إلا أن قصته استثنائية. نادرًا ما يخرج لاعب بهذا الحجم من بيئة مهترئة من البنية الرياضية كجنوب السودان، ويصل إلى منظومة رياضية ضخمة مثل MLB. ويعتقد كثيرون أن صبر دودجرز واستثماره الطويل الأمد في دينغ قد يثمر عن واحدة من أروع القصص في تاريخ اللعبة.

رحلة دينغ ليست فقط صعودًا رياضيًا، بل هي أيضًا قصة إلهام تتجاوز حدود البيسبول. قصة شاب خرج من الظل، من أرض لم تُعرف يومًا برياضة البيسبول، ليصنع التاريخ ويحلم بأن يصبح نجمًا على أحد أكبر مسارح الرياضة في العالم. وبينما لا يزال الطريق طويلاً، فإن العالم يراقب هذه المعجزة السودانية عن كثب وقد يكون الصعود إلى «الميدان الكبير» مسألة وقت فقط.

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
14 يوليو 2025
19 محرم 1447هـ
العدد 36

«مكي علي إدريس»

آخر نغمة من زمن النبل